الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

سياسة التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية للدول المغاربية

دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس) دراسة تحليلية تقييمية

إشراف الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطلبة:
حليمة ضو

مريم بن هويدي

أعضاء لجنة المناقشة

د/عقبة ريمي	أستاذ محاضر "ب" بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د/أحمد نصير	أستاذ محاضر" أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
د/زكريا دمدوم	أستاذ محاضر "ب" بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحناً
أ/عبدالله عياشي	أستاذ مساعد " أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحناً

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم
كلك ١٤١٧

الإهداء

بسم الله فالق الحب والنوى خالق الأكوان أنزل علينا طه الأنام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى من كرمهم الرحمان وأعزهم بالذكر في القران أمي وأبي حفظهم الله ورعاهم لي

أهديكم ثمرة نجاحي

إلى من أرى السعادة وأنا معهم أخوتي وأخواتي

إلى كل من عشت معهم حلاوة اللقاء دفعة ماستر اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات 2016

وإلى كل طلاب العلم.

حليـــــــمة

إهـــــداء

الحمد لله ومهما حمدناه فلن نستوفي حمده

إلى من يشتهي القلب نطقها..... وترق العين لوحشتها

وتخشع الأحاسيس لذكرها ..... وترجف كبدي كلما ابتعدت عنها

إلى من عانت من أجلي والتي انتظرت عملي

أمي الغالية

إلى من أهدني أول قلم في حياتي وعاش ليوفر لي مطلبي

أبي الغالي

إلى رفيق دربي وسندي في الحياة

زوجي العزيز

وإلى من تقاسموا أفراحي وأحزاني إخوتي الأعزاء

وإلى عائلتي الثانية والد ووالدة زوجي وإلى كل العائلة الكريمة

وإلى كل من يستحق الوفاء والتقدير.

مـريم

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الفضل والمنة لك ربنا وفقتنا لإتمام هذا العمل فنحمدك حمدا لا يحصى ونثني على كمال ذاتك وعظيم صفاتك بما يليق بمقام سلطانك فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

وإن كان الشكر ترجمان النية ولسان الطوية وحبل الإخلاص وعنوان الاختصاص إلى من مد لنا يد العون وذلل لنا الصعاب التي واجهت سير البحث الدكتور الفاضل "أحمد نصير" نتقدم له بالشكر الجزيل على صبره معنا ووقوفه جانبنا وعلى تحفيزه لنا لمواصلة دروب العمل ودعمه لنا في كل خطوة كنا نخطوها صوب تحقيق النجاح أملين أننا كنا عند حسن الظن.

وفي هذا المقام لا يمكن أن ننسى الأختين سامية سليماني وشويخة جرموني على مد لنا يد العون وكما نتقدم بالشكر الدائم إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

الملخص

الملخـــص:

تكمن نجاعة سياسة التشغيل في التقليص من مشكلة البطالة، هذه الأخيرة التي أصبحت من أهم القضايا الكبرى التي تشغل الحكومات المتعاقبة في الدول المغاربية، على اعتبار أنها مشكلة ذات أبعاد متعددة وتهدد الأمن والاستقرار الوطني، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل سياسة التشغيل خلال الإصلاحات الاقتصادية لدول المغاربية(الجزائر، المغرب، تونس)، حيث ركزنا في هذه الدراسة على المفاهيم الأساسية لظاهرة البطالة والتشغيل، كما قمنا بتحليل انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة، حيث كانت أثار هذه الإصلاحات بمثابة الفاتورة الباهضة مقابل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، سياسة التشغيل، برامج الإصلاح الاقتصادي، مخطط التنمية، آليات التشغيل.

Abstract:

the Employment policy its so important to Reducing The problem of unemployment, for this reason its became the most important of the Issues for the governments of the Maghreb countries, Because its A multidimensional problem And threaten the National Economic security and stability.

Therefore, this study its so important to Analysis of employment policy During the period of Economic reforms for the Maghreb countries (Algeria, Morocco, Tunisia).

This study focused on the basic concepts of the phenomenon of employment and unemployment, and the analysis of the Reflections of economic reforms on her, Because the effects of that reforms became an expensive bill to improve macro-economic indicators .

key words: Unemployment, Employment policy, programs economic reforms, Development scheme, Mechanisms employment.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	IV
قائمة الملاحـق	VI
المقدمـــة	أ-هـ
الفصل الأول: الخلفية النظرية لظاهرة البطالة والتشغيل	
تمهـــيد	07
المبحث الأول: أساسيات عامة حول البطالة وسوق العمل وسياسة التشغيل	08
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة وأنواعها	08
أولا: تعريف البطالة	08
ثانيا: أنواع البطالة	09
المطلب الثاني: قياس البطالة، أسبابها والآثار الناجمة عنها	11
أولا: قياس البطالة	11
ثانيا: أسباب البطالة	13
ثالثا: الآثار الناجمة عن البطالة	14
المطلب الثالث: ماهية سوق العمل	15
الفرع الأول: تعاريف عامة حول سوق العمل	15
الفرع الثاني: مميزات سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه	17
أولا: مميزات سوق العمل	17
ثانيا: العوامل المؤثرة في سوق العمل	18
المطلب الرابع: مفاهيم عامة حول سياسة التشغيل وأهدافها	19
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التشغيل	19
الفرع الثاني: أهداف سياسة التشغيل	20

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي	22
المطلب الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي	22
المطلب الثاني: البطالة في الفكر النيوكلاسيك	23
المطلب الثالث: البطالة في الفكر الكينزي	24
المطلب الرابع: البطالة في الفكر الحديث	26
المبحث الثالث: نماذج من التجارب الدولية في سياسة التشغيل للقضاء على البطالة	29
المطلب الأول: نماذج من الدول الأوروبية	29
المطلب الثاني: نماذج من دول جنوب وشرق أسيا	32
المطلب الثالث: نماذج من الدول الإفريقية وأمريكا الشمالية والجنوبية	36
المطلب الرابع :نماذج من الدول العربية	39
خلاصـــة الفصل	43
الفصل الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)	
تمهيـــد	45
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	46
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري ووضعية التشغيل والبطالة	46
المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	49
المطلب الثالث: آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة	62
المطلب الرابع: أجهزة التشغيل للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر	68
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في المغرب	73
المطلب الأول: الاقتصاد المغربي ووضعية التشغيل والبطالة	73
المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية في المغرب وفقا الهيئات الدولية	75
المطلب الثالث: آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة	86
المطلب الرابع: برامج وآليات للتخفيف من حدة البطالة في المغرب	91
المبحث الثالث: المخططات الاقتصادية التنموية في تونس	97
المطلب الأول: الاقتصاد التونسي ووضعية التشغيل والبطالة	97
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية ومخططات التنمية في تونس	100
المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة	107

المطلب الرابع: برامج وآليات دعم التشغيل ومكافحة البطالة في تونس	113
خلاصـــة الفصل	122
خاتمـــة	124
قائمة المراجع	128
قائمة الملاحق	-

قائمـة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	معدلات البطالة في دول أمريكا الجنوبية	39
(02-02)	تطور مستويات التشغيل داخل القطاعات الاقتصادية للفترة 1973-1984	47
(03-02)	تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1990-1993	48
(04-02)	تطور الحجم الإجمالي للتشغيل خلال الفترة 1989-1994	49
(05-02)	تطور المديونية الجزائرية خلال الفترة 1990-1998	53
(06-02)	انعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج المحروقات ومعدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية	53
(07-02)	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1999-2000)	56
(08-02)	مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 حسب القطاعات	58
(09-02)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو (2005-2009)	59
(10-02)	تطور معدلات البطالة خلال فترة التعديل الهيكلي	62
(11-02)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1999-2005	63
(12-02)	مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)	64
(13-02)	نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009)	64
(14-02)	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)	65
(15-02)	تطور التشغيل والبطالة في الجزائر خلال (2005-2013)	66
(16-02)	تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف ANSEJ خلال الفترة 2005-2013	69
(17-02)	تطور عدد وجنس المستفيدين من برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة للفترة 2006-2010	72
(18-02)	تطور السكان المقيمين في الوسط الحضري ونسبة النشاط والبطالة	74
(19-02)	تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1979-1982	75
(20-02)	تطور المديونية الخارجية المغربية في ظل الإصلاح الاقتصادي	76
(21-02)	تطور معدلات البطالة من سنة 1989 إلى 1996	86
(22-02)	تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1982-1985	99

(23-02)	مقارنة بين هيكل الانتاج وهيكل العمالة سنة 1989و1991	108
(24-02)	تطور عدد السكان في سن النشاط حسب الجنس (2005-2010)	109
(25-02)	عدد العاطلين ونسبة البطالة من سنة 2005 إلى 2010	109
(26-02)	نسبة البطالة(٪) حسب الجنس 2007-2012	110
(27-02)	تطور نسبة البطالة(٪) حسب الولايات خلال شهر ماي من كل سنة	111
(28-02)	توزيع السكان النشطين حسب الجنس خلال الفترة 2013-2015	112
(29-02)	تطور عدد المنتفعين بتربّصات الإعداد للحياة المهنية	116

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكـــل	الصفحة
(01-01)	قياس إنتاجية العمل	16
(02-01)	تفسير البطالة حسب الكلاسيك	23
(03-01)	سوق العمل في النموذي الكينزي	26
(04-02)	توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004)	57
(05-02)	التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة(2010-2014)	60
(06-02)	إحداث التشغيل مابين سنة 2012 و2013 حسب وسط الإقامة	87
(07-02)	تطور معدلات البطالة خلال سنة 2014	88
(08-02)	تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة (٪)	88
(09-02)	الإحداث الصافي لمناصب الشغل ما بين سنتي 2014 و2015 حسب وسط الإقامة	89
(10-02)	الإحداث الصافي لمناصب الشغل ما بين سنتي 2014 و 2015 حسب وسط الإقامة	90
(11-02)	المسجلون بالوكالة حسب الشهادة خلال سنة 2013	91
(12-02)	تطور عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي (مقاولتي)	95
(13-02)	تطور نسب البطالة من بين حاملي شهادات التعليم العالي حسب الجنس (٪)	111
(14-02)	نسبة البطالة (٪) بين الحاملين الشهادات العليا حسب الجنس 2013-2015	113

قائمـة الملاحـق:

رقم الملحق	عنوان الملحـق
01	برنامج التشجيع على العمل
02	عقد تربص إعداد للحياة المهنية
03	عقد إدماج حاملي الشهادات التعليم العالي، التأهيل والإدماج المهني، إعادة الإدماج في الحياة النشيطة
04	برنامج الخدمة المدنية التطوعية

تعتبر البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، حيث باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، لكونها من أهم التحديات التي تواجه العالم بإعتبارها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، ولقد حظيت بإهتمام المفكرين الاقتصاديين على إختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، وتتلخص خطورتها في الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تأخذها، كما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي من الدرجة الثانية الذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، كما يمكنها أن تأخذ منحا سياسيا أكثر خطورة في حالة عدم محاولة معالجتها أو التقليل من آثار، وهو الحال في معظم الدول العربية التي عصفت بها رياح الاحتجاجات التي غيرت فيها أنظمة الحكم جعلت البلاد في دوامة صعبا الخروج منها، وبالتالي استغلال الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

إن الجزائر والمغرب وتونس، كغيره م من دول العالم يعانوا من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولقد تأثرت اقتصادياتهم خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصاً بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار مع تراكم الديون الخارجية، ما أدى بهم إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (المغرب سنة 1983، تونس 1986، الجزائر 1994) بهدف القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية، وقامت الجزائر والمغرب وتونس بالكثير من الآليات والبرامج للتخفيف من حدة ظاهرة البطالة، ولاسيما تلك الجهود المبذولة في تنويع آليات وأنماط التشغيل المختلفة.

✓ **الإشكالية الرئيسية:**

تعد دراسة سياسة التشغيل محاولة للتقليص من مشكلة البطالة وهذه الأخيرة لم يتم التحكم فيها إلى غاية اليوم، وذلك مع إتباع برامج وآليات وزيادة للمشاريع من طرف الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) لاستحداث مناصب شغل جديدة، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهري الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسة التشغيل المسطرة من طرف الدول المغاربية(الجزائر والمغرب وتونس) في خلق مناصب شغل والتخفيف من نسب البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟

ولتبسيط هذا الإشكال وتمهيدا لتحليل موضوع البحث قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالبطالة وماهي أنواعها ؟

- ماهي أهم تفسيرات ظاهرة البطالة وفقا للمدارس الاقتصادية؟

- ما هي ملامح وواقع البطالة في الجزائر والمغرب وتونس ؟

- ما تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر والمغرب وتونس ؟

✓ **الفرضيات الدراسة:**

كإجابات قبلية لإشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- البطالة هي حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه، وتشكل البطالة عاملا أساسيا تعيق أي بلد يحاول أن يدفع بعجلة التنمية فيه، كما تتعدد أشكالها وكل منها يرجع لأسباب خاصة.

- وجود تباين وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة.

- تعتبر ظاهرة البطالة مشكلة متعددة الأبعاد، مست معظم الدول بما فيها الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) وكانت بنسب مختلفة منها ما كان تحت السيطرة ومنها ما احدث اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة.

- في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمغرب وتونس أثرت برامج الإصلاحات على مستوى التشغيل والبطالة.

مبررات اختيار الموضوع:

من الطبيعي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ماهو موضوعي وماهو ذاتي(شخصي)، حيث يمكننا حصرها في مايلي:

- تعتبر سياسة التشغيل أحد أهم الركائز التي بها ينمو ويتطور الاقتصاد

- انتشار ظاهرة البطالة بمعدلات مرتفعة في دول المغرب العربي.

- التعرف أكثر على أهم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي قامت بها الدول المغاربية من أجل انتعاش اقتصادياتها.

✓ **أهداف الدراسة:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز دور وأهمية برامج وآليات التشغيل التي انتهجتها الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) من أجل التخفيف من حدة البطالة.

- إعطاء لمحة حول البطالة وتشخيصها في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس).

– محاولة معرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة؛

✓ **أهمية الدراسة:**

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة، ومدى سعى الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) في إتباع برامج وآليات لحلها.

✓ **الدراسات السابقة:**

من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع سياسة التشغيل والإصلاحات الاقتصادية نذكر منها:

1– الطالب رابح قميحة، **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية (2001-2012)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء تقييم للسياسة العامة للتشغيل المنتهجة في الجزائر ، وكذلك الوقوف على مدى فعالية سياسات التشغيل ومدى قدرتها على تحقيق التوازن سوق العمل .

2– الطالب عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تبين هذه الدراسة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي للبلدان المتخلفة، حيث وضحت أن البرامج الإصلاحات التي اعتمدتها البلدان المتخلفة بسبب الضغط المديونية الخارجية أدت إلى نتائج هامة من ناحية التوازنات الاقتصادية.

3- الطالبة بقاط حنان، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، خلصت هذه الدراسة إلى أن تصور مستقبل التشغيل بالجزائر مرتبط بمدى نجاعة

الإجراءات والبرامج المسطرة لمواجهة البطالة خاصة تخص الشباب، كما أن التقليل من معدل البطالة من خلال مجموعة من المتغيرات التي تؤثر فيها ليس بشيء السهل وهذا لتشابك وارتباط المتغيرات.

أما في دراستنا سنحاول التطرق إلى سياسة التشغيل في الدول المغاربية وأهم الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها، حيث سنعرض أهم آثار هذه البرامج على التشغيل والبطالة، كما سنحاول التعرف على الآليات التي انتهجتها للتخفيف من نسب البطالة.

✓ **وسائل جمع المعلومات والبيانات :**

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

– الوسائل النظرية:

– المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.

– البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد.

– البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

– الوسائل العلمية:

– المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بموضوع.

– البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع (الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر، وكذلك بتونس، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب).

✓ **حدود الدراسة:**

تقتصر هذه الدراسة تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وأما فيما يخص الإطار المكاني لهذه الدراسة فهو حالة الجزائر، المغرب، تونس، وبالنسبة للإطار الزماني يتمثل في المدة الزمنية الممتدة من نهاية القرن العشرين إلى الألفيـــة.

✓ **المنهج المتبع:**

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث ومختلف الأسئلة الفرعية التي يطرحها ولإثبات صحة أو نفي الفرضيات المقدمة اتبعنا المنهج الوصفي (النظري) بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبيه الفكري والمفاهيمي، والمنهج

التحليلي (التطبيقي) الموافق للدراسة النظرية وعند التطرق للجوانب سياسة التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية اعتمدنا على طريق التحليل والتقييم.

✓ **صعوبات البحث:**

خلال دراستنا لهذا الموضوع وجهتنا عدة صعوبات نذكرها فيمايلي:

- كبر حجم الموضوع وحتمية تقليصه.

- صعوبة الحصول على مراجع بخصوص برامج الإصلاح الاقتصادي في المغرب وتونس.

- هناك تضارب في بعض في أرقامها، مما يعطينا خلفية حول عدم واقعية ودقة الإحصائيات الموجودة حول التشغيل والبطالة.

✓ **محتوى البحث:**

لتوضيح الرؤية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل لدراسة النظرية والآخر لدراسة التحليلية التقييمية:

يرتكز الفصل الأول حول الخلفية النظرية لظاهرة البطالة والتشغيل الذي كان تقسيمه أساسيات عامة حول البطالة وسوق العمل وسياسة التشغيل أولاً ثم تطرقنا إلى البطالة في الفكر الاقتصادي ثانياً، وأما الجانب الأخير في هذا الفصل تناول بعض نماذج من التجارب الدولية في سياسة التشغيل للقضاء على البطالة ، وأما الفصل الثاني فهو الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) الذي جاء تقسيمه إلى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و البرامج التنموية الاقتصادية في المغرب، وكذلك المخططات الاقتصادية التنموية في تونس.

تمهيـــــــد:

تعد ظاهرة البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، و تنتج البطالة عن الاختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها، وما ينجر عن ذلك من آثار بليغة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فالبطالة تشكل أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية، ولقد حظيت البطالة باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم، كما سعت الكثير من الدول على اتخاذ سياسات تشغيلية فعالة من أجل التخفيض والمحاولة للحد من هذه المشكلة.

ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى الخلفية النظرية لظاهرة البطالة والتشغيل، والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: أساسيات عامة حول البطالة وسوق العمل وسياسة التشغيل.

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج من التجارب الدولية في سياسة التشغيل للقضاء على البطالة.

المبحث الأول: أساسيات عامة حول البطالة وسوق العمل وسياسة التشغيل

إن ظاهرة البطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً على الاستقرار السياسي، ما دفع حكومات العديد من الدول تعمل على وضع سياسة تشغيل من شأنها ضمان إستقرار الطاقات البشرية وكما تهدف هذه السياسات إلى خلق مجموعة من الآليات والأجهزة بغرض تنمية فرص العمل.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة وأنواعها

هناك عدة تعاريف للبطالة وهذا من وجهة نظر الأجهزة والكتاب في المجال الاقتصادي ، وتختلف البطالة حسب سبب وجودها الذي يعطينا نوعها، فكل نوع من البطالة يخضع لسبب معين هو أصل اختلال سوق العمل.

أولا: تعريف البطالة

تختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى إلا أنه تصب في اتجاه واحد.

1- البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: العاطل عن العمل هو"كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"[1].

2- البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية[2]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و64 سنة؛

- لا يملك ولا يجد عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال إجراء فترة التحقيق؛

- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛

- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

وتعرف أيضا البطالة على أنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق معا

1- عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص: 37.

2-l'Office national des statistiques, L'emploi et le chómage (données statistiques, nr 226 éditions ONS), ALGERIE, 1995, p: 08.

إستعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة السوق العمل ويستبعد من هنا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة[1].

وبإثراء التعريفات السابقة يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيمايلي[2]:

– العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل؛

– العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض ، العطل وغيرها من الأسباب؛

– العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم ؛

– الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد؛

– الأشخاص القادرين عل العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم؛

– الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

ثانيا: أنواع البطالة

للبطالة أشكال متعددة تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، ويمكن توضيح أهم أنواع البطالة التي تعايشها المجتمعات المعاصرة فيمايلي:

1– البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادًا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام ، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار حيث

1- محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة: أساليب المواجه لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات –العولمة–تحديات الإصلاح الاقتصاد ي**، مرشأة العارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 10.

2- عبد الحميد برحومة، صوريـة بوطـرفة، **دور سياسة الإدماج المهني في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2008-2011(دراسة حالة وكالة التشغيل بولاية تبسة)**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي **15–16 نوفمبر2011**، الجزائر، ص ص:02،03.

تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام، لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة[1].

2- البطالة الاحتكاكية: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف أو بأماكن وجودها[2].

3- **البطالة الهيكلية:** تسمى بالبطالة الهيكلية لأنها ترتبط بحصول تغير أساسي في الهياكل الصناعية، أي البنية الصناعية وتظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلعة القديمة.[3]

4- البطالة السافرة(الصريحة): هي حالة التعطل التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى.

5- البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية العمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، في حالة عمل، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، ونحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في ناحية عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات[4].

6- البطالة الموسمية: المقصود بها البطالة الوقتية وتحدث بسبب حدث موسمي ، وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج، كما يمس هذا النوع من البطالة قطاعات أخرى مثل: السياحة حيث يشتغل

1- سليم عقون، «**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر)**« ، (مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010)، ص: 08.

2- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

3- بشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعين بلدان**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص: 153.

4- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة(تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)** ، مجلة علم المعرفة، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1998، ص: 29.

العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى[1].

7- البطالة الإجبارية والاختيارية: تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجر أعلى وظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب وفي كل الحالات قرار التعطل اختياري، أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنهراغب في العمل وقادر عليهوقابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة إجبارية ومثال على ذلك تسريح العمال وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد[2].

8- البطالة التكنولوجية: وتسمى كذلك بالبطالة التقنية، ويسببها إدخال تكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية، وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق[3].

المطلب الثاني: قياس البطالة، أسبابها والآثار الناجمة عنها

إن للبطالة آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل، كما تتعدد أسبابها التي تزيد من هذه المشكلة، وإن قياسها يتطلب ضبط تعريف دقيق وشامل لها بأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب التي تحكمها.

أولا: قياس البطالة

تقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة وهي نسبة غير المشتغلين من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل، وهذا وفق العلاقة التاليـة:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

1- عبد الرحمان العايب، ناصر دادي عدون، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص: 53.

2- هاشمي بريقل، **البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع**، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، الجزائر، أول تشرين أكتوبر 2014، ص: 148.

3- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 238.

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل ويتم في العادة استعباد الأطفال دون سن 15 وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب، إذن العناصر التي تتضمنها القوة العاملة (الفئة النشطة)هي[1]:

– **العاملون:** هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

– **العاطلون:** هم الأفراد القادرون على العمل و يبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

إن حساب معدل البطالة ليس بالأمر السهل خاصة في الدول النامية وهذا نظرا لوجود بعض الصعوبات والتي تحول دون معرفة معدل البطالة الحقيقي نذكر منها مايلي[2]:

* التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها.

* طريقة التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

* الفترة الزمنية للبحث عن العمل(أسابيع، شهر، سنة...إلخ).

* الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.

* وجود القطاع غير الرسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين كالحرفيين، المحلات، المقاهي وغيرها وتتميز هذه الأنشطة بخاصية الوظيفة والتوظيف، حيث لا يدخل هذا القطاع في البيانات التي تصدرها المنظمات الإحصائية في الدول النامية وبالتالي فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم حجم العمالة في هذه الدول.

وعلى العموم فإن لمعدل البطالة أهمية كبيرة بإعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن وضعية البطالة، كما يسمح أيضاً بالتنبؤ بحجمها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل ثبات نسبي لشروط حسابه،

1- نوال بن فايزة، «**إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2005 (دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل)** »، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008)، ص: 08.

2- جلال عبد القادر، «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة (دراسة حالة الجزائر)** »، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008)، ص ص:54، 55.

الشيء الذي يساعد الجهات المختصة بالتوظيف على أخذ التدابير اللازمة عند إعداد الخطط الاقتصادية.

ثانيا: أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر بل إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى وتتراوح وتتنوع بين الأسباب الاقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلاً منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة[1]:

– التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأة، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعا ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلال في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلي زيادة القوى العاملة؛

– ندرة الموارد الاقتصادية أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحولات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا على الدولة في تمويل عمليات التنمية؛

– عجز سوق العمل عن إستيعاب الخرجين فهناك أعداد هائلة من الخرجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم؛

– عدم تحديث وتطوير أساليب وطر ق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة؛

– إنتشار الأمية أو تدني المستوي التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية؛

– توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج إلى خبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة؛

– إنتشار ثقافة إحتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية؛

1– أحمد خليلي، هاشمي بريقل، مداخلة بعنوان: **واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع** ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، الجزائر، ص: 05.

– الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناسب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الإعفاء من الخدمة العسكرية؛

– عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل الأفراد عائلاتهم ويرفضون توسع مشاريعهم لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيد من المشاكل القضائية.

ثالثا: الآثار الناجمة عن البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية واجتماعية على الأفراد والمجتمع على حد السواء، ويمكن حصر آثار البطالة فيمايلي:

1– الآثار الاجتماعية: يمكن حصر أهم الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة فيمايلي[1]:

– يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الإنتاج وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين ولاشك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل؛

– عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة، وتزداد المدفوعات التحويلية التي يتعين على الحكومة دفعها للفقراء من المتعطلين وأصحاب الدخول المنخفضة وهذا يزيد من العجز في ميزانية الحكومة؛

– لما كان ارتفاع معدل البطالة يترتب عليه نقص الإنتاج من ناحية وزيادة إنفاق الحكومة في صورة مدفوعة تحويلية وإعانات للفقراء من ناحية أخرى فإن هذا يزيد من الطلب الكلى ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ومن ثم زيادة المعاناة على الطبقة الفقيرة؛

– لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة اكبر، وهذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة؛

1- فريد بختي، «**دراسة تحليلية وقياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ "VECM"(1970–2003)** »، (مذكرة ماجستيرفي الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، تخصص طرق كمية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جوان 2005)، ص ص:28، 29.

– ارتفاع معدلات البطالة يهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، إضافة إلى ذلك زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم .

2– الآثار الاقتصادية: تبرز الآثار السلبية أو الخسائر الاقتصادية التي تنجم عن البطالة من خلال عملية الهدر في الموارد البشرية وعدم استغلالها على وجه أكمل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن أن ينتج لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة، ومن المستحيل بالطبع تعويض هذا الدخل، كما تخلف أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال، وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح اقل إنتاجية وعطاء[1].

3– الآثار السياسية: نجد تأثير البطالة على المجتمع من الناحية السياسية ذلك بظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المواطنين في هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في المجتمع فتبدأ بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن، فأصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمرا حتميًا لضمان سلامة الدولة وهدفا رئيسيا لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة وعلى الاحتفاظ بصلابة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان[2] .

المطلب الثالث: ماهية سوق العمل

سوف نتعرف من خلال هذا المطلب على سوق العمل وأهم مميزاته والعوامل التي تؤثر فيه.

الفرع الأول: تعاريف عامة حول سوق العمل

1– نفس المرجع، ص: 29.

2– رشيد شباح، «**ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر(دراسة حالة ولاية تيارت)** »، (مذكرة ماجستير، مدرسة دكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011–2012)، ص ص: 62،63.

قبل التعرض لمضمون سوق العمل من الضروري أن نعرف المصطلحات المتداولة فيه.

1- العمل: هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها[1].

2- **قوة العمل**: تعبر قوة العمل عن الموارد البشرية المتاحة في السوق التي يمكن للمنظمات الاعتماد عليها في تلبية حاجاتها، وبالتالي فهي تمثل القوى العاملة المتاحة فيه في فترة زمنية معينة، وهذه القوى متنوعة من حيث مؤهلاتها العلمية وخبراتها ومهاراتها وإمكانياتها التي تجعلها قادرة على العمل[2].

3- **إنتاجية العمل**: هي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، ويعبر عنها بإقامة النسبة بين الإنتاج وكمية إحدى عوامل الإنتاج، ويمكن قياسها بطرق مختلقة حيث[3]:

الشكل رقم (01-01): قياس إنتاجية العمل

إنتاجية العمل (حسب العدد) = كمية الإنتاج/ عدد العمال
إنتاجية العمل (حسب وقت العمل) = كمية الإنتاج/ عدد ساعات العمل
إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة/ عدد العمال أو عدد ساعات العمل

المصدر: فارس شلالي، «**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال 2001-2004(مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص: 10.

أما تعريف سوق العمل: نظريا سوق العمل هو «عبارة عن سوق غير حسّي حيث يبحث فيه العمّال (كمنتجين لسلعة مسماة مهارات) عن عمل، بينما يبحث أرباب العمل كمستهلكين لنوع معين من هذه السلعة عن عمّال لديهم رغبة في بيع مهاراتهم من خلال المساومة التجارية والاتفاق الذي يحد د أسعار هذه السلع يخضع لعرض وطلب هذه السوق»[4].

1- فارس شلالي، « **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال 2001-2004(مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص: 09.

2- عمرو وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص: 275، 276.

3- فارس شلالي، مرجع سابق، ص: 10.

4- محمد ادريوش دحماني، « **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليلية)** »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013)، ص: 49.

ويعرف المكتب الدولي للعمل(BIT) سوق العمل على أنه« الميدان الذي يجمع بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيا».

ويرى الاقتصادي "keer "أن السوق الطبيعية للعمل تختلف كليا عن سوق العمل في ظل الظروف التامة، إذ أن نظرة العامل الاعتيادي إلى السوق تكون ضيقة، كما أنها لا يعتبر مشاركا يقظا فيه، وقد تم تعزيز هذا الرأي بدراسة عملية مستفيضة، ويرى كير أن سوق العمل يتصف بصفتي تحديد الأجر وتوزيع الأشغال، حيث يرى أن هاتين الصفتين لا يتطلبان ضرورة تحقيق التوافق فيما بينهما[1].

ويمكن إعطاء تعريف شامل لسوق العمل بأنه« الآلية أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف»[2].

الفرع الثاني: مميزات سوق العمل والعوامل المؤثرة فيه

سوق العمل هو الآلية أي التي تفاعل قوى العرض والطلب والتي تتحدد من خلالها الأسعار والأجور، كما يتميز عن باقي الأسواق، لكنه يتأثر بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض والطلب على اليد العاملة.

أولا: مميزات سوق العمل

من أهم ما يمز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي[3]:

1- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليس لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الجور العالية.

2- سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتي ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين، أو الأسباب اختلاف السن أو الثقافة...إلخ

1- ضياء مجدي الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص ص: 11، 12.

2- فارس شلالي، مرجع سابق، ص: 11.

3- نفس المرجع، ص: 12.

3- تأثير عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوي الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

4- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين[1]:

1.4- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة ؛

2.4- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

5- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سوق العمل

بما أن سوق العمل يرتبط بآليات العرض؛ أي عرض القوى العاملة والطلب عليها من قبل أصحاب الأعمال سواء كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص، فإن كل ما يؤثر على هذا الطلب وذلك العرض يتأثر به سوق العمل، وفيما يلي نتعرض لجملة من هذه المؤثرات[2]:

1- عوامل جغرافية: تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: مقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته...الخ.

2- العامل الديمغرافي: يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديمغرافي * لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزون حقيقي من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشطة أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه.

1- نفس المرجع، ص: 12.

2- سيدي ولد محمد، «**سياسة التشغيل ودورها في محاربة البطالة في موريتانيا (دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التشغيل)** »،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011)، ص ص: 28، 29.

* هو التغير في حجم السكان في المجتمعات عبر فترات زمنية متباينة، ويتم حسابه الفرق بين مجموع الولادات ومجموع الوفيات في فترة معينة ما يسمى بالنمو الطبيعي للسكان أو الزيادة الطبيعية للسكان في تلك الفترة، وتحسب الزيادة السكانية الإجمالية بإضافة صافي الهجرة (الفرق بين عدد المهاجرين إلى الداخل وعدد المهاجرين نحو الخارج) للزيادة الطبيعية.

3- النظام الاجتماعي والثقافي: يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة، التي تؤثر على مدة العمل مثل المطالبة بتقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد...إلخ، مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على إستقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل.

4- النظام التربوي والتكويني: يؤثر النظام التربوي والتكوين على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل من مجموعة الهيئات والمؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل مدارس التعليم، المعاهد، مراكز التكوين والجامعات، وهذا النظام بتأهيل وتكوين الأفراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل، والتي تفرضا شروطا تتعلق أساسا بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الإنتاج مثل الخبرة المهنية، وبالتالي تحسين مردوديتها.

5- **النظام الاقتصادي:** يعرف النظام الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، ومنه تزداد العمالة والتوظف في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن هذه المرحلة قد تتعرض إلى أزمات اقتصادية تؤدي إلى اختلالات في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن من الطبيعي أن يعجز الجهاز الاقتصادي عن استيعاب كل الأيدي العاملة الحالية والجديد التي تدخل إلى سوق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.

6- **النظام التكنولوجي:** تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف اقل بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة، لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة.

المطلب الرابع: مفاهيم عامة حول سياسة التشغيل وأهدافها

تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محدد.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير قدر كافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين[1]:

* **سياسة:** وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

* **التشغيل:** وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

سياسة التشغيل: تعرف على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل.

وكما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنها: «في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج، وتشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية والتي موضوعها سوق الشغل، وتؤثر هذه الإجراءات على جهة الطلب والجزء الآخر على جهة العرض، كما يكون التأثير على الجهتين معا»[2].

الفرع الثاني: أهداف سياسة التشغيل

ترمي سياسة التشغيل إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

– الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل؛

– العمل على تصحيح الإختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه، بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل؛

1- عمار رواب، صباح غربي، **التكوين والتشغيل في الجزائر** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص: 68.

2- عبد الرزاق لخضر مولاي، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر (2000-2010)**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 191.

3– حميد قرومي، مداخلة بعنوان: **سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في محاربة البطالة**، الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحي فارس، يومي 4-5 ديسمبر 2013، الجزائر، ص: 05.

– تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل؛

– دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة؛

– ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتيسير الإدماج في عالم الشغل؛

– ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل؛

– تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب؛

– محاربة البطالة، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن؛

– ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط، وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب الحاجات السوق العمل؛

– مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها.

المطلب الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي

يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن : «كل عرض يخلق الطلب المساوي له» [1] وهذا ما يسمى بقانون المنافذ والذي جاء به الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي[*].

يبدو أن الكلاسيك وإن كانوا قد استبعدوا من تحليلهم إمكان حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة، وبالتالي استحالة حدوث الكساد أو البطالة على نطاق واسع، فإنهم مع ذلك لم يستعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية، وهي البطالة التي تنشأ بسبب عدم مرونة جهاز الأسعار أو الجهل بمتطلبات السوق، كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج، كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن حدوث البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو البطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة انتقال العمال من وظيفة لأخرى[2].

1- عمر صخري، **الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص: 08.

* هو اقتصادي فرنسي ولد في ليون في 5 جانفي 1767وتوفي1832، اشتهر بالقانون الاقتصادي الذي عرفا باسمه ساي وهو قانون المنافذ.

2 - علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص:01.

الشكل رقم (01-02): تفسير البطالة حسب الكلاسيك

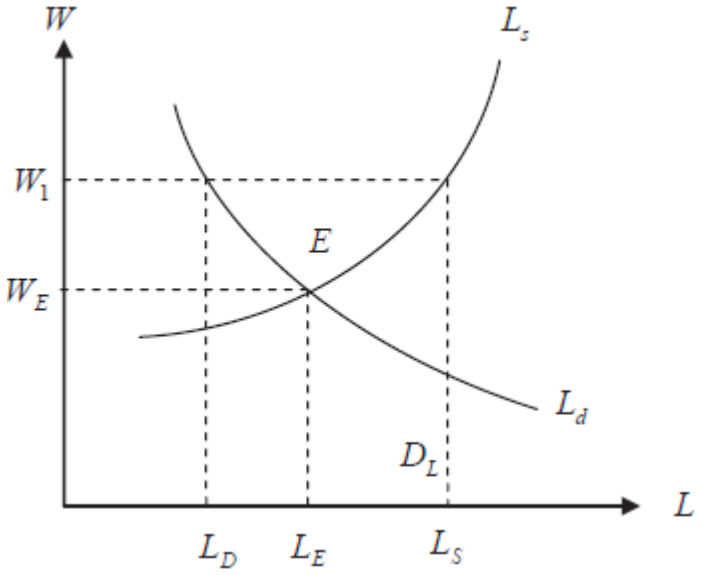

المصدر: بقاط حنان، «**نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2007/2006، ص: 13.

يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار و الأجور، أي أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل إذا أنها تؤثر على عرض وطلب العمل لإيضاح ذلك ولتسهيل التحليل نفرض أن الأجور جامدة على سبيل المثال ، فما هو تأثير ذلك على البطالة ؟ يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب على العمل بعرض العمل في النقطة E وعندها تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه L_E معدل الأجر التوازني W_E افترضنا أنه بسبب تشريعات حكومية قد ارتفع الأجر إلى W_1 الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا الأجر الجديد يساوي L_S في حين الطلب عليه يكون L_D مما يعني أن هناك فائض عرض أي وجود بطالة تقدر بالمسافة $L_E L_D$ ولتجنب هذه الوضعية يجب تخفيض الأجور[1].

المطلب الثاني: البطالة في الفكر النيوكلاسيك

التيار النيوكلاسيكي هو في الحقيقة امتداد للتيار الليبرالي الكلاسيكي، لذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وهو فكر تبريري يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة، ولقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "**التوازن**

1 - بقاط حنان، «**نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2007/2006)، ص: 13، 14.

العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات أهمها:

– يزعم أنصار هذه المدرسة [*] وما تلاها أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة (التامة) فالعمل كسلعة يتم عرضه من طرف الأجراء أو طالبي العمل، أما الطلب فيصدر من طرف المنتجين فلا نقابات على جانب العرض ولا اتحادات المنتجين على جانب الطلب تؤثر على ديناميكية سوق العمل.

– انصب التحليل النيو كلاسيك في تفسير الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل.

– الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل، و هذا أن ليس هناك مبرّرا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالحرية آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل وبصفة تلقائية ومستمرة ، وبالتالي النتيجة النهائية للنيوكلاسيك أن مستوى التشغيل يتحدّد بقوتي الطلب والعرض.

– افتراض اقتصاد مغلق، أي لا يتم التعامل مع الخارج[1].

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسب تبنيها لقانون**"ساي"** للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج، لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن والدقة[2].

المطلب الثالث: البطالة في الفكر الكينزي

رفض كينز [**] شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية بل أقل

* من أهم أنصار هذه المدرسة: سان سيمون(تنظيم الانتاج وتخطيطه حتى تتسنى زيادة حجم المنتجات وتنمية الثروة)، جون جراي (النظام الاجتماعي رسالة في مبدأ التبادل)، وليام تومبسون(بحث في مبادئ توزيع الثروة أكثر من غيرها إلى السعادة البشرية)، توماس هودسيون (الدفاع عن العمل).

1– دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص: 81،82.

2– ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص: 22،23.

** جون ماينارد كينز اقتصادي انجليزي ولد عام 1883م في كامبريدج وهو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه(النظرية العامة في التشغيل والنقود والفائدة 1936).

بإمكانية حدوث البطالة الإجبارية، وأشار إلى تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي[1].

ولقد أسس"كينز" نظريته العامة، على أساس أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلقة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، وقادت أدوات كينز تحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف، وبناءا عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخدما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال، حيث يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل كما هو الحال في النموذج الكلاسيكي.

أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين النقابات العمال وأصحاب الأعمال وينتج عن ذلك أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله، وعنده يكون عرض العمل لإنهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون مستقيما.

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب والشكل التالي يوضح ذلك[2]:

1 – مدني بن شهرة، مرجع سابق، 2009، ص: 241.

2– زكرياء مسعودي، «**واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلا الفترة(1990– 2010)**»، (مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي، 2012/2011) ، ص ص: 22،23.

شكل رقم (01-03): سوق العمل في النموذج الكينزي

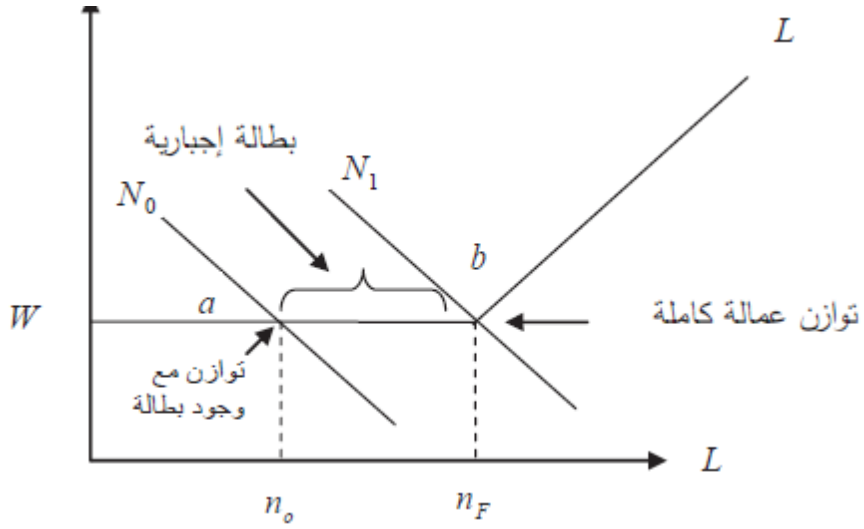

المصدر: بقاط حنان، « **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2007/2006)، ص: 17.

إذا كان منحنى الطلب على العمل N_0، فإن عدد العمال الراغبين في العمل عند هذا الأجر هو n_F، ولكن عدد العمال المطلوبين(التوازني) هو n_0 فيكون الفرق n_0-n_F هو عدد العمال الراغبين في العمل بالأجر W ورغم قدرتهم على العمل، لا يجدون العمل، ولهذا فهم في حالة إجبارية، أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو N_1 فإن حجم العمل التوازني هو n_F وهو نفسه حجم العمالة الكاملة فيكون في هذه الحالة توازن عمالة كاملة.

مما سبق نستنتج أن "كينز" له الفضل الكبير في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعلي ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية[1].

المطلب الرابع: البطالة في الفكر الحديث

يشمل هذا المنظور عدد من النظريات والاتجاهات التي سعت لتغيير الاختلال في سوق العمل اعتمدا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي نتيجة بروز ظاهرة البطالة .

1- نظرية البحث عن العمل: تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها صعوبة توفر المعلومة الكاملة حول سوق العمل، وهذا عكس ما نجده في فرضيات النظريات التقليدية لسوق العمل، وقد استندت هذه النظرية على

1 – نفس المرجع، ص: 23.

جملة من الفرضيات الفرعية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

*كلما طالت مدة البحث عن العمل، كلما كان هناك احتمال للحصول على عمل ذي أجر أعلى، (على أساس أن الأفراد الذين لا يملكون عملا لديهم فرصة للحصول على قدر كبير من المعلومات وعدد هائل من الاتصالات بأصحاب العمل مقارنة بالعمال الذين يشتغلون)؛

* تحصيل المعلومات حول الأجور ومناصب الشغل مكلفة؛

* الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الإجمالي للأجور المختلفة، فهو يقبل أن يعمل مقابل أجر يفوق الأجر الأدنى ويرفض العمل عند أجر أدنى منه.

ومن أهم الانتقادات التي واجهتها نظرية البحث عن العمل نبرزها في النقاط التالية[2]:

– تعجز هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة وأسباب استمرارها في الأجل الطويل، كما أنها تقدم تفسيرا جزئيا لمشكل التشغيل غير الكامل، إضافة إلى ذلك تهمل أثر التوازنات الكلية في سوق العمل؛

– إن هذه النظرية تعتبر البطالة اختيارية، ولكن الواقع المعاش أثبت أن البطالة راجعة إلى تخلي العمال عن العمل نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة؛

– إن اعتبار طول فترة البحث عن العمل كمؤشر جيد للحصول على فرصة عمل جيدة هو اعتبار خاطئ، لأن الدراسات التجريبية أثبتت أن الطالب ذو المدة الطويلة في البطالة يلاقي صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل جديدة.

2– نظرية اختلال سوق العمل: وفقًا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير ، ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع ، حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظرًا

1– ليلي بن عاشور، «**محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة(دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009)، ص ص: 11،12.

2 – نفس المرجع.

لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع[1].

3- نظرية تجزئة سوق العمل: تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما سوق رئيسي وسوق ثانوي[*]،كما تفترض النظرية أن عنصر العمل له القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما[2].

4- نظرية رأس المال البشري: ظهرت هذه النظرية خلال الستينات، وتفسر هذه النظرية أن اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحى الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها، كما ر كزا مؤسسي هذهالنظرية على إعطاء تحليل لظاهرة البطالة يعتمد على دور مستوى التعليمي الذي يعتبر خاصية فريدة من بين عدة خصائص التي يمكن أن تلعب دورا في تفسير هذهالظاهرة، ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي[3]:

- التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق؛

- ظاهرة انقسام سوق الشغل؛

- الخصائص الفردية للأشخاص؛

---

1 - عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طحين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 178.

*وتجدر الإشارة إلى وجود نظريات أخرى لتجزئة سوق العمل مثلا : تقسيم العمل إلى سوق محلي وآخر إقليمي أو دولي، وكذلك سوق العمل في القطاع الخاص والقطاع العام.

2 - مولود طابوش، «**أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007)، ص: 97.

3- زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص ص: 28، 29.

المبحث الثالث: نماذج من التجارب الدولية في سياسة التشغيل للقضاء على البطالة

في هذا الإطار سنستعرض نماذج من التجارب الدولية في سياسة التشغيل للقضاء على البطالة بهدف التعرف على الأساليب المختلفة التي اتبعتها وطبقتها الدول لخفض البطالة والتي تتضمن العديد من الدروس المستفادة واحدة من المنهجيات الفعالة التي تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات.

المطلب الأول: نماذج من الدول الأوروبية

إن تجارب الدول الأوروبية في محاربة البطالة كواحدة من أهم النماذج التي يحتذي بها بالنسبة لكثير من الدول التي تعاني من انتشار الواسع للبطالة.

1- التجربة تركيا:

بدأ التخطيط للاقتصاد التركي عام 1963 بإتباع سياسة التصنيع إذ يعتبر المجتمع التركي مجتمعا زراعيا، وقد تم اختيارهعلى أساس سياسة خلق أكثر فرص العمل ممكنة، وخلال هذه الفترة تزايدت معدلات البطالة بسبب عدم توافق متطلبات سوق العمل مع عارضي القوة العاملة، مما اوجد مشاكل الهجرة الداخلية من العمالة، فضلا عن الهجرة الخارجية، وفي عام 1980اعتمدت الحكومة سياسة جلب الاستثمارات برفع سعر الفائدة من أجل خفض البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وبسبب دخول العديد من الشركات غير منتجة للاستثمارات في الموارد الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، بل في الميدان المالي فقط، بقية تركيا تواجه معدلات البطالة المرتفعة باعتبار أن البطالة في تركيا هي بطالة هيكلية، وفي عام 1988 أصدرت الحكومة عدة لوائح تتضمن تنظيم سوق العمل، وبذلك جاءت لائحة التعليم والإعداد لرجال الأعمال في هذا المجال ، وقد لعبت دورا في إعداد دورات تدريبية لضمان فرص العمل، وتهدف هذه اللائح ة إلى إقامة شراكة تستهدف بشكل خاص العاطلين عن العمل غير المؤهلة من الأفراد لكسب المؤهلات، وبذلك تضمن لهم دورات التدريب المهني للتوظيف، وقد تم افتتاح الدورات في كل القطاعات والأقاليم[1].

1- محمد بوديسة، نور الدين عسلي مداخلة بعنوان: **نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لتجربة تركيا)**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي **15-16 نوفمبر2011**، الجزائر، ص: 10.

ومع تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير، أصبحت الحكومة تنظر إلى ا لبطالة الهيكلية في شكل مستقل ، نظرا لزيادة فرص العمل وتشجيع روح المبادرة والعمل لزيادة الإنتاجية ، وباعتماد مبدأ التعليم مدى الحياة تماشيا مع تطور المؤهلات، إذ يعد واحدة من أهم الحلول المتقدمة في السنوات الأخيرة ضد البطالة، ويتوقع إدخال المزيد من الحرية في القوانين والالتزامات والمرونة في سوق العمل مع إزالة الضوابط غير الضرورية على سوق العمل يمكن أن تخلق مجالات عمل جديدة وحسب بعض الخبراء فإن العمل لدى الشعب التركي أصبح ثقافة وأحد أهم مكونات الشخصية الوطنية فالتركي بلا عمل لا يساوي شيئا[1].

2- التجربة الايرلندية:

شهدت تفاقم البطالة في ايرلندا خلال فترة الثمانينات، حيث بلغت نسبة البطالة 17.5٪ وهي أعلى نسبة تبلغها على مدى التاريخ الحديث لدولة، وللقضاء على البطالة اتبعت سياسات وأساليب وهي كمايلي[2]:

1- سياسات الاقتصاد الكلي: اجمع الاقتصاديون الايرلنديون على أن معالجة مشكلة البطالة المتفاقمة تتطلب معدلات نمو عالية، حيث أن معدل البطالة يعتمد على معدلات الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات التي تنتجها قوة العمل، فعند زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يزيد الطلب على الاستثمار والعمالة مما يخفض من البطالة ويفتح فرص التوظيف ، وقد هدفت سياسات الاقتصاد الايرلندي على تحقيق معدلات نمو.

2- تنظيم سوق العمل: لقد شهدت ايرلندا توسعا كبيرا في هذا البرنامج منذ عام 1980، وقد أشار تقرير صدر من (OCED) إلى أن معدلات الإنفاق على برامج سوق العمل في ايرلندا فاقت معدلات إنفاق دول المنظمة الأخرى، حيث بلغت 4.3٪ من إجمالي الدخل القومي في عام 1990، وتتمثل سوق العمل في ايرلندا في: سياسات التعليم والتدريب، وسياسات خلق الوظائف المباشرة، وبرامج دعم المشاريع والمؤسسات، وسياسات مرونة الأجور.

3- جذب الاستثمارات الأجنبية: نتيجة لسياسات جذب الاستثمار الأجنبي الذي اتبعتها ايرلندا فقد احتلت المرتبة الخامسة دوليا بين مجموعة الدول التي اتجهت إليها الاستثمارات الأمريكية المباشرة عام 1997، ساهم تدفق

1- نفس المرجع، ص ص: 10، 11.

2- عبد الستار الميمني، **تجربة جمهورية ايرلندا في حل أزمة البطالة**، مركز السجيني للدراسات الاقتصادية والإدارية، المملكة العربية السعودية، ماي 2000، ص ص: 44، 47.

الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا جديدا لرأسمال الإضافي وباعتباره وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا وتحسين طرق الإنتاج وتطوير الكفاءة المؤسسات المحلية في توليد فرص توظيف جديدة.

4- الاستثمار في رأس المال البشري: اتبعت ايرلندا سياسة التعليم المجاني وإصلاح نظام التعليم بناء على مقترحات وزير التعليم في الستينيات، وقد ساهمت هذه السياسة في انتشار التعليم وتطوره إلى أن أصبح من أفضل نظم التعليم في العالم، كما أكد تقرير صدر عام 1993من (NESC) إن سياسات التعليم والتدريب تلعب دورا هاما في خفض مستوى البطالة في ايرلندا، وصرحت إدارة التنمية الصناعية المسئولة عن جذب الصناعات الحديثة ايرلندا تعتبر أهم مركز في أوربا للشركات الالكترونية الكبرى، نتيجة وجود مخرجات تعليمية مؤهلة جيدا لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في العالم.

5- سياسة التركيز على مجموعات معينة من البطالة: إن سياسة التركيز على مجموعات معينة هي أحدى السياسات التي اعتمدتها توصيات الدول الأوروبية واتبعتها ايرلندا من أجل القضاء على البطالة، وتتمثل هذه السياسة في التركيز على مجموعات معينة من البطالة وخاصة شريحة البطالة طويلة الأجل وشريحة المتسربين من التعليم وشريحة النساء وكذا تحديد المناطق التي ترتكز بها مجموعة كبيرة من العاطلين مما تعرف بالبؤر السوداء.

6- التنسيق مع أصحاب الأعمال والنقابات: نجحت سياسات التنسيق والتشاور بين الحكومة والعمال وصحاب العمل في ايرلندا في الوصول إلى اتفاقية حول مستوى الأجور على المستوى الوطني، حيث ساهمت هذه الاتقافية في الحفاظ على مصالح جميع الأطراف مما ادى إلى انخفاض مستوى البطالة بايرلندا.

7- إعانات البطالة: تم إتباع سياسة تقديم إعانة البطالة في ايرلندا مثل بقية الدول الأوربية، حيث أنها تساهم في اتصال المتعطلين بسوق العمل وتعريفهم بفرص التدريب المتاحة لرفع مهاراتهم وزيادة فرص العمل أمامهم، ورغم اتجاه دول الاتحاد الأوروبي وايرلندا إلى العمل على خفض الإنفاق على هذه الإعانات التي تعتبر من أحد السياسات الغير فعالة، إلا أنها اتبعت أساليب متعددة كي لا تؤدي إعانة البطالة إلى تثبيط المتعطلين عن البحث عن العمل.[1]

1- نفس المرجع، ص: 52- 55.

8- حوافز التقاعد المبكر: تتمثل هذه السياسة في تقديم بعض الحوافز الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع على التقاعد المبكر من العمل، ومن أهم مزايا هذه السياسة أنها تساعد على إنشاء مشاريع خاصة تساهم في زيادة فرص عمل جديدة.[1]

المطلب الثاني: نماذج من دول جنوب وشرق أسيا

استطاعت دول جنوب وشرق أسيا خلال فترة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجا رائدا في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية التي تنخر أسس البناء الاجتماعي لأي مجتمع يعاني منها.

1- التجربة الصينية:

وتتمثل التجربة الصينية في محاربة البطالة في المحاور الرئيسية التالية[2]:

- تسريع تشكيل آلية التوظيف الموجهة للسوق وتشكيل سوق عمل متكاملة، من خلال تقسيم سوق العمل إلى سوق للمناطق الحضرية وآخر للمناطق الريفية، حيث أن الأخير يتطلب عمالة مرتفعة نسبيا مقارنة بنظيره الأول نظراً لانخفاض المنافسة ونسبة المشاركة في التسجيل على الوظائف؛

- إيجاد معايير وطنية موحدة لسوق العمل بأسرع وقت لإيجاد بيئة عادلة ومعقولة للتوظيف، نتيجة لما يشهده سوق العمل في المناطق الحضرية من شروط تمييزية تؤثر على تدفق اليد العاملة (كسوق المواهب الذي تخص أصحاب الألقاب المهنية والدبلومات فقط)؛

- تسريع إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية قطاع الخدمات، فتكاليف اليد العاملة الصينية تعادل 1/20 من قيمتها في الولايات المتحدة، والصين قادرة على تنمية وتطوير الصناعات كثيفة العمالة ؛

- تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قنوات التوظيف ما يسهم في زيادة فرص العمل وتخفيف ضغوط التشغيل، فالشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور مهم ومتزايد في نقل وتحقيق الابتكار العلمي والتكنولوجي، في

1- نفس المرجع، ص: 55.

2- عائشة بن عطاالله، مداخلة بعنوان: **وضعية البطالة وإستراتيجية التشغيل في الصين** ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي **15-16 نوفمبر2011**، الجزائر، ص ص:12، 13.

السنوات الأخيرة مثلت صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة 60٪ من إجمالي الصادرات الصينية ما يوحي بنمو دورها في الاقتصاد الوطني الصيني وتحفيز الاستثمار الخاص؛

– تسريع وتيرة إعادة الهيكلة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي كثيف العمالة من خلال توجيه وتشجيع المؤسسات الريفية، وتمديد السلاسل الزراعية الصناعية في المدن والبلدات المناسبة لإيجاد استقرار في حجم العمالة في المجال الزراعي؛

– تعزيز التدريب المهني وخدمات التوظيف ورفع قدرة العمال وتكييف الدرجات المهنية كوسيلة مهمة للقضاء على البطالة الهيكلية ؛

– تحسين نظام الضمان الاجتماعي من خلال إصلاحات حكومية بمشاركة الطبقة الثرية، وإنشاء نظام للتنبؤ بالتغييرات في معدل البطالة وتحضير الخطط والبرامج المناسبة ، والعمل على إعداد تمويل كافي للتأمين ضد البطالة لرفع القدرة على مكافحة خطر البطالة بضمان استحقاقات البطالين وإنشاء نظام ضمان اجتماعي متكامل على الشيخوخة والبطالة والتأمين الصحي.

2– التجربة الماليزية:

لقد انتهجت ماليزيا سياسة الشغل والاندماج الاجتماعي لاحتواء ظاهرة البطالة وحققت نجاحا كبيرا في مجال محاربة البطالة، بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة، وبعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958 اتجهت إستراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات* في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال ، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي ، ولم يكن لهذه الإستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية ، ما أدى إلى تزايد معدلات البطالة عموما، والبطالة الحضرية خصوصا إلى ما يقرب من 10٪، وقامت الحكومة بوضع عدد من الخطط الخماسية في إطار خطط طويلة المدى، من سنة 1970- 1990، وتسمى"السياسة الاقتصادية الجديدة" ثم من 1991 إلى

* يمكن القول أن إستراتيجية إحلال الواردات الإستراتيجية التي سلكتها الدول النامية بطريقة أو أخرى للسير باقتصادها في مسار التصنيع وتعني هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة.

2020، والتي أطلق عليها الدكتور "مهاتير محمد [*] " اسم "رؤية 2020"، وعمل من خلالها على استكمال خطط التنمية التي بدأت من 1970، وهذه الرؤية جاءت لتنقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بنهاية سنة 2020، وقد نجحت المخططات التنموية في زيادة معدلات التنمية وتوجيه تلك الزيادة إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمالاي، وفتح المجال أمامهم للترقي في الوظائف وتمكينهم من اكتساب المهارات المهنية المتميزة، وعندما شرع "مهاتير محمد" في تطبيق سياسة الخصخصة لم يتخل عن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية الجديدة، والمتمثل في السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي لمختلف الأعراق في ماليزيا ، حيث عملت الدولة على توسعة نطاق مشاركة المالاي في ملكية المشروعات والاستفادة من أرباحها في رفع مستواهم المعيشي، وتضييق الفجوة الاقتصادية بين المالاي والصينيين ، وعمل "مهاتير محمد" على النهوض بالعامل المالاوي بشكل خاص والماليزي بشكل عام من خلال الاهتمام بالتعليم، فقد قام بإرسال البعثات الطلابية إلى الخارج وخاصة إلى اليابان لتعلم التكنولوجيا الحديثة، واستضاف الخبراء اليابانيين لتدريب العمالة الماليزية على أحدث تقنيات التكنولوجيا بهدف توفير العناصر والكوادر العمالية المؤهلة تأهيلا متميزا، وعمل على توفير نوعا من التدريب المستمر للمستويات الوظيفية والمهنية المختلفة وبالتالي أصبح التشغيل مرتبطا مباشرة بالنظام التعليمي والتربوي والتدريبي، وبذلك وفرت ماليزيا لمشروعاتها الطموحة عمالة ذات فكر خلاق تمكنت من استيعاب جميع فرص العمل المتوفرة، مما ساهم في توليد فرص عمل جديدة نتيجة التوسع الصناعي الذي تشهده البلاد، وجعل الدولة الماليزية تلجأ لاستيراد العمالة من الدول المجاورة، وتعمل وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة لمعرفة الراغبين في العمل واطلاعهم على فرص العمل المتوفرة، كما تعمل أيضا على تتبع الخريجين لتحديد تخصصاتهم وتوفير العمل لهم[1].

3- تجربة كوريا الجنوبية:

لقد دفعت الأزمة التي واجهها الاقتصاد الكوري عام 1997 إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي وذلك لتوفير التمويل الطارئ، وفي المقابل ذلك اشترط الصندوق مجموعة من الإصلاحات أو التعديلات الهيكلية والتي تتضمن إعادة هيكلة المؤسسات المالية، بالإضافة إلى تعديلات وإصلاحات في سوق العمل لزيادة مرونته وحماية العاطلين، وكنتيجة للجهود المؤلمة في مجال الإصلاح الاقتصادي لمدة عام كامل ونصف العام، فلقد أخذ الاقتصاد الكوري في الخروج سريعا من حالة الكساد العميق، ولقد ارتفع متوسط الناتج الإجمالي وانخفض معدل التضخم

---

[*] هو سياسي ماليزي ولد في 20يونيو 1925 تولى رئاسة الوزراء تولى فكان رابع رئيس وزراء لماليزيا في الفترة من 1981 إلى 2003.

1- كمال ضلوش، كياس عبد الرشيد ، مداخلة بعنوان: **قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة** ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي**15-16 نوفمبر2011**، الجزائر، ص ص:09-11.

ومع ذلك فقد استمرت معدلات البطالة في الارتفاع (8.4٪) في الربع الأول من عام 1999، ثم بدأت بعد ذلك في الانخفاض في أفريل، حتى وصلت إلى (5.7٪) في أوت 1999، بعد هذه الأزمة التي ضربت الاقتصاد الكوري لجأت لوضع إطار جديد من الإجراءات لمعالجة مشكلة البطالة والحد من معدلها المتنامي إلى مايلي[1]:

1- إجراءات للحفاظ على الوظيفة: فهي محاولة لتخفيض معدلات البطالة عن طريق حماية الشركات الهادفة للربح من الانهيار، ودعم الشركات التي تحاول جاهدة الإبقاء على العمالة التي لديها، ويتم ذلك عن طريق تقديم الدعم أو التمويل المادي أو عن طريق نظام تأمين العمالة؛

2- إجراءات لخلق فرص العمل: يهدف إلى خلق فرص عمل جديدة بعيدا عن مشروعات الاستثمارات العامة ومشروعات الأعمال العامة ومساعدة قيام شركات جديدة، وكانت لسياسة خلق الوظائف الأولوية بين السياسات الأخرى؛

3- إجراءات خاصة ببرامج التدريب المهني: يهدف إلى تنمية المهارات لدى العاطلين؛

4- إجراءات خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية: يهدف إلى تقديم الدعم المالي والحماية الاجتماعية للعاطلين الذين تدوم فترة بطالتهم طويلا، وذلك بتأمين تكاليف الحياة الأساسية والعناية الصحية والتعليم؛

وهكذا تحول اهتمام الحكومة من محاولة مساعدة العاطلين ودعمهم إلى محاولة خلق فرص عمل جديدة وتحفيزهم، كما تم الاهتمام ببرامج التدريب، ولقد رصدت الحكومة مبالغ طائلة لهذا الشأن فأنفقت الدولة 10 تريليون، منها 7.7 تريليون في إجراءات خاصة بسياسة البطالة في عام 1999 وميزانية إضافية لإنفاق 6.4 تريليون لخلق وظائف، و1.3 بليون لمشروعات عامة، وذلك بصفة عامة لتمويل سياسات مكافحة البطالة؛

5- نظام تأمين العاملين: لقد تم استحداث ذلك النظام لهدفين أساسيين:

- مساعدة العاطلين عن طريق تقديم إعانات البطالة؛

- تحقيق الاستقرار في العمل وتحسين كفاءة العمال.

1- فاتح غلاب، الطاهر ميمون، مداخلة بعنوان: **سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة** ، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي **15-16 نوفمبر2011**، الجزائر، ص ص: 06،07.

المطلب الثالث: نماذج من الدول الإفريقية وأمريكا الشمالية والجنوبية

يعتبر النهوض بقطاع التشغيل من الضرورات التي تفرض نفسها بشكل دائم وملح أمام صانعي القرار، ذلك باعتباره قطاعا حيويا يساعد على فهم الواقع الاجتماعي بكل أبعاده ، فللدول الإفريقية و دول أمريكا الشمالية والجنوبية فقد أخذت على عاتقها مسألة النهوض بهذا القطاع في مختلف سياساتها التنموية التي تبنتها.

1- نماذج من الدول الإفريقية: من أهم تجارب دول إفريقيا في محاربة البطالة هي:

1.1- تجربة السنغال: وأكد الخبير السنغالي في الجغرافيا الاقتصادية سيري سي، غياب التكوين في المجالات ذات القدرة التشغيلية المرتفعة، مثل الزراعة في أغلب دول أفريقيا جنوب الصحراء. وقال إن "التكوين المقدم موجه بالأساس إلى قطاع الخدمات مع أنه لم يعد يحتمل المزيد من اليد العاملة".

ويشير البنك الدولي إلى أن نحو 11 مليون شاب أفريقي سيدخلون سوق العمل سنويا خلال العقد المقبل، وفي 2030، من المنتظر أن يبلغ عدد الشباب الأفريقي الحامل لشهادات عليا، ممّن لا تزيد أعمارهم على 24 عاما، 12 مليونا، وتؤكد تلك البيانات والتوقعات صعوبة الوضع الراهن والمستقبلي، وهو ما يدفع بالكثير من شباب أفريقيا إلى مغادرة بلدانهم ومتابعة دراستهم في الخارج للتغلب على هذا المعضلة.

وفي إحدى الجامعات التونسية الخاصة، التقت وكالة الأناضول بعدد من الشباب الأفارقة الذين يدرسون الاقتصاد والعلوم التكنولوجية والاتصالات والهندسة، وهي تخصصات قالوا إنها ستمكنهم من الحصول على وظائف جيدة، فور عودتهم لبلدانهم[1].

2.1- تجربة كودت ديفوار: في المقابل، أطلقت ساحل العاج، التي تصل بطالة الشباب فيها إلى14٪، عدة مبادرات لتقليص الفجوة بين التكوين والتعليم ومتطلبات سوق العمل، أبرزها مبادرة التكوين، جواز سفري من أجل العمل، والتي تهدف إلى تحسين اندماج الشباب في سوق العمل[2].

1 – منتديات نوبة تايمز، مقالة بعنوان: مفارقة أفريقية... نقص العمالة وارتفاع البطالة، على الرابط: http://www.nubatimes.com/news-2491.html ، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 18:45، ص: 01.

2 – منتديات نوبة تايمز، مقالة بعنوان: مفارقة أفريقية... نقص العمالة وارتفاع البطالة، على الرابط: http://www.nubatimes.com/news-2491.html ، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 18:45، ص: 01.

كما أطلقت منظومة لتمويل 700 مشروع من أجل دمج 6 آلاف شاب في سوق العمل خلال العام الحالي، بحسب وزير التشغيل سيدي توري، الذي شدّد على أهمية دعم الاستثمار الذاتي وتغيير العقليات التي تقدس العمل الإداري والدخل الشهري[1].

2- نماذج من دول أمريكا الشمالية: سعت دول أمريكيا الشمالية في محاربة البطالة التي أصبحت مشكلة تهدد الاستقرار الدول وتعرقل مسار التنمية، ولعل من أهم هذه التجارب هي:

1.2- تجربة جامايكا:

بلغ متوسط عدد العاطلين عن العمل في دولة جامايكا حوالي 186.9 ألف عام 1997،كما بلغ معدل البطالة حوالي 16.5٪ عام 1997 مقارنة بمعدل 16٪ عام 1996، ومن ناحية أخرى تتسم جامايكا بارتفاع المعدلات بين الشباب، وقد اتبعت مجموعة من السياسات للتغلب على ارتفاع معدلات البطالة وهي تشجيع المشروعات الصغيرة وتطوير التعليم والتدريب بالإضافة إلى السياسة القومية للشباب ، وقد التزمت بالآليات التالية لتنفيذ سياساتها منها[2]:

- تشجيع المشروعات الصغيرة؛
- ربط التعليم والتدريب بواقع سوق العمل؛
- زيادة دور القطاع الخاص في التدريب؛
- برامج محو الأمية بين الشباب؛
- تشجيع الشباب للعمل في قطاع الزراعة.

ويوجد العديد من الجهات القائمة على تنفيذ السياسات السابقة وهي وزارة الإدارة المحلية ووزارة التعليم والثقافة ووزارة الزراعة بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص.

---

1 – منتديات نوبة تايمز، مقالة بعنوان: مفارقة أفريقية... نقص العمالة وارتفاع البطالة، على الرابط: http://www.nubatimes.com/news-2491.html ، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 18:45، ص: 01.

2 – يوسفي كريمة، مقالة بعنوان: سياسة التشغيل في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، على الرابط: *https://www.* iefpedia.com، تاريخ الاطلاع 2016/02/28، على الساعة 13:27، ص: 08.

3- نماذج من دول أمريكا الجنوبية : لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ولقد وضعت دول أمريكا الجنوبية البرامج الناجعة من أجل القضاء على البطالة والتخفيف من نسبها، ومن بين هذه الدول:

1.3- الأوروغواي: وضعت الأوروغواي سياسة تشغيل وفق قصة نجاح فريدة، فمنذ سقوطها الاقتصادي في عام 2001، نجحت الدولة من خلال حكومة منتخبة جديدة عام 2004في تحقيق انتعاش اقتصادي واجتماعي مستدام نتيجة برامج حكومية مبتكرة، خلقت وظائف على نطاق واسع وساعدت في وضع حلول لمشكلتي الفقر والبطالة، من دون التوقف عن سداد الديون الخارجية للأوروغواي.

ثمرت الإصلاحات الاقتصادية الخلّاقة التي قامت بها الدولة خلال العقد الماضي، في استقرار الاقتصاد الوطني لأوروغواي إلى حد كبير، بعد أن أدركت بأن النمو الاقتصادي القوي أمر ضروري لخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل القومي، واليوم فإن الأوروغواي واحدة من أكثر بلدان أميركا الجنوبية نمواً من الناحية الاقتصادية، إذ إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد مرتفع ونوعية الحياة في المرتبة 48 عالمياً.

ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، تُصنّف الأوروغواي على أنها البلد الأقل فساداً في أميركا اللاتينية مع تشيلي، حيث ظروفها السياسية وظروف العمل من بين الأكثر حرية في القارة[1].

2.3- البرازيل: التي كانت تعاني بطالة منهكة بلغت 12.3 في المائة عام 2004 فقد لجأت هي الأخرى إلى دعم وإنشاء المشروعات الصغيرة في عدة أنشطة يمكن تأسيسها برأسمال قليل، مثل العمل من المنزل والمنتجات اليدوية وكذلك بيع الملابس وصناعة الأثاث وبيع التجزئة للأجهزة الكهربائية ، كما شجعت التصنيع البسيط وقامت بدعم التصدير لكل المنشآت الصغيرة بتسهيلات وتشريعات محفزة، فانخفضت نسبة البطالة كل عام لتصل عام2010 إلى 8.1٪، ليس ذلك فحسب بل نما الاقتصاد البرازيلي بشكل ملحوظ ليضعها تاسع أكبر اقتصاد في العالم لعام 2010[2].

1 - مازن رشيد، مقال بعنوان : الأوروغواي.. وطوق النجاة، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 22:12، ص: 01.

2 - مقال بعنوان: **8.2 ٪ معدل البطالة في البرازيل**، على الرابط: http://www.raya.com/Mob/GetP ، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 20:15، ص: 01.

جدول رقم (01-01): معدلات البطالة في دول أمريكا الجنوبية

الدولة	معدلات البطالة 2012
البرازيل	5.8
الاورغواي	7.2
كولومبيا	11.8
فنزويلا	8.2
التشيلي	6.5
الاكوادور	5.1
البرغواي	8.6
الارجنتين	11.2

المصدر: تقرير البنك الدولي ،إتجاهات الوظائف، على الرابط: **http://www.albankaldawli.org/to** ، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 18:45، ص: 01.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة في دولة البرازيل يقدر بـ 5.8٪ وهو أقل معدل في دول أمريكا الجنوبية، بينما تشهدت كل من كولومبيا والأرجنتين ارتفاعاً في معدلات البطالة مقارنة مع باقي الدول، حيث تقدر نسبة البطالة لديها على التوالي 11.8٪ و11.2٪.

المطلب الرابع :نماذج من الدول العربية

هناك اختلافات جوهرية بين مختلف البلدان من حيث قدرة المصالح العمومية للتشغيل على تنشيط سوق الشغل وإيجاد فرص عمل للعاطلين من مختلف الأصناف، غير أن ذلك يتوقف جزئيا على الأداء الشامل لسوق العمل ومدى قدرة هذه المصالح على مواكبة مقتضيات المرحلة الراهنة وبالتالي تطوير أدائها والرفع من كفاءة العاملين بها بما يساهم في إدماج أو إعادة إدماج طالبي الشغل، ومن أبرز تجارب دول العربية في التشغيل هي:

1- تجربة سلطنة عمان:

عملت دولة سلطنة عمان على وضع مجموعة من السياسات والبرامج للحد من ظاهرة البطالة وهي [1]:

1- التوظيف في القطاع الحكومي: اعتمدت الخطة الخماسية السادسة لقطاع العمل في الوحدات الحكومية العديد من السياسات والآليات في مجالات التعليم والتدريب، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وخطط التعمين، وتطوير أسس التقاعد، وزيادة فرص الابتعاث للدراسات العليا، وتخطيط القوى العاملة في القطاع الحكومي.

1- بسام العمري وآخرون، مداخلة بعنوان: **تجربة سلطنة عمان في الحد من ظاهرة الباحثين عن عمل**، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إستراتيجية للحد من آثارها، الدوحة، 21-23 أكتوبر 2008، ص : 124-129.

2- التوظيف في القطاع الخاص: تضمن الخطة الخماسية السادسة وندوتا تشغيل القوى العاملة الوطنية الأولى والثانية العديد من السياسات والآليات التي هدفت إلى تفعيل دور القطاع الخاص في توظيف العمانيين، حيث تضمن هذه السياسات والبرامج مجالات عدة كتطوير التشريعات العمالية، وإنشاء قاعدة بيانات، وتطوير أجهزة التوظيف، ومراجعة الحد الأدنى للأجور، وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية، والالتزام بنسب التعمين، وتنفيذ برامج تدريبية لشغل مهم محددة، وتشجيع المبادرات الفردية، وفي المجال نفسه شملت الإجراءات التنفيذية التي تم اعتمادها في الندوة الثالثة لتشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص على النسب المستهدفة للتعمين في مختلف القطاعات ولمختلف المستويات الوظيفية والمهنية حتى عام 2020.

3- برنامج سند لدعم المبادرات الفردية(التوظيف الذاتي): يهدف برنامج سند الذي أنشئ في عام 2001م إلى المساهمة في تشغيل القوى العاملة الوطنية، وتشجيع ورعاية المهارات الفردية ومشروعات التوظيف الذاتي.

4- التعليم العالي، التعليم التقني، والتدريب المهني: في مجال التعليم العالي عملت على تطوير وتحديث الوسائل التعليمية والمختبرات، كما شجعت الاستثمار الخاص في قطاع التعليم العالي، وفي السياق نفسه اشتملت الأهداف المعتمدة لقطاع التعليم التقني على زيادة فرص التعليم التقني وتطويره، ورفع كفاءة مخرجات، وتقليل معدل التسرب، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإنشاء كليات تقنية جديدة، وفي الإطار نفسه اشتملت الأهداف المعتمدة في القطاع التدريب المهني في الخطة الخماسية السادسة: رفع الكفاءة المهنية لمخرجات التدريب المهني، وزيادة الاستيعاب بمراكز التدريب المهني، وتطوير البرامج والمناهج التدريسية، وتطبيق التدريب على رأس العمل، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال التدريب المهني، وإنشاء ورشات عمل ملحقة بالمراكز.

5- تشريعات العمل: أول الأسس التشريعية وردت في النظام الأساسي للدولة الصادر عام 1996م، حيث نص على أن تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظيم علاقة بينهم، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون، ولا يجوز فرض أي عمل إجباري على أحد إلا بمقتضى القانون ولأداء خدمته عامة مقابل أجر عادل.

6- تنظيم سوق العاملة الوافدة: في هذا الإطار طبقت سلطنة عمان مجموعة من السياسات أهمها وضع حد أقصى لإعداد العمالة الوافدة المسموح استقدامها سنوياً، وفرض رسوم على استقدام وتجديد بطاقات عمل العمالة الوافدة أو ما يطلق عليه بمساهمة بالتدريب المهني وتحديد نسب لتعمين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفرض

التعمين في العديد من المهن وفق خطة زمنية وجغرافية محددة، فرض تعمين إدارات شؤون الموظفين في العديد من المؤسسات القطاع الخاص.

2- تجربة المملكة العربية السعودية:

هناك العديد من الجهود التي بذلتها ولازال تبذلها المملكة العربية السعودية للحد من البطالة في ويمكننا أن تناول بعضا من أهم هذه الجهود فيما يلي[1]:

1.2- خطة التنمية التاسعة: وضعت الدولة التصدي لمشكلة البطالة والحد من انتشارها في مقدمة أولوياتها عند إعدادها لخطة التنمية التاسعة، حيث تسعى الخطة إلى إحداث تغيير في الزيادة في قوة العمل الوطنية من الذكور والإناث على حساب العمالة الوافدة، وترى الخطة أن ذلك يقلل من أعداد السعوديين العاطلين عن العمل وسيزيد من إسهام العمالة الوطنية في إحداث التنمية على أرض الوطن، ويعد تناول الإناث بالاهتمام في خطة التنمية مؤشرا على إدراك واضعي الخطة بأهمية المرأة السعودية العاملة ودورها في التنمية.

2.2- تقنين استقدام العمالة الوافدة: لا شك أن العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية تشكل عقبة أمام توظيف الشباب السعودي ما يسبب تكدس العمالة وتضييق الخناق على أبناء البلد، وسعيا من الجهات المعنية بتقنين استقدام العمالة الوافدة للمشاركة في تحقيق أهداف خطة التنمية التاسعة، فإنها تسعى جاهدة لوضع القوانين وإصدار القرارات التي من شأنها أن تحد من استقدام العمالة الوافدة، وكذلك إصدار القوانين والقرارات التي تحث على عملية توطين الوظائف بوتيرة متسارعة.

3.2- التوسع في برامج السعودة: السعودة كما جاء في التقارير الصادرة عن مجلس القوى العاملة عام1422هـ، تعني بقصر العمل على السعوديين بالإضافة إلى الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية، وفق عدد من المتغيرات والأبعاد في النهاية إلى توطين الوظائف والاستخدام الكامل والأمثل للعمالة الوطنية.

4.2- تنمية القوى البشرية من خلال تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية: اهتمت المملكة العربية السعودية بشكل كبير بالتدريب خلال العقدين الماضيين، كأحد أهم الوسائل الفاعلة لتلبية احتياجات سوق العمل، ومن

1 – تركي بن ذيب العتيبي، **جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2011، ص: 40-45.

ثم التصدي البطالة، وأنشأت من أجل ذلك مؤسسات متخصصة لإعداد البرامج التدريبية وتنفيذها، كما شجعت القطاع الخاص على توسيع مهماته في تدريب القوى العاملة وتأهيلها.

5.2– الاهتمام بالمشروعات الصغيرة: تعد المشروعات الصغيرة بمثابة مجالات رئيسية لتوفير فرص العمل والتصدي للبطالة، إضافة إلى أنها تشكل بذوراً أساسية للمشروعات المتوسطة والكبيرة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن دورها المهم في تطوير المناطق الأقل نمواً وتنميتها وإسهامها في تعزيز ثقافة العمل والإنتاج.

6.2– النظر في مخرجات التعليم وجعلها متلائمة مع متطلبات سوق العمل: تشكل جودة التعليم موضوعاً من أهم الموضوعات التي تشغل بال الكثيرين في المملكة سواء ممن يتولون المسؤولية التعليمية أو من المهتمين بأمر التعليم، فضمان جودة التعليم تضمن تحقيق مخرجات تعليمية مناسبة يمكن أن تساهم بفاعلية في توظيف الخرجين كل حسب تخصصه، فمخرجات التعليم ذات الكفاءة والمهارة العالية تتلاءم واحتياجات سوق العمل بالمملكة من الصعب أن تعاني من البطالة في سوق عمل جاذب للعمالة[1].

1- نفس المرجع، ص:45-50.

خلاصـــــة:

تعد مشكلة البطالة كما أوضحنا في هذا الفصل واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات، فبعد سرد النظريات المفسرة لظاهرة البطالة تبين أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين، لكنها اتفقت على تصنيفها ضمن خانة أخطر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمس المجتمعات، لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، معتمدين في ذلك على تعاريف التي حددها المكتب الدولي للعمل و الديوان الوطني للإحصاء، كما ارتأينا أن البطالة تأخذ أشكالا متعددة، وهذا فضلا عن الأسباب التي ساهمت في زيادة تفشي هذه الظاهرة ومدى تأثيرها، كما سلطنا الضوء على تجارب دولية لعلاج مشكلة البطالة حيث اتخذت الدول مجموعة من السياسات والبرامج في سبيل التقليل من حدة ظاهرة البطالة، ونظرا للاختلالات التوازنات الهيكلية الكلية استوجب اللجوء للإصلاحات الاقتصادية الذي تقترحه المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذه الإختلالات.

تمهيـــــــد:

أثر الاستعمار على الوضعية الاقتصادية في كل من الجزائر والمغرب وتونس، حيث وجدو أنفسهم أمام النظام الاشتراكي، ثم الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في الثمانيات الشيء الذي أخلط التوقعات وواقع اقتصاد هذه الدول في أزمة متعددة الجوانب والتي أنجزها عنها تدهور في الوضع الاقتصادي والإجتماعي وإرتفاع الديون الخارجية مما جعل هذه الدول تحت واقع يلزمها بإتباع سياسات للخروج أو التقليل من حدة هذه الأزمة والتوجه إلى إقتصاد السوق، وفي ظل هذه الظروف شهدت معدلات البطالة إرتفاعاً مما استوجب عليهم إتباع آليات وبرامج للتخفيف من هذه الظاهرة، كما نشير إلى أنه هناك خصوصيات تشترك فيها اقتصاديات تونس والمغرب مع الاقتصاد الجزائري، كما أن وضع البطالة وأسبابها وهيكلها يتشابه، وهذا شيء طبيعي بحكم العوامل التاريخية والثقافية المشتركة بين هذه البلدان.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاثة مبحث:

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في المغرب.

المبحث الثالث: المخططات الاقتصادية التنموية في تونس.

المبحث الأول:الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

إن ضعف الاقتصاد الجزائري وهيمنة القطاع العام قبل فترة التسعينات وفي ظل ارتباط الاقتصاد بعائدات البترول وعدم تنوعه أسفر عن ظهور مشكلة البطالة نتيجة انخفاض أسعار البترول 1986، ومنذ ذلك الحين أصبحت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري ووضعية التشغيل والبطالة

إن المتمعن جيداً في الإحصائيات الخاصة بالعمالة في الجزائر يلاحظ مرور الاقتصاد الجزائري في هذا المجال عبر المراحل التالية:

1- مرحلة ما قبل 1978: مباشرة بعد الاستقلال عرفت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة جداً وهذا تحت تأثير مخلفات الاستعمار، وانخفضت هذه المعدلات بعد ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا ابتداء من سنة 1967 ونتيجة لانتهاج الجزائر النهج الاشتراكي في اقتصادها واعتماد التخطيط الاقتصادي والذي كان أساسه الاعتماد على الصناعة في إحداث التنمية الاقتصادية، لم يعد للبطالة الآثار الاجتماعية السلبية المعروفة بها فخلال هذه الفترة تم خلق عدد كبير من مناصب العمل 30٪ منها في قطاع البناء و 28٪ في الصناعة و 23٪ في قطاع الوظيف العمومي و 19٪ في قطاع الخدمات [1]، كما شهدت الفترة 1962-1966 عمليات تأميم واسعة شملت قطاع المصرفي إذ تم تأميم بنك الجزائر إلى البنك المركزي الجزائري، وإلغاء العملة الفرنسية وهذا سنة 1963، كما بادرت الدولة إلى الاهتمام بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الاستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 من أجل النهوض بمختلف القطاعات الاقتصاد والعمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف والتبعية ويضمن الاستقلال للبلاد وتوفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها[2].

2- مرحلة 1973-1985: خلال هذه الفترة تم التحكم الجيد في معدل البطالة بحيث كان يتم خلق 150.000 منصب شغل سنويا، أما معدل البطالة فقد بلغ سنة 1985 نسبة 9.7٪ وهو أكثر بقليل من معدل الذي سجل سنة 1984 حيث بلغ 8.7٪ وهو أضعف معدل سجل منذ استقلال الجزائر، ولقد تمكنت الدولة

1- عبدالرحمان العايب، شريف بقة، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة (حالة الجزائر)** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ص: 107.

2- مريم زكري، «**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**»، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011)، ص: 24.

عن طريق أسلوب التخطيط من إعطاء انطلاقة جديد للتنمية وتوسيع قطاعاتها في مختلف النشاطات نظرا للسرعة الهائلة التي تمت بها الاستثمارات والاعتماد المالي الذي خصص لها، فانعكس ذلك على التشغيل بجميع القطاعات بنسب متفاوتة والجدول التالي يبرز لنا ذلك[1]:

جدول رقم (02–02): تطور مستويات التشغيل داخل القطاعات الاقتصادية للفترة 1973–1984

الوحدة ×(10^3) منصب

السنوات / القطاعات الاقتصادية	1973	1978	1982	1984
الصناعة	24	375	468	495
البناء والأشغال	190	399	552	655
التجارة والخدمات	355	430	541	1703
الإدارة	434	565	752	845
المجموع	1309	1889	2465	2755

Source: retrospective, Emploi(1970-2002), ONS,2004,p:47.

من الجدول نلاحظ تضاعف حجم التشغيل خلال عشرية واحدة فقد انتقل من 1.3 مليون سنة 1973 إلى 2.75 مليون سنة 1984 وتوزعت هذه الزيادة حسب القطاعات، حيث شهد قطاع الصناعة تطور التشغيل في هذا القطاع بشكل سريع، إذ ارتفع عدد العاملين به من 23ألف سنة1973إلى 485سنة 1984أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف انتعاشا لاستحداثه مناصب شغل خلال الفترة 1973 و1984، حيث انتقل عدد المشغلين به من 190 ألف سنة 1973 إلى 655ألف في1984 لأن فترة هذه المخططات صادفت خاصة عمليات البناء وتشييد المشاريع الصناعية بالدرجة الأولى والتي تحتاج إلى كم هائل من اليد العاملة، وبالنسبة لقطاع التجارة والخدمات شهد ارتفاع في مناصب الشغل بـ1703سنة1984، وإن أهم التحولات التي ميزت فترة الثمانينات هو تطور التشغيل في قطاع الإدارة والذي تم اعتباره كأهم قطاع موفر لمناصب العمل.

عرفت أيضا المؤشرات الاقتصادية تطورات خلال الفترة 1979–1982والجدول الموالي يوضح ذلك:

1- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

جدول رقم (02–03): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1990–1993

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993
العجز أو فائض في الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي	3.6	1.7	*-1.2	-8.7
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	16.6	25.9	31.7	20.5
مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	27.9	28.2	27.1	26.1
خدمة الدين إلى الصادرات (٪)	63.5	70.4	76.6	82.2
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.8	1.6	1.5	1.5
معدل النمو الاقتصادي (٪)	**-1.4	0.2	1.6	-2.2

المصدر: عبد الباقي روابح، «**المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005–2006)، ص:262.

* يمثل عجز في الموازنة العامـة.

** يمثل معدل نمو سالب.

3– مرحلة 1986–1995: تميزت هذه الفترة باشتداد الأزمة الاقتصادية وهذا ما أثر سلبا على حجم التشغيل عندما انخفض حجم مناصب الشغل المعروضة حيث قدرت بـ459000 منصب خلال الفترة الممتدة بين 1988–1994، حيث زادت فيه الفئة النشطة وانتقلت هذه الأخيرة من 5851000 في سنة 1989 إلى6814000 سنة 1994 أي بزيادة تقدر بـ963000 شخص[1].

1– حنان بقاط، مرجع سابق، ص: 37.

جدول رقم (02-04): تطور الحجم الإجمالي للتشغيل خلال الفترة 1989-1994

الوحدة(منصب شغل)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994
حجم التشغيل	4432050	4516360	4538300	4577520	5042000	5154000

Source: Office National Des Statistique, Rétrospective Statistique, 1970-1996, Edition, 1999, pp:22,24.

نتيجة لتقلص حجم الاستثمارات أدى تراجع حجم التشغيل مقارنة بالفترات السابقة من حيث خلق مناصب الشغل الجديدة، خصوصا أن الأجور أصبحت تلتهم قرابة 50٪ من القيمة المضافة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة إنشاء منصب العمل الواحد.

وفي ظل هذه الظروف أكدت للمواطن الضعف في النظام التخطيط المركزي وبدأت مساوئ هذا النظام تظهر وأصبحت الحاجة الماسة إلى سياسية تصحيحية فقامت السلطة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ومن هنا اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية وعملت على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر أو ما يسمى باقتصاد السوق[1].

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من برامج الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة[*]، تحت عناوين مسميات وشعارات مختلفة، ولقد كانت الحجة المقدمة في كل مرة للقيام بهذه الإصلاحات هي النهوض بالاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التنمية.

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي: يعد برنامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي[*]، حيث يهدف إلى القضاء على الإختلالات الاقتصادية، ومن أهم برامج التثبيت الاقتصادي في الجزائر هي:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأولى 1989/05/31-1990/05/30:

1- مراد علة، تاني توفيق بن سهلة، مداخلة بعنوان: **قراءة في ثلاثية البيئة المؤسساتية في الجزائر(إصلاح اقتصادي، بيئة سياسية وتنمية إنسانية)**، الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، يومي24-25 نوفمبر2014، الجزائر، ص: 04

* هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة بريتون ودز بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1945للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم.

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي ، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تل هم أكثر من 80٪من حصيلة الصادرات، وتطور خدمة الديون إلى 5 ملايين دولار سنة 1987 إلى7 ملايير دولار سنة 1989، مما تطلب لجوء الجزائر * لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حاملة معها رسالة حسن النية الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 للحصول من صندوق النقد الدولي على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية[1].

وإن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي[2]:

* تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال القانون المالية لسنة1990؛

* السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛

* إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض 1990 الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشرة للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات الأجنبية، ومن أهم مبادئ هذا القانون[3]:

منح البنك المركزي الاستقلالية التامة؛

- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات؛

- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية؛

- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات؛

- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد؛

- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض.

---

* إنظمت الجزائر إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/03/26، وكانت حصتها تقدر بـ623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

1- علي لطاهر، **سياسات التحري والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص: 181.

2- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 110.

3- نفس المرجع، ص ص: 110، 111.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1992/03/30-1991/06/03: وذلك بموجب اتفاقية ستندباي 02 في 30جوان1991 والذي التزم بموجبها صندوق النقد الدولي تقديم قرض بـ400 مليون دولار على4 شرائح مع اشتراط جملة من التصحيحات يمكن إجمالها في[1]:

* إصلاح المنظومة المالية من خلال إصلاح النظام الضريبي ومنح البنك المركزي الاستقلالية المالية؛

* التخفيض لقيمة العملة؛

* تحرير التجارة الخارجية وإحلال سياسة التعريفات الجمركية.

وعلى الرغم من أن هذا القرض قد ساهم في انبعاث حالة انفراج، حيث عرف الميزان التجاري فائضا يقدر بـ4,70 مليار دولار إضافة إلى انخفاض المديونية الخارجية إلى 26,7 مليار دولار سنة 1992، إلا أن تراجع انخفاض النفط الذي وصل 14,19 دولار سنة 1993 بعد أن كان 20دولار سنة 1992، بالإضافة إلى زيادة أعباء خدمة الدين التي انتقلت من 73,9٪ في سنة 1991 إلى 76,5٪ سنة 1992.

وهذا الأمر هو الذي دفع الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وذلك من أجل إبرام برامج للاستقرار الاقتصادي من خلال اتفاقية ستندباي الثالثة في أفريل- مارس 1995.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995: تمحورت أهداف الاتفاق الاستعدادي الثالث حول مايلي[2]:

- إعادة تحديد الدور الذي تقوم به الدولة؛

- تحقيق التوازنات المالية الكلية برفع النمو في الناتج الداخلي الخام، ومنه تخفيض معدل التضخم وإعادة توازن الأسعار مع رفع الدعم عنها؛

- تحرير التجارة الخارجية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي ترسيخ قواعد اقتصاد السوق؛

1- رابح قميحة، «**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية (2001-2012)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات المالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014)، ص ص: 45، 46.

2- بختة سعيدي، «**أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2009)**»، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012)، ص: 128.

– بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة؛

– تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذا الحقوق الجمركية.

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار، وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 مليون دولار وتم تسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات.

كإجراءات عملية ونتائج محققة لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف الاتفاق نذكر منها مايلي [1]:

– التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي والشبكة الاجتماعية؛

– تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية؛

– التعديل التصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة؛

– تعديل معدل الصرف ليصبح 1دولار يعادل 36دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17٪؛

– تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10٪ إلى 14٪، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5٪؛

– بلغت الأسعار المحررة 85٪ في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20٪ إلى 30٪؛

– كبح معدل التضخم في حدود 29.05٪؛

– تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7٪ من الناتج الداخلي الخام؛

– ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بحوالي 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.

ثانيا: برامج التعديل الهيكلي 1998/04/01-1995/03/31:

برامج التعديل الهيكلي هي سياسة متبناة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال برامج طويلة

1-Ahmed Benbitour, L'Algerie au troisiéme millénaire défis et potentialités, édition Marinour, Alger 1988, p: 95,96.

ومتوسطة المدى من أجل تحويل اقتصاديات الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية ومالية إلى اقتصاديات ليبرالية تطبق فيها قواعد اقتصاد السوق، وقد سعت الدولة في هذا الاتجاه من أجل تصحيح الخلل الاقتصادي نتيجة لتفاقم حجم المديونية الخارجية، والتي تطورت بشكل متسارع ويمكن عرض ذلك من خلال الجدول التالي[1]:

جدول رقم (02-05): تطور المديونية الجزائرية خلال الفترة 1990-1998

الوحدة: (الدولار الأمريكية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المديونية	28.37	27.87	26.67	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات منشورات بنك الجزائر 1994 و2004، على الموقع: htt//w.w.w.bank-of-algrria.dz، تم الاطلاع يوم: 2016/04/11، على الساعة: 12:23، ص:01.

من خلال الجدول نلاحظ الإرتفاع المتزايد لحجم المديونية الخارجية، حيث بلغ حجم الديون 28.37مليار دولار سنة 1990 لترتفع بـ 31.57 و33.65 سنتي 1995 و1996 على التوالي، لتستمر بهذه المعدلات المرتفعة.

أعطى الصندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض بتاريخ 22ماي 1995 ويمتد إلى غاية 21ماي 1998، وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ1169.28 مليون دولار[2].

ويمكن ملاحظة بعض الانعكاسات من هذا البرنامج نصيغها في الجدول التالي:

جدول رقم (02-06): انعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج المحروقات ومعدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية.

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.2-	4.0-	7.3	6.2	9.0-	1.5
الصناعة	3.1-	4.4-	4.1-	9.7-	9.3-	6.4
الزراعة	7.3-	0.9-	0.15	5.19	14-	4.11
البناء والأشغال العمومية	0.4-	9.0	7.2	5.4	2	4.2
المحروقات	8.0-	5.2-	1	7	2.5	5.3

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 229.

1- رابح قميحة، مرجع سابق، ص: 46.

2- فاتح جاري، مداخلة بعنوان: **عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول: حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، يومي 4-5 ديسمبر2006، الجزائر، ص: 16.

نلاحظ من خلال الجدول إن برنامج التمويل الموسع حقق الهدف الأساسي والمسطر وهو تخفيض الاستيعاب بغرض إدارة الطلب الكلي إلا أن ما يعاب عل هذا البرنامج هو استمرارية هشاشة الاقتصاد الوطني اتجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات، حيث يمثل 95٪ من الصادرات ويساهم في تشكيل 60٪ من موارد الموازنة ويمثل25٪ إلى 40٪ من الإنتاج الكلي وبالتالي فإن برنامج نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين العرض الكلي[1].

إن تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي ألزمها القبول بشروط صندوق النقد الدولي فيما يخص إحداث تغييرات على مستوى الاقتصاد الكلي نذكرها في[2]:

– تطبيق سياسة نقدية تهدف إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6٪؛

– تحرير الأسعار بهدف إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية؛

– العمل على تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف، من أجل جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً؛

– تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية، بهدف ترقية وتشجع القطاع الخاص وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني والدولي ومن خلال ذلك[3]:

1– إعادة الهيكلة والتطهير المالي: يطبق هذا الأسلوب على المؤسسات العمومية الخاسرة والتي ينتظر منها أن تنتعش مستقبلا أي أن أسلوب إعادة الهيكلة لا يعتبر نقل الملكية العامة للقطاع، وإنما هو مرحلة تحضير لعملية الخوصصة وذلك على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية.

2– برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام: لقد عرف القانون الجزائري الخصخصة حسب المادة الأولى من الأمر رقم (98–22) على أنها معاملة أو معاملات تجارية تتضمن تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في

1– سعاد مهماني، «**تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية** »، (مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، تخصص علم إجتماع وديمغرافي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008)، ص: 45.

2– مدني بن شهرة، مرجع سابق، 2008، ص: 127– 132.

3– زكريا مسعودي، مرجع سابق، ص: 131.

مؤسسة عامة أو جزء منها أو كل رأسماله أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين خواص، وتحويل أيضا تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية[1].

ثالثا: البرامج التنموية:

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار برامج الجيل الأول عملت الجزائر على وضع برامج تنموية هذه البرنامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية وتتمثل هذه البرامج في[1]:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[2].

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

بعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات، وبالتالي فإنها ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية[3].

ولقد أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998) والمتميز بالسياسة الاقتصادية الانكماشية إلى التأثير على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية، مما جعل الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1999-2000).

---

1 – المادة الأولى من الأمر رقم (95-22) المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416هـ المتعلق خوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 08، 1416هـ، ص: 04.

1- حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا** (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص: 15.

2- عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مداخلة بعنوان: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)**، ملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة محند اولحاج البويرة، يومي 02-03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 03.

3- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

جدول رقم (02-07): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1999-2000).

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	1999	2000
معدل التضخم(%)	2.6	0.3
رصيد الميزانية العامة(مليار د.ج)	-11.2	400
حجم المديونية (مليار دولار أمريكي)	28.315	25.261
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	4.4	11.9
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	-2.38	7.57
سعر البرميل من البترول (دولار أمريكي)	18,03	28
معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي PIB خارج قطاع المحروقات (%)	3.2	2.2

المصدر: أحمد ضيف، إبراهيم بلقلة، مداخلة بعنوان: **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، جامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة ، يومي 02-03 ديسمبر2014، الجزائر، ص:05.

ومنه فإن الهدف العملي الذي يتضمنه برنامج الإنعاش الاقتصادي هو بالدرجة الأولى إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، تعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية[1].

شرع في تطبيق برنامج دعم الإنعاش في سبتمبر2001، وقد جاء ليعيد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي وضبط الإختلالات الاجتماعية والجهوية بهدف خلق مناصب الشغل، وذلك من خلال دعم النشاطات التي تشغل اليد العاملة، حيث يستهدف البرنامج استحداث 850000 منصب شغل خلال الفترة (2001-2004) وقد خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[2].

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول أجهزة التشغيل، جوان 2008، ص: 142.

2- عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مرجع سابق، ص: 04.

الشكل رقم (02-04) : يوضح توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

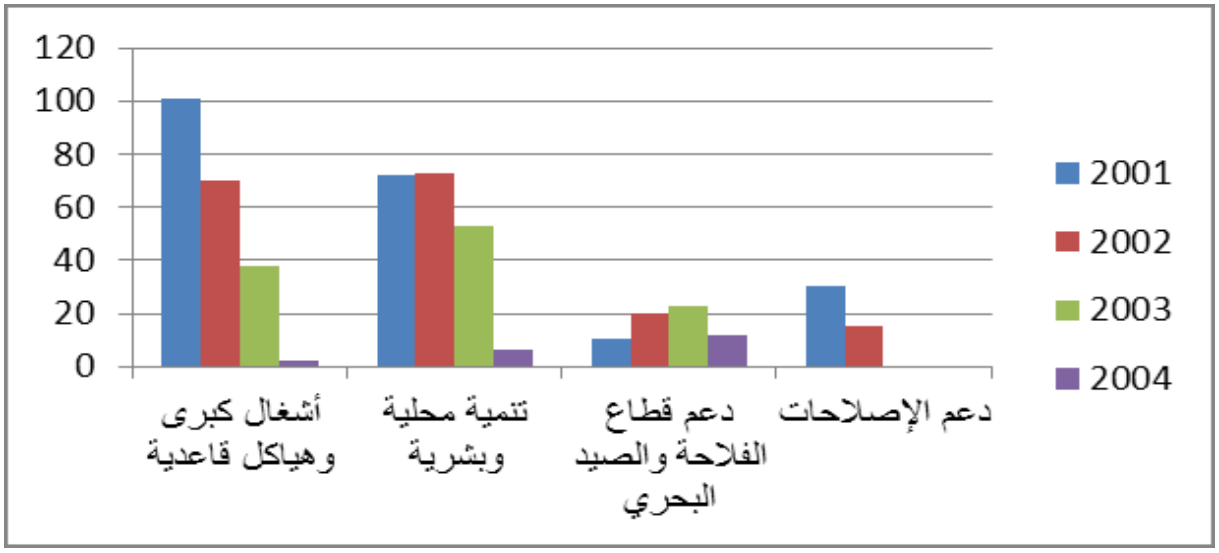

المصدر : عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مداخلة بعنوان: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)**، ملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة ، يومي 02-03ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 04.

يلاحظ من خلال الشكل أن توزيع الغلاف المالي تركز في السنتين الأولى والثانية (2001و2002)، وهذا يدل على رغبة الحكومة في تسريع وتيرة المشروع لاستحداث أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، حيث ركزت في البداية على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لأنه المرشح لتوفير 148800منصب شغل منها 102800 دائم، يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي تطمح من خلاله إلى خلق 50750 منصب شغل منها 9900 دائم.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974مشروعا وزعت على النحو التالي[1]:

1- فطيمة حاجي، لخضر مرغاد، مداخلة بعنوان: **تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014،جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي02– 03 ديسمبر2014، الجزائر، ص:07.

جدول رقم (02-08) :مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات

المشاريع	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: نبيل بوفليح، « **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**» ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005/2006 ص 106.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا: أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر المشاريع بعدد 6312مشروع بنسبة 39.51٪ يليها قطاع السكن، العمران، والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع وبنسبة 27.01٪، ثم قطاع التربية، التكوين المهني والتعليم العالي بـ 1369 ثم تأتي القطاعات الأخرى.

2- برنامج دعم النمو (2005-2009): يعتبر برنامج دعم النمو هو برنامج مكمل للإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية في أفريل2004وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة2004-2009ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى38.5دولار لبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن هذا البرنامج حول تعزيز النمو من خلال التركيز علة المجالات الأساسية التالية[1]:

-تحفيز الاستثمار و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛

1- عثمان علام ، مداخلة بعنوان: **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2010)**، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 25-28 يناير2015، ص ص: 05، 06.

-تحديث وتطوير شبكة البني التحتية؛

-تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص.

وقدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (أي 114مليار دولار)، بما في مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009فقد قدر بـ9.680 مليار دينار (أي حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1].

جدول رقم (02-09): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو (2005-2009)

القطاع	حجم الاعتمادات (ملياردج)	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1,1
المجموع	4202,7	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء اعتمادا على ما ورد في:

- ناجية صالحي، فتيحة منخناش، مداخلة بعنوان : **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم** ،أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 11-12 مارس 2013، الجزائر، ص ص: 07، 08.

3- مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني وتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3- محاور البرنامج: يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة

1- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 147.

محاور وهي كتالي[1]:

- التنمية البشرية؛
- المنشآت الأساسية؛
- تحسين الخدمة العمومية؛
- التنمية الإقتصادية؛
- مكافحة البطالة؛
- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال.

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات برنامج سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة:

الشكل رقم (02-05) : التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة (2010 -2014)

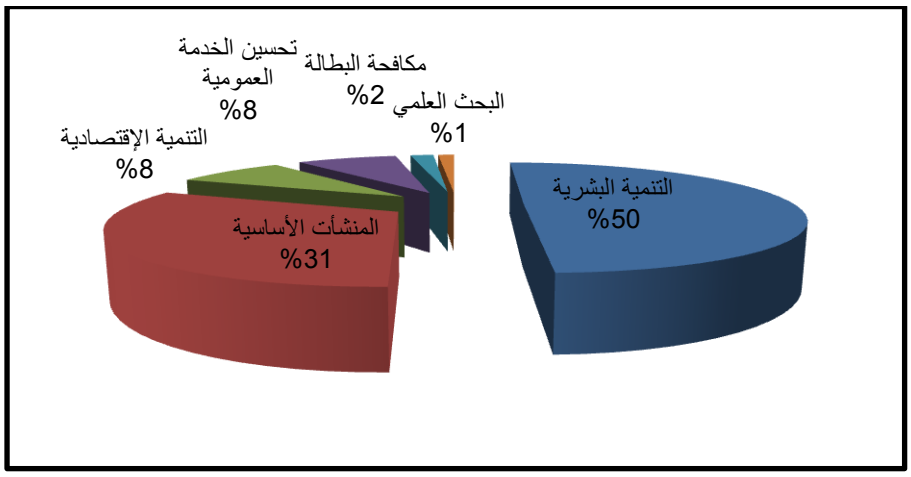

المصدر: أحمد نصير، رياض زلاسي، مداخلة بعنوان: **التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 20011-2014)**، الملتقى والوطني الثالث حول : سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة آكلي محند اولحاج بالبويرة، يومي 02-03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 09.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهوما يمثل تقريباً 50٪ من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنويه بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31٪، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ 1666 و1566 مليار دج

1 – عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 309–320.

أي ما يمثل تقريبا 8٪ من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360 و250 مليار دج أي بنسبة 2٪ و1٪.

2.3– الجهود المبذولة لتطبيق المخطط الوطني لمكافحة البطالة : ومن جملة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق أهداف المخطط الوطني للبطالة مايلي[1]:

1.2.3– دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل: من خلال محاولة تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات الصناعية خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها، وكذا القيام بإصلاحات تتعلق بنمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها.

2.2.3– ترقية التكوين التأهيلي بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل: وذلك في إطار تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لاسيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في السوق العمل.

3.2.3– ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات: بالعمل على تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع الاستثمارات وقد أخذت مثل هذه الإجراءات حيزا معتبرا من محتوى قانون المالية لسنة 2011.

4.2.3– تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل: وذلك عن طريق مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل إتمام إنجاز المخطط الثلاثي الذي يركز على الاستمرار في التوظيف إلى غاية 2011 بغرض تحسين نسبة التأطير لعدد البطالين.

5.2.3– وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات المختلفة: وتتشكل هذه الأجهزة من:اللجنة الوطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية.لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.

1– تسعديت بوسبعين ، مداخلة بعنوان: **سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة (دراسة سياسات تشغيل الشباب)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014،جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي02– 03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص ص: 07، 08.

6.2.3– متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها: وتتكون اللجان التي تعمل على المتابعة والتقييم لسوق العمل من: اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة ، اللجنة القطاعية المشتركة برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل، الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل.

7.2.3– ترقية تشغيل الشباب: بانتهاج سياسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار أهداف النمو الاقتصادي وضرورة الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال.

المطلب الثالث: آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة

إن الانعكاسات الأكثر سلبية وخطورة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي كانت على التشغيل والبطالة، فهذه الأخيرة تدعم صفوفها بأعداد السكان النشطين الداخلين لسوق العمل ولا يجدون مناصب شغل، كما تدعم بعدد العمال المسرحين بفعل غلق الوحدات الإنتاجية أو تقلص نشاطها.

1– أثار برامج الاستقرار الاقتصادي على التشغيل والبطالة : إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال انتهاج الخوصصة، لان خوصصة المؤسسة يترتب عليها التخلص من العمالة الزائدة وهي ميزة المؤسسة العمومية التي كانت تحوي أعداد تفوق طاقتها الاستيعابية الأمر الذي أنجز عنه بطالة مقنعة كانت سياسة الخوصصة كاشفا لها، ولقد ساهمت برنامج التعديل الهيكلي في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة العجز هيكلي ومالي، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة 1994-1996بـ 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إذ ارتفع معدل البطالة من 24.4٪ سنة 1994 إلى 29.8٪ سنة 2000، كما يوضحه الجدول التالي [1]:

جدول رقم (02-10): تطور معدلات البطالة خلال فترة التعديل الهيكلي

السنوات	1994	1995	1995	1996	1997	1998	2000
البطالة٪	24.4	28.1	27.99	27.96	28.02	29.29	29.49

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 249.

1– نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص: 248، 249.

2- أثار البرامج التنموية على التشغيل والبطالة: نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة ظهر التوجه الواضح للبرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، مع حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل، ومن هنا فإن أهم الآثار البرامج التنموية على التشغيل والبطالة هي:

1.2- أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على البطالة والتشغيل:

عرفت معدلات البطالة عدة تغيرات ابتداء من السنة التي تم فيها تنفيذ برنامج الاقتصادي 2001 وذلك بفضل المخصصات المالية التي أولتها الدولة لقطاعات اقتصادية من أجل دعم برامج استثمارية تمتص نسبة البطالة الكبيرة التي تعاني منها الجزائر، والجدول التالي يوضح تطورات مستويات البطالة خلال الفترة 1999-2005.

جدول رقم (02-11): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1999-2005

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة (٪)	29.0	28.89	27.30	25.7	23.7	17.7	15.3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- نشريات الديوان الوطني للإحصاء على الرابط: www.ons.dz، تم الزيارة يوم:2016/03/20، على الساعة: 9:30، ص: 01.

سجلت البطالة خلال سنة 1999معدل 29٪ وهو معدل ذات نسبة عالية يعود إلى الإصلاحات التي طبقتها الجزائر في إطار الخوصصة وإصلاح القطاع العام، لتسجل سنتي2000 و2001 معدل 28.89٪ و27.30٪ على التوالي، بينما انخفضت سنة 2002 و2004 إلى 25.7٪ و17.7٪ على التوالي وتعود هذه النسبة المنخفضة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والتي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة من خلال المشاريع الاستثمارية التي أدت إلى تشغيل العديد من الفئات البطالة، وقد استمرت معدلات البطالة في الانخفاض حيث سجلت سنة 2005 معدل 15.3٪

جدول رقم (02-12): مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)

القطاعات	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة و الصيد البحري	273976
السكن و العمران	83805
التربية ، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العليم	64661
الري	48166
أشغال عمومية	36033
مساعدات و حماية اجتماعية	34197
منشآت إدارية	19381
منشآت شبابية و ثقافية	17331
طاقة	11250
صحة	11028
اتصالات	10253
بيئة	5182
صناعة	2119
نقل	1744
دراسات ميدانية	408
المجموع	619534

المصدر: ضيف أحمد، «انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر 1994-2004»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص: 177.

إن لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي آثار واضحة على التشغيل، كما أن أكثر مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري، ثم يليه قطاع السكن والعمران، وما يمكن قوله أنه نتيجة للانتعاش المالي الذي شهدته الجزائر منذ سنة2000 انعكس ايجابيا على نسب البطالة والتي شهدت معدلات منخفضة ابتداء من هذه الفترة.

2.2- أثر برنامج دعم النمو (2005-2009): يهدف برنامج التنمية و دعم النمو إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل.

جدول رقم (02-13) : نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط(%)	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
نسبة التشغيل(%)	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
نسبة المشتغلين(%)	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8
توزيعهم حسب قطاع النشاط					
الفلاحة(%)	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
الصناعة(%)	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال العمومية(%)	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
التجارة والخدمات التجارية(%)	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14
نسبة البطالة(%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: نشريات الديوان الوطني للإحصاء على الرابط: www.ons.dz، تم الزيارة يوم:2016/03/20، على الساعة: 9:30، ص: 01.

نلاحظ من خلال أن نسب التشغيل في الفترة (2005-2009) في تزايد مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة الكلية 2.95٪، ونجم عن ذلك انخفاض نسبة البطالة التي استقرت في حدود 10.2٪ سنة 2009، كما يلاحظ أيضا أن أكبر نسب استحداث مناصب الشغل كانت في قطاع التجارة والخدمات التجارية ، ثم يليه قطاع الفلاحة، وكلا القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة، مما يجعل بعض هذه المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرنامج بالنظر .

3.2– أثر التحول من الريع إلى القيمة المضافة على مستوى التشغيل والبطالة : يمكن إبراز أثر هذا البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وذلك بالنظر إلى نسب البطالة والتشغيل خلال الفترة (2010-2014).

جدول رقم (02-14) : نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة النشاط(%)	41.7	40.0	42.0	43.2
نسبة التشغيل(%)	37.6	36.0	37.4	39.0
نسبة المشتغلين(%)	90.0	90.0	89.0	90.2
توزيعهم حسب قطاع النشاط				
الفلاحة(%)	11.67	10.77	09.0	10.6
الصناعة(%)	13.73	14.24	13.1	13.0
البناء والأشغال العمومية(%)	19.37	16.62	16.6	16.6
التجارة والخدمات التجارية(%)	55.23	58.37	61.6	59.8
نسبة البطالة(%)	10.0	10.0	11	9.8

المصدر: نشريات الديوان الوطني للإحصاء على الرابط: www.ons.dz، تم الزيارة يوم:2016/03/23، على الساعة: 10:51، ص: 01.

من خلال الجدول يتبين أن أكبر قطاع مشغل لليد العاملة هو قطاع التجارة والخدمات التجارية ، حيث يقوم بتوفير حوالي نصف مناصب الشغل المستحدثة في هذه الفترة، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم الصناعة، فالفلاحة، وهذا ما يؤكد حركية التشغيل وتراجع أكثر لنسبة البطالة.

1- تطور السكان النشطين في الجزائر: تطور عدد السكان النشطين في الجزائر في الفترة 2005-2013 نتيجة انتعاش سوق العمل في الجزائر ففي سنة 2005 بلغ عدد السكان النشطين 9492508 ثم انتقل سنة 2013 إلى 11964000، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة من 15.3٪ إلى 9.8٪ خلال نفس الفترة السابقة، ومرد ذلك نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول 2001-2004وكذلك البرنامج الخماسي لدعم النمو 2004-2009وكذلك البرنامج الخماسي 2010-2014 المسطر من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والذي كلن م ن أهدافه خلق 3 ملايين منصب شغل، ويمكن توضيح تطور عدد السكان النشطين ومعدلات التشغيل والبطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي[1]:

جدول رقم (02-15): تطور التشغيل والبطالة في الجزائر خلال (2005-2013)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان المشتغلون	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9735000	9599000	10170000	10788000
المستخدمون المستقلون	2183149	2846217	2515977	2655000	2762000	2847000	2963000	2882000	3117000
مناصب دائمة	3076181	2900503	2908861	3198000	3136000	3208000	3456000	3675000	3878000
مناصب مؤقتة	2202843	2429620	2679977	2816000	3101000	3250000	2978000	3396000	3562000
مساعدات عائلية	582046	692463	489428	477000	473000	404000	202000	217000	231000
السكان البطالون	1448288	1240841	1374663	1169000	1072000	-	-	-	-
نسبة البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11.0	9.8
السكان النشطون	9492508	10109645	9968906	10315000	10544000	10812000	10661000	11423000	11964000

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، على الرابط: www.ons.dz، تم الاطلاع يوم: 2016/02/10، على الساعة: 8:27، ص: 01.

1.1- توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات:

يشير وضع القوى العاملة بالجزائر إلى تمركز السكان المشتغلين في قطاع الخدمات حيث قدرت نسبة المشتغلين 56.1٪ سنة 2009 إلى 59.8٪ سنة 2013 يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 16.6٪ ثم قطاع الصناعة ب 13٪ وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 10.6٪، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بنسبة 58.8٪

1- نصيرة أبو بخني، عائشة بوشيخي، مداخلة بعنوان: **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي02-03ديسمبر2014، الجزائر، ص: 02.

أكثر من القطاع العام، بينما ترتفع نسبة العاملين في القطاع العمومي عند الإناث لتبلغ 61.2٪ من إجمالي العمالة النسوية.

2.1– توزيع السكان المشتغلين حسب الجنس:

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد بلغ 10788000 شخص، أي بنسبة 28٪ من إجمالي السكان وتشكل اليد العاملة النسوية 17.6٪ من إجمالي المشتغلين أي 1904000 مشتغلة، كما تبين أن نسبة البطالة لدى الإناث تستمر في الانخفاض منذ سنة 2011حيث تراجعت من 19.2٪إلى 17.2٪ ما بين 2010 و2011 إلى17٪ سنة2012، لتصل إلى 13.9 ٪ سنة 2013 أما نسبة التشغيل عند الذكور فقد بلغت 63.7٪ في هذه السنة، ولعل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي ، حيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4٪ إلى 15.2٪ من2010إلى2012لتبلغ 14.3 ٪ سنة 2013[1].

2– سياسة التقشف وتجميد التوظيف وتسريح العمال : شهدت سنة2015 ارتفاع نسبة البطالة بـ 11,2٪ مقارنة بسنة 2014 حيث وصلت 9,8٪، وبلغت نسبة البطالة لدى الذكور 9,9٪، ولدى الإناث 16,6٪، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعاً بلغ 0,7 نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر بـ 0,5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة، وأما معدل البطالة لدى الشباب (16–24سنة) فقد بلغ 29,9٪، وتظهر نتائج الديوان الوطني للإحصاء أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعاً ما بين 2014 و2015 حيث انتقل من 16,4 إلى 14,1، بينما سجل ارتفاعاً لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال سنة 2015 حيث انتقل من 8,6٪ إلى 9,8٪[1].

وفي ظل تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر حذر خبراء وباحثون من أن تتحول الظاهرة إلى عنف يهدد أمن واستقرار البلاد ويقذف بها إلى مسارات يصعب التحكم فيها كما هو الحال في البلاد العربية وخاصة دول الجوار، ولقد وجدت السلطات نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية بعد التراجع الحاد في عوائد النفط، مثل إلغاء الكثير من المصاريف التي لم تعدد قادرة على تمويلها، وتسريح آلاف العمال، إضافة إلى تجميد الأجور التي كانت الحكومة قد أقدمت عام 2011 على رفع أجور موظفيها بشكل كبير لتهدئة الغضب الاجتماعي خلال انفجار الثورات العربية، وإن رجال الاقتصاد يرجعون إجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة بعد السنوات طوال من

1– نشريات الديوان الوطني للإحصاء لشهر سبتمبر2015، على الرابط: www.ons.dz، تم الاطلاع يوم: 2016/02/08، على الساعة: 09:00، ص ص: 17، 18.

السياسة المالية التوسعية إلى فشل الحكومة في خلق بدائل أخرى لمداخيلها الغير نفطية، خاصة وأنها تعتمد على النقط بنسبة فاقت 95٪*.

المطلب الرابع: أجهزة التشغيل للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر

سياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج.

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم الشروع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ السداسي الثاني لسنة 1997، يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط[1]:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

بالنسبة لمساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استقطاب الشباب حاملي المشاريع والأفكار المبدعة القابلة للتجسيد فقد سجلت الإحصاءات إلى بلوغ 292.186 مشروع ممول من طرف (ANSEJ) وذلك منذ استحداث هذه الوكالة وإلى غاية النصف الأول لسنة 2013، كما تمكنت من خلق ما يعادل 710.788 منصب شغل، حيث أن هذه المجهودات توزعت عبر الفترات الزمنية المبينة في الجدول والمعتمدة على البيانات المصرح بها من طرف هذا الأخير والمتعلقة بكل من عدد المشاريع التي أشرفت على إنشائها بمساعدة الشباب الذين تم قبول طلبات تمويل مشاريعهم بالإضافة إلى عدد المناصب التي تمكنت الوكالة من إحداثها من خلال هذه المشاريع[2].

* على الدولة لابد لها تنويع إيرادات صادرات خارج المحروقات وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات وترسيخ مبدأ أكثر شفافية وأكثر فعالية، وذلك لمجابهة الأزمات التي قد تقع فيها.

1- عبد الله غالم، حمزة فيشوش، مداخلة بعنوان: **إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)** ، الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 15-16 **نوفمبر**2011، الجزائر، ص: 07.

2- مصطفى طويطي، نسيمة لعرج مجاهد، مداخلة بعنوان : **آليات إنعاش سياسة تشغيل الشباب في الجزائر (دراسة وضعية الراهنة)** ، الملتقى الوطني الثالث حول : سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي 2-3 ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 12.

جدول رقم (02-16): تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف ANSEJ خلال الفترة 2005-2013

السنة	المشاريع الممولة	مناصب الشغل	الغلاف المالي (دج)
2004 إلى نهاية	59 084	165 747	101.393.691.000
2005	10549	30376	27.952.670.000
2006	8645	24500	24.342.910.000
2007	8102	22685	23.592.450.000
2008	10634	31418	30.663.027.000
2009	20848	57812	62.947.003.000
2010	22641	60132	69.821.336.000
2011	42832	92 682	137.285.693.000
2012	65812	129 203	213.741.731.000
2013	43039	96 233	158.019.394.000
المجموع	**292 186**	**710 788**	**849.759.905.000**

المصدر: الوكالة والوطنية لتشغيل الشباب، على الرابط:http://www.ansej.org.dz ، تم الاطلاع يوم: 2016/02/11،على الساعة: 13:27، ص: 01.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية في 1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري وذلك نتيجة للمحيط التشريعي الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، والذي احتوى على الكثير من المبادئ والإيجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات وتطوير الاستثمار على العموم.[1]

3- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI): تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)[2]، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها[3]:

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها؛

1- عبد الله غالم، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص:08.

2- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، مداخلة بعنوان: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 15-16 **نوفمبر**2011، الجزائر، ص: 17.

3- بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

4- جهاز الصندوق الوطني لتامين من البطالة (CNAC): أنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 وقد كانت مهمته الرئيسية هي التكفل بالأشخاص المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، فهو يعمل على إعادة إدماجهم في العمل، وذلك من خلال المنحة المقدمة للبطالين مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06جويلية 1994 تم إدخال تدبير جديد وهو إمكانية المشاركة في تمويل إنشاء نشاطات السلع والخدمات من طرف المستثمرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب عمل[1].

5- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) : هو جهاز بدأ العمل به منذ سنة 1998 يخص الشباب المتخرج من الجامعات والتقنيين الساميين العاطلين عن العمل، وبدأ العمل بنظام عقد لمدة سنة وقابلة لتجديد مدة ستة أشهر، كما أن نمط التشغيل مؤقت لكنه قابل للتحول إلى دائم حسب احتياجات الهيئة المستخدمة.

6- جهاز الإدماج المهني (DAIS): تم إنشاء هذا الجهاز بمقتضى المرسوم التنفيذي 08-167 المؤرخ في 30 أفريل 2008م وتسيير والمتابعة، هذا الجهاز تقوم به الوكالة الوطنية للتشغيل لتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل،كما جاء للمساهمة في دعم التشغيل والإدماج المهني للشباب البطال حامل الشهادات بالرغم من أن هذه المرحلة عرفت تحسنا في مختلف نواحي الحياة بالنسبة للجزائريين، ويشمل هذا الإجراء ثلاثة فئات هي كالآتي[2]:

- فئة الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين، وهؤلاء يوجهون للمؤسسات العمومية والخاصة والإدارات العمومية.؛
- فئة خريجي التعليم الثانوي والمعاهد ومراكز التكوين المهني وهؤلاء ينصبون بدورهم في المؤسسات الخاصة والعمومية وكذلك الإدارات العمومية؛

1- تقرير CNES، التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004، ص: 118.

2- سفيان بدراوي، «**ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)**» ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015)، ص ص: 110،109.

– فئة الشباب بدون تأهيل وهؤلاء يحصلون على عقد إدماج خاص بهم وينصبون في ورشات الإشغال التي تقترحها وتبادر بها الجماعات المحلية وكذلك الحرفيين.

7– الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL): هذا الجهاز هدف إلى خلق مناصب عمل مؤقتة من03 إلى12شهر في أشغال أو خدمات في إطار المنفعة العمومية بناء عن الاحتياجات الحقيقية للجماعات المحلية والمصالح التقنية للقطاعات والشركاء الآخرين في مجال التنمية المحلية لفئة الشباب العاطلين عن العمل الأقل من 30 سنة الذين لا يتوفرون على مؤهلات وذلك لإدماجهم في عالم الشغل و تحسين مستواهم المعيشي.[1]

9– برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة : تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة في فئة الشباب، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويعتبر عامل اليد العاملة أهم عامل ضمن هذا الجهاز لتميزه بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية ولا معدات ضخمة، وقد تم تطبيق الإشغال ذات المنفعة العامة وذات استعمال مكثف لليد العاملة على مرحلتين[2]:

المرحلة الأولى(1997-2000): تم تمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50مليون دولار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أنشأ هذا الجهاز في هذه المرحلة 140000منصب شغل و3846ورشة، أي حوالي 36 شخص لكل ورشة، وتم إنشاء42000منصب شغل دائم.

المرحلة الثانية (2001-2004): استفادت وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة من غلاف مالي تكميلي قدره 9مليار دينار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شعل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.

استفاد حوالي 603.148 شاب من هذا البرنامج خلال الفترة (2006-2010)، مع سيطرة النساء على هذا البرنامج بنسبة 52.3٪، كما وجد أن الفئة العمرية من19-29 سنة هي الأكثر فئة مستفيدة بنسبة 80.2٪. مثلما يظهر في الجدول التالي:

1– عبد الباقي روابح، **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، العدد 37، جوان 2012، الجزائر، ص: 251.

2– بن فايزة نوال، مرجع سابق، ص ص: 77، 78.

جدول رقم (02-17): تطور عدد وجنس المستفيدين من برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة للفترة 2006-2010

البرنامج ESIL	عدد المستفيدين	النوع		الفئة العمرية			
		رجال	نساء	24-19	29-25	35-30	فوق 35 سنة
2006	104408	51.0	49.0	37.8	41.7	17.2	3.3
2007	126266	48.2	51.8	39.3	43.0	14.8	2.9
2008	139060	46.0	54.0	42.3	45.3	10.9	1.5
2009	134414	45.7	54.3	42.7	45.9	9.6	1.7
2010	90000	44.5	55.5	30.9	32.1	22.8	14.3

المصدر: فطيمة حاجى، لخضر مرغاد، مداخلة بعنوان: **تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامـعة آكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي02- 03 ديسمبر2014، الجزائر، ص:16.

10- برنامج الشبكة الاجتماعية (IAIG): لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992، وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشي للاقتصاد الوطني، ويتكون برنامج الشبكة الاجتماعية المعتمد بالجزائر، من مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير مداخيل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها وتعطلها ذلك أن انخفاض حجم ومستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في اختلال سوق العمالة من جهة، ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة.[1]

1- أمنية بودراع، هاجر غانم، مداخلة بعنوان: **تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر ومحاربة البطالة** ، الملتقى الدولي حول : إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15- 16نوفمبر2011، الجزائر، ص: 13.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في المغرب

عرف المغرب مشكلة التشغيل والبطالة منذ حصوله على الاستقلال، حيث عرف اقتصاده بنى هشة ومتخلفة لم تستطع حل مشكل البطالة المرتفعة سواء في الريف أو المدن ، وبعد تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية مستويات حرجة اعتمدت المغرب سنة 1983برامج الإصلاحات الاقتصادية من أجل بعث النمو الاقتصادي على أساس سليم وإعادة التوازن المفقود.

المطلب الأول: الاقتصاد المغربي ووضعية التشغيل والبطالة

مر الاقتصاد المغربي منذ الاستقلال سنة 1956م بعدة مراحل والتي يمكن إجمالها في مرحلتين أساسيتين هما:

1- المرحلة الأولى (1956-1970): جرى إعلان استقلال المغرب رسميا في مارس 1956، وغداة هذا الاستقلال ظهرت المشاكل الاقتصادية بكامل حدتها وبوجه خاص مع سقوط هام للاستثمارات، وهروب الرساميل، وتسارع الهجرة القروية، وتفاقم البطالة ، وفي الواقع كان المشكل الرئيس المطروح هو تحويل العميق للبنيات الاقتصادية التي كان جرى تكييفها بأكثر من أربعين سنة من النظام الاستعماري وخلق الشروط الاجتماعية والسياسية والثقافية لإقلاع اقتصادي حقيقي [1]، وتميزت الفترة التي تلت الاستقلال بقيام الدولة بتأميم عدة مؤسسات تابعة للشركات الأجنبية، وأهما المركز الشريفي للفوسفات، وإنشاء عدة مؤسسات عمومية وطنية حيث وصل عددها 80 مؤسسة سنة 1960 ليقفز العدد إلى 158 مؤسسة سنة 1969، كما اهتمت الدولة في هذه المرحلة بالقطاع المالي لما له من أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي وأنشأت عدة بنوك تجارية وبنك مركزي (بنك المغرب)[2].

2- المرحلة الثانية (1971-1988): في هذه المرحلة سنة 1973 صدر قانون يمنح الصيغة المغربية للمؤسسات المغربية والذي يشترط مساهمة رأس المال المغربي في كل مؤسسة بنسبة 51٪ سواء كانت عمومية أو خاصة أو مشتركة، وكان الهدف منه تشجيع القطاع الخاص المحلي ومضاعفة مساهمة الدولة في المؤسسات العمومية، كما

1- عبد الجليل أكرام، عزيز بلال، مقالة بعنوان: **اقتصاد المغرب منذ الاستقلال حتى نهاية الستينيات**، على الرابط:http://www.almounadil-a.info ، تم الاطلاع يوم: 2016/04/10، على الساعة: 11:45، نشرت في 01 فبراير 2013، ص: 01.

2- سعيدة مادي، «**الخوصصة عن طريق السوق المالية (حالة الجزائر والمغرب)** »، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003)، ص: 143.

شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار الفوسفات وسهولة الحصول على القروض من الأسواق المالية الدولية، مما أدى إلى التدخل القوي للدولة في النشاط الاقتصادي[1].

وبالرغم من المجهودات الاستثمارية الهامة التي عرفتها حقبة السبعينيات خاصة في قطاع الخدمات السياحية، وفي مجال تحديث القطاعات التصديرية التقليدية، وفي المشاريع العمومية الكبرى، إثر تضاعف أسعار الفوسفات [*] في السوق العالمي، ورغم التحسن في المستوى المع يشي خاصة لدى الطبقة الوسطى، حيث ارتفعت أجور الموظفين خلال هذه الفترة بـ26 ٪، إلا أن ذلك لم يستطيع ابتلاع عدد السكان النشطين الذين يدخلون سنوياً إلى سوق العمل، وهو ما جعل معدلات البطالة تبقى في مستويات عالية.

ويعرف المغرب زيادة سكانية كبيرة وسريعة تقدر بحوالي مليون نسمة سنويا منذ 1985، هذا النمو الديموغرافي سيؤدي إلى ارتفاع السكان النشطين وبالتالي بنية القوى العاملة، وإلى تزايد مطرد في أعداد الطالبين للشغل لاسيما من طرف الشباب وحملة الشهادات، وهذا لا يعني أن التفسير الأساسي للبطالة يكمن في الزيادة السكانية، وإنما ستساهم بنية الاقتصاد المغربي والتوجه الذي سلكه منذ الاستقلال إلى عجز كبير في خلق مناصب الشغل وإلى تفاقم البطالة[2].

جدول رقم (02-18): تطور السكان المقيمين في الوسط الحضري ونسبة النشاط والبطالة

السنوات	1986/1985	1991/1990	1998/1996
عدد السكان(بالآلاف)	15.379	20.420	26.074
المقيمين في الحضر(٪)	35.2	42.7	51.4
السكان النشطين في الحضر(٪)	47.1	49.6	49.9
نسبة البطالة	13.9	15.8	18.1

المصدر: تقرير حول وضعية الاقتصاد المغربي، سنة 1997، ص: 01.

هذا الجدول يعطينا تطور السكان في المغرب من سنة 1985 إلى غاية 1997، كما يعطينا المقيمين في الحضر ونسبة النشاط والبطالة في الوسط الحضري، وهو يب ين النمو الديموغرافي السريع في المغرب، حيث زاد عدد

1 – نفس المرجع، ص: 143.

* المغرب هو ثالث مصدر عالمي للفوسفات، وتمثل إيراداته 50٪ من إيرادات الدولة، باعتبار أن هذا الأخير يمثل ما يقارب 20٪ من الإنتاج العالمي وحوالي (1/3) من الصادرات الدولية، ولقد عرف ارتفاعا محسوسا خلال السبعينات، حيث انتقل سعر الفوسفات من 12 دولار إلى 42 دولار للطن الواحد وهذا خلال سنة 1974، لينتقل إلى 62 دولار سنة 1975 ثم إلى 68 دولار سنة1976.

2 – أحمين شفير، «**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000)، ص ص: 229، 230.

السكان من سنة 1985 إلى غاية 1997 بـ11 مليون نسمة تقريبا.

كما عرفت أيضا المؤشرات الاقتصادية تطورات خلال الفترة 1979-1982والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-19): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1979-1982

السنوات / البيان	1979	1980	1981	1982
العجز أو فائض في الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي	-10.7*	-9.9	-13.2	-11.2
مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	7.8	9.7	10.6	12.4
خدمة الدين إلى الصادرات (٪)	-	32.7	37.0	43.2
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.56	0.81	0.51	0.54
معدل النمو الاقتصادي (٪)	4.6	4.2	9.6	-0.5

المصدر: عبد الباقي روابح، «**المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة)، 2005-2006، ص:262.

* يمثل عجز في الموازنة العامـة.

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية في المغرب وفقا نهج الهيئات الدولية

اعتمدت المغرب في تمويل التنمية الاقتصادية على مصدرين رئيسين هما[1]:

- إيرادات الفوسفات خاصة مع ارتفاعات أسعاره في السبعينات*؛

- القروض الخارجية التي تميزت بانخفاض أسعار الفائدة وارتفاع إمكانية التسديد.

1- رشيد هولي، «**مدى فعالية سوق الأسواق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة (دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب)** »، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، 2011/2010)، ص ص: 59.

* لعب الفوسفات دوراً كبيراً في تمويل مشاريع التنمية في المغرب، حيث ساهم ارتفع الأسعار في منتصف السبعينات عقب حرب أكتوبر العربية – الإسرائيلية في تعزيز وضعية الاقتصاد المغربي، حيث حقق في تلك الفترة نمواً بلغ نحو 20 في المئة توسع في إطاره دور القطاع العام وزاد الإنفاق الحكومي ضمن سياسة المشاريع الكبرى التي استهدفت تقوية البنيات التحتية وتطوير الصناعات المحلية والاعتماد على الزراعة كمحرك أساسي للاقتصاد المحلي في إطار سياسة السدود التي خطها الملك الراحل الحسن الثاني.

ولكن في بداية الثمانينات عرف الاقتصاد المغربي اختلالات هيكلية(عجز في ميزان المدفوعات والميزانية) وأدت تفاقم المديونية الخارجية والتي انتقلت من 900 مليون دولار سنة 1972 إلى 12.4 مليار دولار سنة 1983.

جدول رقم (02-20): تطور المديونية الخارجية المغربية في ظل الإصلاح الاقتصادي

الوحدة: مليار دولار

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
المديونية	11.2	11.5	12.4	13.8	15	16.7	19	20

Source: Abdeladim (Leila) Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb arabe (Maroc-Tunisie-Algerie) Edition internationales, paris, 1998, p:15.

يلاحظ من الجدول أن المديونية الخارجية المغربية في تزايد مستمر حيث انتقلت من 11.2مليار دولار سنة 1981إلى 20 مليار دولار سنة 1988 أي بزيادة قدرها 78.5٪.

قدمت السلطات المغربية طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية للمؤسسات الدولية والتي اشترطت إصلاحات بنيوية متعلقة بتحرير الاقتصاد وتطبيق آلية السوق وتنفيذ برنامج عام وخاص، حيث دخل الأول حيز التنفيذ من خلال قانون المالية التصحيحي(التقشفي) سنة 1983م[*] ، أما برامج القطاعات فطبقت تدريجيا وقسم إلى ثلاثة أقسام[1]:

- القسم الأول: اتفاقية ستاندباي الأولى حصل بموجبها على 30 مليون دولار سنة 1983.

- القسم الثاني: اتفاقية ستاندباي الثانية حصل بموجبها على 200 مليون دولار سنة 1985.

- القسم الثالث: اتفاقية ستاندباي الثالثة حصل بموجبها على 210 مليون دولار سنة 1987.

بغية تحقيق الأهداف ركزت السياسة الاقتصادية التي باشرها المغرب في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي على محورين رئيسيين[2]:

1- تدابير إدارة الطلب الكلي: بالنسبة لهذا المحور والذي يرتبط بالميزانية العامة والسياسة النقدية فالهدف المسطر هو تخفيض العجز في الميزانية العامة من خلال:

- تخفيض النفقات الاستثمارية السنوية التي تعتبر في منظور خبراء الصندوق مرتفعة؛

* قانون المالية هو الأداة التي من خلالها يتم تمرير المخططات الليبرالية كما تمليها المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وبواسطته تترجم الدولة خياراتها السياسية والاقتصادية والمالية، وقانون المالية التقشفي هو برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف من زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية؛ وتشجيع الادخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج مع زيادة الضرائب في الغالب، بهدف خفض العجز في الموازنة وعلاج الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

1- نفس المرجع، ص: 60.

2 - عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص ص: 173، 174.

– تخفيض النفقات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن؛

– رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع؛

– تقليص حجم العمالة في القطاع العام، حيث تم تخفيض عدد المناصب المالية المقررة في قانون المالية لسنة 1983من 44000إلى 25000 فقط بمعنى أنه تم إلغاء حوالي19000منصبا ماليا، أي بتخفيض يقدر بـ43٪.

– مباشرة إصلاحات ضريبية لتحسين إيرادات الميزانية وزيادة فعالية التحصيل الضريبي؛

2–تدابير متعلقة بالعرض: من أهم التدابير المتعلقة بجانب العرض هي:

1.2– تحرير التجارة الخارجية: تهدف العملية إلى زيادة الصادرات من خلال[1]:

– إلغاء الحصص ورفع العراقيل الإدارية المختلفة؛

– رفع الاحتكار عن مجموعة من السلع كالأسمدة، المحروقات؛

– تخفيض الرسوم الجمركية؛

2.2– الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية: تعتبر الخوصصة من برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها المغرب بسبب فشل القطاع العام الذي تسبب في حدوث الأزمة الاقتصادية التي نتج عنها ارتفاع مستمر في الأسعار،البطالة، التضخم، ارتفاع الاعتماد على المساعدات الأجنبية، حيث جاءت توصيات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بانسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، وهكذا رسمت السلطات العمومية في المغرب دائرة عمل كل من القطاع الخاص والقطاع العام ، حيث صادق البرلمان المغربي على قانون رقم 39 لسنة1989 الذي حدد عدد المشروعات الحكومية القابلة للتحويل إلى مشروعات خاصة، وهدفت سياسة الخصخصة في المغرب إلى تنشيط الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة المواطنين وإتاحة فرصة كبيرة أمام صغار المستثمرين لاستغلال مواردهم المحلية[2].

1-fathallah oualalou-l'etat de l'economie marocaine au debut de la decenie 90-bilan a la veuille de reechelonnement de la dette- annales de l'institut d' economie dou aniere et fiscale, 1995, p: 27.

2 – عبد القادر صافي، «**سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر)**»، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007/2006)، ص ص: 84، 85.

2- البرامج التنموية : اعتبرت التنمية التحدي الأكبر الذي واجه المغرب في سباقه نحو التقدم، فقد حاول منذ السنوات الأولى للاستقلال وضع إستراتيجية تنموية خاصة مبنية على معطيات ثابتة، ويقوم المسار التنموي في المغرب على جعل المواطن في صلب عملية التنمية وتمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع، بتو فير التجهيزات الهيكلية، ولقد وضعت المغرب في مجال التنمية عدة خطط هي:

1- الخطط التنموية خلال الفترة (2000-2006): من أهم الخطط التنموية التي قامت بها المغرب خلال الفترة (2000-2006) مايلي[1]:

1.1- تنمية الأقاليم الجنوبية: في إطار الخطط التنمية الاقتصادية تم في سنة 2002إحداث وكالة ستهتم بتنمية الأقاليم الجنوبية أطلق عليها "وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية" وظيفتها التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم، وقد رصد لها غلاف مالي قدره 7.20مليار دولار، وتهدف هذه الوكالة القيام بـ:

- التأهيل الحضري لأحياء سكنية بجهة كلميم- السمارة تفوق مساحتها 900هكتار، ويستفيد منها 20.000ألف أسرة؛

- إعادة إسكان ما يزيد عن17000أسرة في كل من جهتي العيون بوجدور الساقية الحمراء ووادي ذهب الكويرة؛

2.1- البرنامج الوطني الأول للطرق القروية: انطلق البرنامج للطرق القروية سنة2000، وقد خصص له غلاف مالي قدره 750مليون درهم، ويهدف إلى بناء طرق في القرى، وفك العزلة على المناطق المحرومة.

3.1- إصلاح قطاع النقل الجوي : أعدت وزارة النقل سنة 2004برنامجا طويل الأمد من أجل دعم وتطوير قطاع النقل الجوي، وسوف يساعد المغرب على النهوض بالسياحة وجلب مزيد من السياح، ويهدف البرنامج إلى:

- السماح للمستثمرين الأجانب بفتح خطوط جوية تربط المدن السياحية؛

- الرفع من عدد المسافرين من 5.8مليون مسافر سنويا حاليا إلى 16مليون في 2010؛

4.1- محاربة الفقر: شرعت مديرية التنمية الاجتماعية سنة2000في عملية وضع الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويرمي هذا المخطط إلى الحد من الفواق الاقتصادية

1- رحال مراد، مرجع سابق، ص: 78-80.

والاجتماعية والجغرافية مع مراعاة النوع الإجتماعي وتمكين الأشخاص المعوزين من تحسين أحوالهم المعيشية، وقد خصصت الدولة اعتماداً سنوياً قدره 174.2مليون درهم.

2- الخطط التنموية (2006-2015): عمل المغرب خلال هذه الفترة على وضع مخططات تنموية تتمثل في:

2.1- إستراتيجية التنمية الفلاحية "مخطط المغرب الأخضر ": تشكل الفلاحة، في المغرب، أحد القطاعات الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يضم ما يقارب 1.5 مليون فلاح ويساهم بحوالي 15٪ في الناتج الوطني الداخلي الخام إضافة إلى أنه يوفر 40٪ من فرص الشغل، وبفضل المجهودات المشتركة التي تبذلها كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري ومهنيي القطاع، يعرف الناتج الداخلي الخام الفلاحي ارتفاعا متزايد منذ سنة 2000، إذ انطلاقا من سنة 2009، تجاوز هذا الناتج عتبة 100 مليار درهم سنويا، مقابل معدل75 مليار درهم قبل سنة 2008، يهدف مخطط المغرب الأخضر الطموح الذي أشرف على انطلاقته جلالة الملك محمد السادس في أبريل من سنة 2008 إلى جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب ، حيث تندرج هذه الإستراتيجية في إطار استكمال عدة مشاريع كبرى على الصعيد الوطني منها خلق فرص الشغل ومكافحة الفقر وحماية البيئة، ويعتمد هذا المخطط على مقاربة شمولية ومندمجة لكل الفاعلين في القطاع الفلاحي ، كما يرتكز على تعزيز الاستثمارات والتكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية قبليا وبعديا ، وذلك بهدف ضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة مع الحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية ، كما يهدف مخطط المغرب الأخضر كذلك إلى إنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية ، ويستند مخطط المغرب الأخضر على دعامتين [1]: تستهدف الدعامة الأولى الفلاحة العصرية ذات قيمة مضافة هامة، في حين تخص الدعامة الثانية الفلاحين في وضعية صعبة ، وتهدف الدعامة الأولى إلى تقوية وتطوير فلاحة ذات إنتاجية عالية وتستجيب لمتطلبات السوق عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة ونماذج جديدة من التجميع العادل وتهم هذه الدعامة ما بين 700 و 900 مشروع يمثل حوالي 110إلى150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10سنوات، فيما تتوخى الدعامة الثانية محاربة الفقر في الوسط القروي عبر الرفع بشكل ملحوظ من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة ، وينتظر في إطار هذه الدعامة إنجاز 550 مشروعا تضامنيا باستثمار يتراوح بين 15و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات ، وقامت الدولة في إطار مخطط المغرب الأخضر بتعبئة ما

1- المملكة المغربية وزارة الاقتصاد والمالية، على الرابط: http://www.finances.gov.ma ، تم الإطلاع يوم: 2016/05/05، على الساعة: 11:20، ص: 01.

يقارب66مليار درهم خصصتها للفترة 2009-2015، إضافة إلى ذلك استفاد مخطط المغرب الأخضر من مساهمات مقدمة من صندوق الحسن الثاني (800 مليون درهم في أربع سنوات).

2.2– إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية: تهدف إستراتيجية التنمية المعتمدة في قطاع الصناعة التقليدية إلى بلوغ الأهداف التالية في أفق2015 [1]:

– رفع رقم معاملات الصادرات الحالية من 700مليون درهم إلى 7ملايين درهم التركيز على الأسواق الأوروبية؛

– تنمية المبيعات إلى السياح من أجل رفع رقم المعاملات من 1.7مليار درهم حاليا إلى 7ملايين درهم؛

– تحسين رقم المعاملات المنجزة في السوق المحلية ليصل إلى 2مليار درهم؛

– تشجيع ظهور منتجين من أجل تسريع وتيرة تلبية طلب الشبكات الحديثة للتوزيع.

3.2– مخطط تطوير البنية الأساسية: تتمثل في[2]:

1.3.2– الطرق: يهدف البرنامج التكميلي الذي يمتد خلال الفترة 2009/2005 ببرنامج إنفاق لتدشين مجموعة من الطرق بكلفة إجمالية تقدر بـ17.2مليار درهم.

2.3.2– المطارات: يهدف البرنامج الذي يمتد خلال الفترة 2010/2007 إلى إنفاق حوالي 9.8مليار درهم من أجل المطار الجديد أبن سليمان والرنزية، وتحديث التجهيزات المطار، وأنظمة الأمن في المطارات.

3.3.2– النقل بالسكة الحديدية: أعد المغرب مخطط 2009/2009 والذي سيكلف 17ملياردرهم، يهدف إلى مضاعفة حجم الرواج الحالي للنقل بالسكة الحديدية بالمغرب حتى 2010، والذي يهدف إلى تجديد حوالي 400كلم من السكك الحديدية ويتضمن المخطط:

– بناء خط ثاني خطوط السكة بين سيدي قاسم وفاس وبين الدار البيضاء وسطات؛

– بناء خط طنجة الميناء المتوسطي الجديد(45كلم)؛

– إنشاء خط مختصر بين سيدي يحي ومشرع بلقصيري (47كلم)؛

1– رحال مراد، مرجع سابق، ص: 84.

2– نفس المرجع، ص ص: 85، 86.

- تحسين الخط الرابط بين سيدي قاسم وطنجة وبناء خط تاوريرت؛

- اقتناء 18قطار بطابقين و20قاطرة و300شاحنة وإدخال القطارات السريعة.

4.3.2- إنتاج الكهرباء: تنقسم الخطة في مجال الطاقة الكهربائية إلى جزئين، حيث يهدف المغرب إلى إنفاق حوالي34.2مليارردرهم خلال الفترة2012/2007، لإنهاء المشاريع القائمة وأهما محطة عبد الموسى 400ميغاواط.

4.2- مخطط رواج: يهدف مخطط رواج إلى تحديث قطاع التجارة، والحد من النواقص التي تعاني منها الأنشطة التجارية، وجعل القطاع إحدى رافعات التنمية الاقتصادية للبلاد، مع التركيز على تنويع العرض و تحسين الجودة مقارنة بالثمن، وتنظيم مهنيي القطاع، ومن أهم الأهداف الإستراتيجية لهذا المخطط هي[1]:

- تعزيز جاذبية العرض التجاري اتجاه المستثمرين الوطنين والأجانب، عبر إنجاز مخططات للتجارة في المجال الحضري على المستوى المحلي والجهوي والوطني؛

- تحسين إطار عمل الفاعلين في هذا القطاع عبر الملائمة المستمرة للقوانين المنظمة للقطاع، وتحسين تمثيلياتهم وتبسيط المساطر ولاسيما منها تلك المتعلقة بالنشاط التجاري، وتكوين الفاعلين على الخصوص في مجال التدبير والتوزيع وحماية المستهلك من الناحية الصحية والغذائية؛

- إحداث 450.000 منصب شغل مباشر؛

- بالنسبة للمراكز التجارية الكبرى والمتوسطة، من المرتقب أن ينتقل عددها من 50 إلى 600 مركز، وعدد الأشخاص العاملين بها من 8.000 إلى 90.000 عامل، والقيمة المضافة من 2.8مليار درهم إلى 26 مليار درهم، والوعاء العقاري المخصص لها من 142 هكتارا إلى1.000 هكتار؛

5.2- مخطط الصيد البحري هاليوتيس: عرف قطاع الصيد البحري ابتداء من سنة 2010 الإنطلاقة الفعلية لإستراتيجية **"هاليوتيس"** التي تهدف إلى إرساء برنامج عمل منظم وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

ويساهم قطاع الصيد البحري بنسبة 2 إلى3٪ من الناتج الداخلي الخام بـ10٪ من قيمة الصادرات الوطنية و يوفر مناصب شغل تقدر بأكثر من 660.000منصب شغل منها 170.00 منصب مباشر، أي بنسبة 1.5٪ من

1- مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 15، المملكة المغربية، يونيو 2011، ص: 18.

السكان النشطين و490.000 منصب شغل غير مباشر وهو بذلك مصدر دخل لفائدة 3 ملايين شخص، كما يسجل هذا القطاع رقم معاملات يقدر بـ16.3 مليار درهم تمثل فيه الصادرات نسبة 70٪.

تتوخى الإستراتيجية الجديدة في أفق 2020 بلوغ الأهداف التالية[2]:

- مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ثلاث مرات ليبلغ 22درهم؛

- تقليص نسبة الأنشطة غير المهيكلة للقطاع من حوالي 50٪ إلى15٪؛

- مضاعفة رقم معاملات صادرات المنتوجات البحرية من 1.2إلى3.1 دولار أمريكي؛

- الرفع من حصة المغرب في السوق العالمية للمنتوجات البحرية من 3.3٪إلى 5.4٪ عبر ولوج أسوق جديدة؛

- الرفع من الاستهلاك الداخلي للأسماك من 10كيلوغرامات إلى 16كيلو غرامات لكل مواطن سنوياً.

6.2- المخطط الأزرق (السياحة): في إطار تثمين المؤهلات التي يزخر بها المغرب في مجال السياحة، تم إطلاق مجموعة من المبادرات الرائدة والتي تهدف إلى جعل السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني كان أبرزها المخطط الأزرق بالإضافة لرؤية 2020 وإنشاء الهيئة المغربية للاستثمار السياحي، ويرتكز المخطط الأزرق 2020 على مفهوم المخططات الساحلية المندمجة "الذكية" الهادفة إلى عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي، ويهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات التي تم إطلاقها كالسعيدية ولكسوس وتاغازوت، وإكمال العرض السياحي بمخططات جديدة، كما يهدف إعطاء موقع تفضيلي مميز ومستدام للمحطات مع الاعتماد على منطق السوق، وتتم مواكبة كل هذا بتدابير في مجالات متعددة كالنقل الجوي والتكوين والتسويق...إلخ حتى تصبح أكثر جاذبية وتنافسية[1].

7.2- الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015: يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي برنامجا تعاقديا تم توقيعه برعاية الملك محمد السادس في 2فبراير سنة 2009 بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل الإستراتيجية التنموية بالمغرب والتي تهدف إلى[2]:

2- نفس المرجع، ص:11.

1- البوابة الوطنية، على الرابط: http://www.maroc.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/05/05، على الساعة:12:30، ص: 01.

2- البوابة الوطنية، على الرابط: http://www.maroc.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/05/05، على الساعة:12:30، ص: 01.

– تطوير القطاعات (المهن العالمية) التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال من خلال برامج تنموية مخصصة صناعة السيارات، الطائرات، الإلكترونيك، ترحيل الخدمات، النسيج والصناعات الغذائية؛

– إحداث220.000 منصب شغل في أفق 2015؛

– تحقيق120 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة؛

– تحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات بـ95 مليار درهم؛

– رفع الناتج الداخلي الخام بـ50 مليار درهم؛

– تعبئة 2200 هكتار لإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة.

– تعزيز القدرات التنافسية للمقاولة الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال وتكوين الموارد البشرية.

8.2– مخطط قطاع الخدمات: اختار المغرب أن يجعل من قطاع ترحيل الخدمات إحدى قاطرات التنمية الاقتصادية بالبلاد، حي تبنى إستراتيجية إرادية، تحت اسم **"عرض المغرب لترحيل الخدمات"**، وذلك من أجل ضمان تموقع الوجهة المغربية على الصعيد العالمي ، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الرفع من صادرات القطاع لتصل إلى20مليار درهم في أفق سنة2015، وكذا خلق حوالي70.000 منصب شغل خلال الفترة 2009-2015 لبلوغ مجموع100.000منصب[1].

9.2– المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في 18ماي 2014، إلى محاربة الفقر والهشاشة وكذا الإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال إنجاز مشاريع دعم البنيات التحتية الأساسية، أنشطة التكوين وتقوية القدرات، والتنشيط الاجتماعي، والثقافي والرياضي إضافة إلى النهوض بالأنشطة المدرة للدخل ، و ترتكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على فلسفة وطريقة تسيير جديدتين، وفي هذا الإطار يعتبر الخطاب الملكي المؤسس خارطة الطريق والمرجعية الأساسية، حيث تتجلى قيم المبادرة مجموعة من القيم المتمثلة في الكرامة الإنسانية وثقة المغاربة في ذواتهم وفي مستقبل بلادهم، ومشاركة المواطنين المعنيين من خلال التشخيص التشاركي وتحقيق متطلباتهم على أرض الواقع ، إضافة إلى ذلك الحكامة الجيدة والاستمرارية من أجل إرساء دعائم حكامة ديمقراطية مع إشراك كل الفاعلين في التنمية وفي اتخاذ القرار.

1– تقرير الاقتصادي والمالي حول: مشروع قانون المالية لسنة 2016، المملكة المغربية، ص: 51.

وتمحورت المبادرة خلال المرحلة الأولى 2005-2010حول أربعة برامج لفائدة مختلف الفئات المستهدفة[1]:

- برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي : همت 403 جماعة قروية لا يتعدى معدل الفقر بها 30٪؛
- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري : يستهدف هذا البرنامج 264 حيا حضريا؛
- برنامج محاربة الهشاشة :يستهدف هذا البرنامج 10 فئات من الأشخاص في وضعية هشة؛
- البرنامج الأفقي: يهم جميع الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة.

أعطت انطلاقة المرحلة الثانية للمبادرة 2011-2015 من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، دفعة قوية تجلت من خلال الرفع من الغلاف المالي هذا الأخير صار يناهز 17 مليار درهم، مع توسيع قاعدة الاستهداف لتشمل 702 جماعة قروية و532حي حضري بالإضافة إلى برنامج خامس للتأهيل الترابي خصص له غلاف مالي إجمالي قدره5مليار درهم، ويستهدف هذا البرنامج 1مليون مستفيد قاطن بـ3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية والخدمات الأساسية.

10.2– المخطط المغربي للطاقة الشمسية: يشكل إطلاق المشروع المغربي للطاقة الشمسية بورزازات بداية جيل جديد من المشاريع التنموية التي تسعى من خلالها المملكة إلى الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم للمواطنين ، ومن جملة الأسباب التي أكسبت هذه المبادرة المغربية مزيدا من الدعم والتأييد على الصعيد العالمي، هي أن المغرب كان من بين الدول القلائل التي أقرنت الأقوال بالأفعال في ظل تزايد النداءات من أجل الحد من الإنبعاثات الغازية التي تهدد الأرض، والتوجه عوضا عن ذلك نحو استخدام الطاقة النظيفة كبديل للطاقات ذات الأصل الأحفوري[2].

ويشمل المشروع المغربي للطاقة الشمسية إنجاز خمس محطات لإنتاج الكهرباء من مصدر شمسي في كل من ورزازات وعين بني مطهر وفم الواد وبوجدور وسبخت الطاح، بتكلفة مالية تصل إلى 9 ملايير دولار أمريكي، مما سيمكن المغرب من إنتاج حوالي 2000 ميغاواط من الكهرباء، وذلك في أفق سنة 2020، هذا المشروع سيمكن من الوصول إلى طاقة إنتاجية من الكهرباء تناهز 4500 جيغاواط /ساعة سنويا، أي ما يعادل 18٪ من الإنتاج

1– المبادرة الوطنية لتنمية البشرية، على الرابط: http://www.indh.gov.ma/index.php/ar/?option=com_content&view=article&id=9 ، تم الإطلاع يوم: 2015/05/15، على الساعة: 21:50، ص: 01.

2 – البوابة الوطنية، على الرابط: http://www.maroc.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/05/15، على الساعة: 18:11، ص: 01.

الوطني الحالي، ومن مزايا المشروع المغربي للطاقة الشمسية، أنه سيمكن المغرب من اقتصاد مليون طن سنوياً من المحروقات الأحفورية، إلى جانب المساهمة في الحفاظ على محيطه البيئي من خلال تجنب انبعاث 3مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة، فضلا عن ذلك، سيكون لهذا المشروع وقعا إيجابيا على وتيرة نمو الاقتصاد المغربي، لاسيما وأن مجال إنتاج الطاقة الشمسية مافتئ يعرف نموا مضطردا على الصعيد العالمي حيث يصل متوسط نموه 22في المائة، منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وبإنجاز المخطط المغربي للطاقة الشمسية، سيصبح المغرب فاعلا مرجعيا على مستوى الطاقة الشمسية، وذلك لعدة اعتبارات تهم بالخصوص مساهمة الطاقة الشمسية في الاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة المترتب عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة، فضلا عما سيكون لهذا المشروع من وقع إيجابي على تطوير برامج أخرى تتعلق بالأساس بالتكوين والتخصص التقني والبحث والتطوير وتأهيل صناعة شمسية مندمجة وإمكانية تحلية مياه البحر[1].

أطلق العاهل المغربي الملك محمد السادس في مدينة الداخلة أقصى جنوب الصحراء مشروعين جديدين في إطار مخطط كبير لتنمية المنطقة بهدف إلحاقها بركب التنمية الشاملة للبلاد ، وأعلن المغرب عن رصد قرابة 17 مليار دولار لتنمية الصحراء المغربية على مدى السنوات العشر القادمة، خلال زيار ته للمنطقة، ويخص المشروعان اللذان أطلقهما الملك في جهة الداخلة وادي الذهب، وفي جهة كلميم واد نون، بعدما أشرف على مشاريع في جهة العيون الساقية الحمراء، وهي الجهات الثلاثة المكونة لجنوب الصحراء.

يأتي هذا المخطط في إطار سلسلة من المشروعات أطلقها العاهل المغربي مؤخرا، عبر إطلاق أكبر مشروعين في العالم أولهما يتعلق بإنتاج الفوسفات والثاني يتعلق بإنتاج الطاقة الشمسية ، ويؤكد المراقبون أن هذه المشاريع التي رصدت لها استثمارات ضخمة تعكس الإستراتيجية التي تتبعها الدولة من أجل تحديث البنية التحتية لمنطقة الصحراء لتتكيف مع الجهود الرامية نحو مناطق متناغمة تستجيب إلى نمط الاستدامة[2].

ويتوقع أن يوفر هذا المخطط قرابة 120 ألف فرصة عمل جديدة، بهدف تخفيض نسبة البطالة إلى النصف، إلى جانب إطلاق استثمارات في القطاعين الحكومي والخاص تقدر تكلفتها بحوالي 17 مليار دولار، ويتمحور هذا النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية حول أربعة محاور رئيسية تتمثل في إيجاد حركة جديدة للتنمية والتشغيل

1- البوابة الوطنية، على الرابط: http://www.maroc.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/05/15، على الساعة: 18:11، ص: 01.

2- مقالة بعنوان: **إطلاق مشاريع تنموية بكلفة 17 مليار دولار في الصحراء المغربية** ، جريدة العرب على الرابط: http://www.alarab.co.uk، العدد 10270، النشر 9 ماي2016، تم الإطلاع يوم: 2016/05/09، على الساعة: 19:21، ص: 01.

تقوم على أقطاب جهوية تنافسية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وتحسين الترابط المحلي والدولي لتلك الأقاليم وكما يرمي أيضا إلى ضمان اندماج نهائي لهذه الأقاليم في البلاد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي ، وتنسجم مختلف هذه المشاريع مع أولويات مخطط التنمية في المغرب بين 2015 و2020، الذي يهدف إلى تعزيز موقع البلاد الاقتصادي سعيا إلى جعلها قطبا ماليا دوليا في المستقبل[1].

المطلب الثالث: آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة

لقد عرفت ظاهرة البطالة خلال فترة الإصلاحات تطوراً سلبيا وذلك نتيجة طبيعية للطابع التقشفي لبرنامج التصحيح الهيكلي من جهة والتزايد المستمر لعدد طالبي العمل من جهة أخرى، حيث يقدر الطلب الإضافي السنوي بـ160000، ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن البرنامج التصحيحي يأتي في المرتبة الثانية ضمن العوامل المفسرة لظاهرة البطالة نظرا لعمليات التسريح الجماعي للعمال بسبب إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية ومختلف التدابير المرتبطة بالبرنامج والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البطالة، والجدول التالي يبين لنا الارتفاع الكبير الذي عرفته معدلات البطالة من سنة 1990 إلى 1996[2].

جدول رقم (02-21): تطور معدلات البطالة من سنة 1989 إلى 1996

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل البطالة (٪)	12,3	15,8	17,3	16,0	16,7	22,9	18,1

المصدر: أحمين شفير، «**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000)، ص: 237.

شهدت معدلات البطالة ارتفاعا عقب تبني المغرب برامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث بلغ معدل البطالة 12,3٪ سنة1990، في حين شهد ارتفاعاً كبيراً سنة 1995 بـ22.9٪، ولقد واجهت السلطات المغربية هذا الارتفاع الكبير في البطالة بمجموعة من الإجراءات التحفيزية إستهدفت قطاعات وفئات، فلقد سنت قوانين جديدة للاستثمار لتشجيع قيام التعاونيات الشبانية والمؤسسات الصغيرة، كما أنشأ سنة 1987 صندوق لمساعدة الشباب حاملي الشهادات العليا على إنجاز مشاريع خاصة، تبعه سنة 1994 إنشاء صندوق تشغيل الشباب غير الحاملين للشهادات العليا، خصصت نصف أمواله لتدعيم التشغيل في المناطق الريفية.

إن أكثر فئة ضررا من البطالة هي فئة الشباب بين 15و24سنة، حيث شهدت نسبة البطالة لديهم إرتفاعا خلال

1- مقالة بعنوان: **إطلاق مشاريع تنموية بكلفة 17 مليار دولار في الصحراء المغربية** ، جريدة العرب على الرابط: http://www.alarab.co.uk، العدد 10270، النشر 9 ماي2016، تم الإطلاع يوم: 2016/05/09، على الساعة: 19:21.

2 – عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص: 185.

خلال فترة2002و2003بلغت نسبة البطالة 34٪، ولقد بلغ حجم السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق 11.827.000شخص سنة2015[1].

وفيما يتعلق بالتشغيل فقد شهدت الفترة 2012-2013 تم إحداث 90.000 منصب شغل مؤدى عنه خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة إحداث 23.000 منصب بالوسط الحضري و 67.000 منصب بالوسط القروي، كما عرف الشغل غير المؤدى عنه من جهته ارتفاعا بـ 21.000 منصب بالوسط القروي و 3.000 منصب بالوسط الحضري، وهو ما يمثل على المستوى الوطني إحداث 24.000 منصب.

شكل رقم (02-06): إحداث التشغيل مابين سنة 2012 و 2013 حسب وسط الإقامة

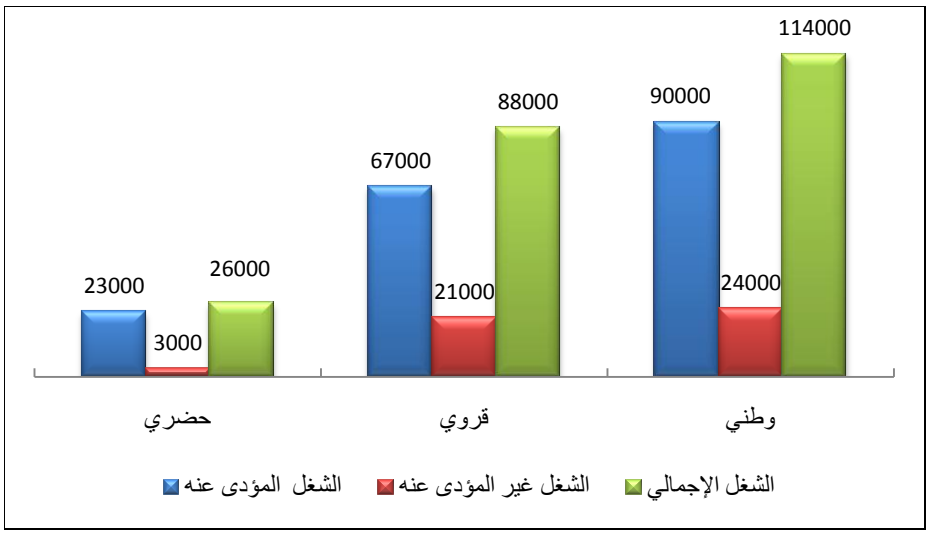

المصدر: مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2013، على الرابط: www.hcp.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/16، على الساعة: 11:20، ص: 02.

في سنة 2014 بلغ معدل البطالة 9,9٪ على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا طفيفا بـ 0,7 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2013 وخصوصا بالوسط الحضري ولدى الشباب (15-24 سنة) وكذا النساء وحاملي الشهادات.

وبعد تراجع ملموس لمعدل البطالة خلال العقد الأخير (منتقلا من 13,4٪ سنة2000 إلى 9,1٪ سنة 2009) فإن هذا المعدل عرف شبه استقرار خلال الفترة ما بين 2009 و2013 في حدود 9٪[2].

1 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2015، على الرابط: www.hcp.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/21، على الساعة: 10:20، ص: 03.

2 – نشريات صادره عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، على الرابط: www.emploi.gov.ma ، تم الإطلاع يوم: 2016/03/20، على الساعة: 16:41، ص: 02.

شكل رقم (02-07): تطور معدلات البطالة خلال سنة 2014

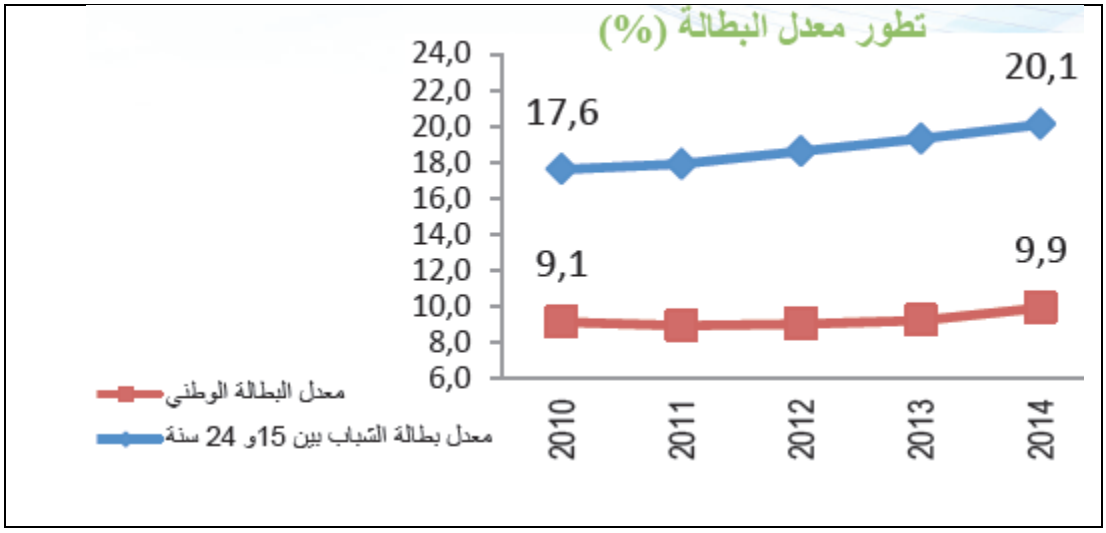

المصدر: نشريات صادره عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، على الرابط: www.emploi.gov.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/20، على الساعة:16:41، ص:19.

بتراجع عدد العاطلين على المستوى الوطني بـ 19.000 شخص، 10.000 بالوسط الحضري و 9.000 بالوسط القروي، انتقل حجم السكان العاطلين ما بين سنة 2014 و2015، من 1.167.000 إلى1.148.000 عاطل، مسجلا بذلك انخفاضا بـ1,6٪ على المستوى الوطني، وهكذا انتقل معدل البطالة خلال هذه الفترة، من 9,9٪ إلى 9,7٪ على المستوى الوطني من 14,8٪ إلى 14,6٪ بالوسط الحضري ومن4,2٪ إلى4,1٪ بالوسط القروي.

شكل رقم (02-08): تطور معدل البطالة حسب وسط الإقامة (%)

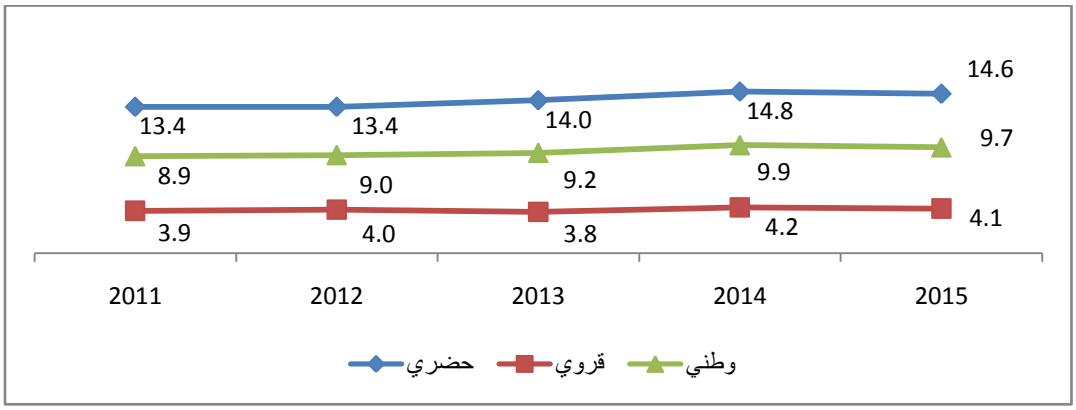

المصدر: مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2015، على الموقع الالكتروني: www.hcp.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/21، على الساعة: 10:20، ص: 07.

عرف قطاع "**الفلاحة، الغابة والصيد**" إحداث 35.000 منصب شغل على المستوى الوطني، وهو ما يمثل تزايدا يقدر بـ 0,9٪ من حجم التشغيل بهذا القطاع، وذلك مقابل إحداث 102.000 منصب خلال السنة الماضية، و19.000 منصب كمعدل سنوي خلال الفترة 2008-2012.

ومن جهته، عرف قطاع "**الخدمات**" إحداث 11.000 منصب شغل، أي بزيادة 0,3٪في حجم التشغيل به، مقابل إحداث سنوي متوسط يقدر بـ 120.000 منصب خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

كما عرف قطاع "**الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية**" إحداث 4.000 منصب شغل على المستوى الوطني، وهو ما يمثل تزايدا يقدر بـ 0,4٪من حجم التشغيل بهذا القطاع، مقابل إحداث 39.000 منصب كمعدل سنوي خلال الفترة 2011-2013.

شكل رقم (02-09): الإحداث الصافي لمناصب الشغل ما بين الفصل الرابع من سنة 2013 ونفس الفترة من سنة 2014 حسب قطاع النشاط الاقتصادي ووسط الإقامة

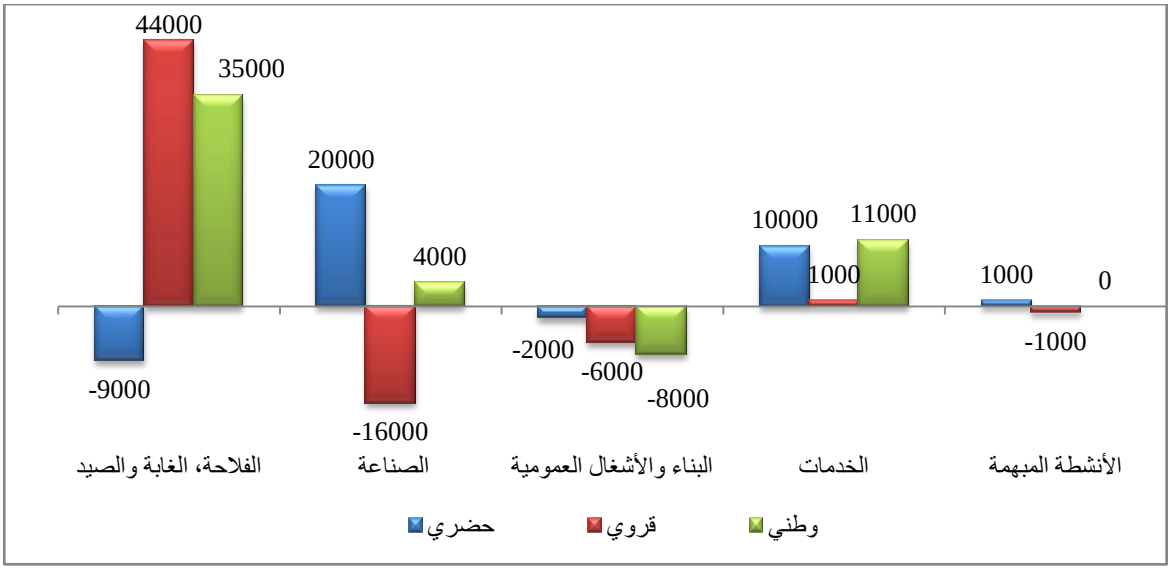

المصدر: مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الرابع من سنة 2014، على الرابط: www.hcp.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/15، على الساعة: 10:30، ص: 03.

وحسب وسط الإقامة، تطور التشغيل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي على الشكل التالي:

– **بالوسط الحضري**: باستثناء قطاع "**الفلاحة، الغابة والصيد**" الذي فقد 9.000 منصب شغل، أي بتراجع 3,3٪ في حجم التشغيل به، وقطاع "**البناء والأشغال العمومية**" الذي فقد 2.000 منصب (0.4-٪) فإن باقي القطاعات عرفت إحداث مناصب شغل:

* 20.000 منصب بقطاع "**الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية**" (2,2٪+ من حجم التشغيل بهذا القطاع)؛

* 10.000 منصب بقطاع "**الخدمات**" (0,3٪+)؛

* 1.000كأنشطة مبهمة.

– **بالوسط القروي**: أحدث قطاع "**الفلاحة، الغابة والصيد**" 44.000 منصب شغل، أي بزيادة 1,2٪ في حجم التشغيل به، وقطاع "الخدمات" 1.000 منصب (0,1٪+)، في حين عرفت باقي القطاعات الأخرى تراجعا في حجم التشغيل بها:

* **16.000** منصب بقطاع " **الخدمات**" (7,3٪– من حجم التشغيل بهذا القطاع)؛

* 6.000منصب بقطاع " **البناء والأشغال العمومية**" (1,4٪-)؛

* 1.000كأنشطة مبهمة.

وفيما يتعلق بالتشغيل خلال سنة 2015، فقد تم خلق 86.000 منصب مؤدى عنه، خلال هذه الفترة، 46.000 بالوسط القروي و40.000 بالوسط الحضري، وبالمقابل سجل الشغل غير المؤدى عنه، والذي يمثل فيه المساعدون العائليون قرابة 98٪، انخفاضا بـ 53.000 منصب، 42.000 بالمناطق القروية و 11.000بالمناطق الحضرية.

شكل رقم (02-10): الإحداث الصافي لمناصب الشغل ما بين سنتي 2014 و 2015 حسب وسط الإقامة

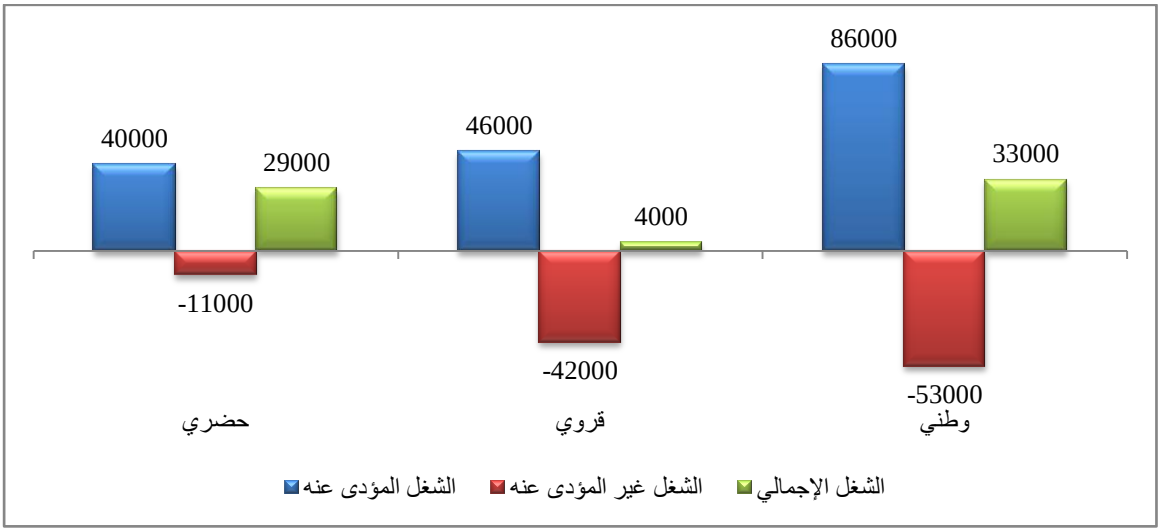

المصدر: مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2015، على الموقع الرابط: www.hcp.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/21، على الساعة: 10:20، ص: 03.

عرف الاقتصاد المغربي إحداثا صافيا لـ33.000 منصب شغل، 29.000 منصب بالوسط الحضري و 4.000 بالوسط القروي وبذلك، انتقل الحجم الإجمالي للتشغيل، ما بين الفترتين، من10.646.000إلى 10.679.000

شخص، ومن جهته عرف معدل الشغل تراجعا بـ 0,5 نقطة على المستوى الوطني، منتقلا من 43,3٪ إلى 42,8٪ كما تراجع بـ 0,5 نقطة بالوسط الحضري، من 35,9 ٪إلى 35,4٪ و بـ 0,3 نقطة بالوسط القروي من 54,7 ٪ إلى 54,4٪[1].

المطلب الرابع: برامج وآليات للتخفيف من حدة البطالة في المغرب

أطلقت الحكومة المغربية عددا من برامج التي تهدف إلى ملائمة كفاءات الخريجين والباحثين عن العمل مع الحاجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية في محاولة لمواكبة التطورات المتسارعة في طبيعة النشاطات الاقتصادية ، وتمثل هذه البرامج وآليات في:

1- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات: تتمثل مهمة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في استقبال وإخبار وتوجيه طالبي الشغل، واستكشاف وتجميع عروض التشغيل والربط بين عروض وطلبات الشغل ، ودعم المشغلين في تحديد حاجياتهم من الكفاءات، وضمان تنفيذ البرامج النشيطة للتشغيل[2].

شكل رقم (02-11): المسجلون بالوكالة حسب الشهادة خلال سنة 2013

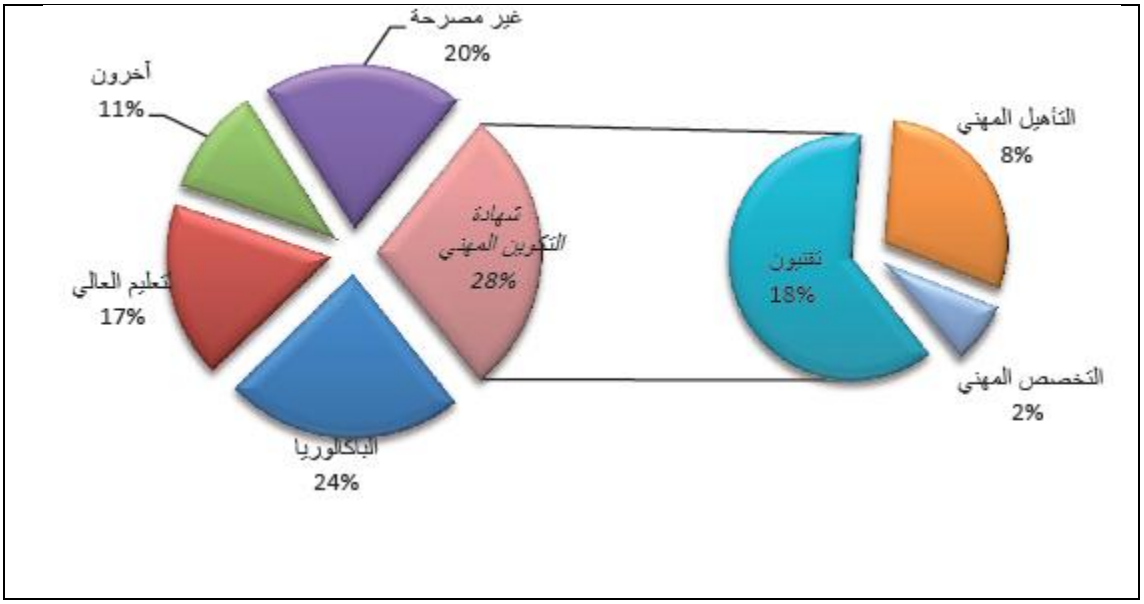

المصدر: نشريات صادره عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، على الرابط: www.emploi.gov.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/20، على الساعة:16:41، ص:33.

1 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2015، مرجع سابق، ص: 03.

2 – وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعي، مذكرة تركيبية حول:حكامة سياسة التشغيل ومؤسسات سوق الشغل، المملكة المغربية، 2014، ص: 02.

إن أكثر من 415.000 مسجل نشيط بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات سنة 2013، أي ما يعادل 38٪ من مجموع العاطلين عن العمل على مستوى الوطني (08،1 مليون عاطل سنة 2014 حسب المندوبية السامية لتخطيط)، وأكثر من نصف المسجلين النشطين بالوكالة (52٪) هم حاملة شهادة البكالوريا وخريجو مؤسسات التكوين المهني.

من التحدي الاجتماعي المقلق، فإن طابع الهشاشة الذي يسم واقع التشغيل وعدم تجاوبه مع شروط الشغل اللائق، يزيد من فداحة الآفة، وينال من شروط الاستقرار الاجتماعي، وإزاء ما تمثله البطالة البنوية من تحد جسيم اقتصادي واجتماعي، فقد اتخذت الحكومة إجراءات جديدة في إطار القانون المالي 2012-2013 لدعم التشغيل ورفع مساهمة في تحسين مستوى النمو الاقتصادي، وذلك في سياق إحداث ثلاثة برامج جديدة هي [1]:

– برنامج مبادرة: برنامج مبادرة يرمي إلى تنشيط عملية التشغيل في مختلف مجالات والخدمات الاجتماعية والتربوية.

– برنامج تأطير: هو برنامج يخص فئة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد، وذلك عبر تخصيصهم بمنحة لإعادة التأهيل في أفق تأطير وتأهيل500ألف متدرب سنوياً.

– برنامج إستيعاب: يشكل نظاماً انتقالياً وتحفيزياً لإدماج الاقتصاد غير المهيكل، بما يدعم استقرار التشغيل وتحسين ظروفه.

2– برنامج إدماج: يركز هذا البرنامج على القانون رقم 93/16المعدل والمتمم بواسطة قانون رقم 98/13 المتعلق بتحديد وتدابير لتشجيع المنشآت الاقتصادية التي تقوم بتدريب التكوين من أجل الإدماج، حيث يمنح هذا البرنامج لحاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني الباحثين عن الشغل والمسجلين لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لمدة ستة أشهر على الأقل، إمكانية الاستفادة من أول عقد عمل بالمقاولات الخاصة لمدة 24شهرا، وذلك مقابل أجر شهري يتم دفعه من طرف المقاولة، معفى من الضريبة على الدخل يمكن أن يصل إلى 6000درهم، وفي حالة إدماج المتدرب المستفيد يتم تمديد هذا الامتياز لمدة سنة أخرى ، وقد مكن تفعيل هذا البرنامج خلال سنة 2011 من إدماج 232.415 طالبا للشغل، شكل منهم حاملو شهادة البكالوريا وشهادات التعليم العالي 40 ٪ سنة 2010[1].

1 – محمد الأخصاصي، **الإصلاحات في المغرب (الحصيلة والمستقبل)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فبراير 2016، ص:56.

1 – مقالة بعنوان: **سياسات التشغيل بالمغرب: إفلاس متواصل رغم مساحيق الاحصاءات الرسمية** ، على الرابط:http://www.almounadil-a.info ، تم الإطلاع يوم: 2016/04/18، على الساعة: 10:09، نشرت في: 2012/10/24، ص: 01.

ومن أهم إنجازات برنامج إدماج لسنة 2014 مايلي[2]:

- إدماج 63.143 شخص، منها 3128 في إطار التشغيل بالخارج؛

- أكثر من نصف المستفيدين (53٪) هم النساء؛

- 76٪ من المستفيدين تم إدماجهم عبر عقود إدماج، مقابل 20٪ في إطار عقود عمل محددة المدة و 4٪ في إطار عقود عمل غير محددة المدة؛

- أكثر من ثلثي المستفيدين من إدماج هم حاملي شهادة البكالوريا وشهادات التكوين المهني.

3- برنامج تأهيل: ويهدف إلى تقليص العجز المتراكم على مستوى التشغيل والقدرة على التشغيل ، ويرتكز البرنامج على محورين: أولاً التكوين التكميلي التعاقدي الهادف إلى إعادة تكوين حاملي الشهادات من الشباب من أجل ملائمة تخصصاتهم مع الحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات التي تلتزم بإدماج المستفيدين من هذا التكوين. ثانيا: التكوين التأهيلي الذي يتم تدبيره من طرف لجن جهوية يترأسها ممثلوا المقاولات و يتم إنجازه من طرف مؤسسات التكوين العمومية والخاصة التي يتم انتقاؤها وفق دفتر تحملات ، وتصل كلفة التكوينات التي تنظمها الوكالة الوطنية لإنعاش الشعل والكفاءات إلى 10000درهم لكل مستفيد ، وقد استفاد 11113 شاب باحث عن العمل منهم 45٪ إناث من هذا البرنامج في سنة2011، نسبة الإدماج الإجمالي برسم هذا البرنامج وصلت 70٪[3] .

4- برنامج التشغيل الذاتي (مقاولتي) : لقد وضعت السلطات العمومية إبتداء من سنة 1987 مجموعة من الآليات بهدف إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة منها على الخصوص[1]:

- القانون رقم 87/16 المتعلق باتخاذ تدابير لتشجيع خريجي مؤسسات التكوين المهني؛

2 – نشريات صادره عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، على الرابط: www.emploi.gov.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/20، على الساعة:16:41، ص: 33-38.

3 – مقالة بعنوان: **سياسات التشغيل بالمغرب: إفلاس متواصل رغم مساحيق الاحصاءات الرسمية** ، على الرابط:http://www.almounadil-a.info ، تم الإطلاع يوم: 2016/04/18، على الساعة: 10:09، نشرت في: 2012/10/24، ص: 01.

1 – محمد بوكطب، مقالة بعنوان: **السياسة العمومية في ميدان التشغيل بالمغرب (من حكومة السيد عبد اللطيف الفيلالي إلى حكومة السيد عباس الفاسي)** ، على الرابط: http://www.marocdroit.com، تم الإطلاع يوم: 2016/05/15، على الساعة: 23:09، نشرت في: 2013/04/06، ص: 01.

– القانون رقم 87/36المعدل بالقانون رقم94/14، المتعلق بمنح قروض لمساعدة الراغبين في إنجاز بعض المشاريع والحاصلين على شهادة التعليم العالي، أو شهادة التكوين المهني، أو الذين يدلون بشهادة تثبت حصولهم على تأهيل مهني يتيح لهم مزاولة مهنة من المهن؛

– القانون رقم94/13 المعدل بالقانون رقم 96/15، المتعلق بإحداث صندوق النهوض بالتشغيل الشباب، الذين لا يتوفرون على شرطي الدبلوم والشهادة المطلوبين في إطار القانون رقم87/36.

إن الهدف من هذا البرنامج هو تشجيع الشباب على إحداث مقاولاتهم وتشغيل شخص أو شخصين معهم، وذلك من خلال منحهم قروضا يصل سقفها إلى 250000درهم، وترتبط الاستفادة منها بعدم تجاوز سن 45 سنة، هذه القروض يضمنها صندوق الضمان المركزي في إطار "صندوق ضمان قروض إحداث المقاولة الشابة ، خلال سنة2011 تم فتح 375 شباك برسم برنامج مقاولتي وتمت مواكبة 3584 مرشح لوضع اللمسات الأخيرة على مشاريعهم[2].

ومن أهم انجازات هذا البرنامج نوضحها في الشكل التالي:

2 – مقالة بعنوان: **سياسات التشغيل بالمغرب: إفلاس متواصل رغم مساحيق الاحصاءات الرسمية** ، على الرابط:http://www.almounadil-a.info ، تم الإطلاع يوم: 2016/04/18، على الساعة: 10:09، نشرت في: 2012/10/24، ص: 01.

شكل رقم (02-12): تطور عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي (مقاولتي)

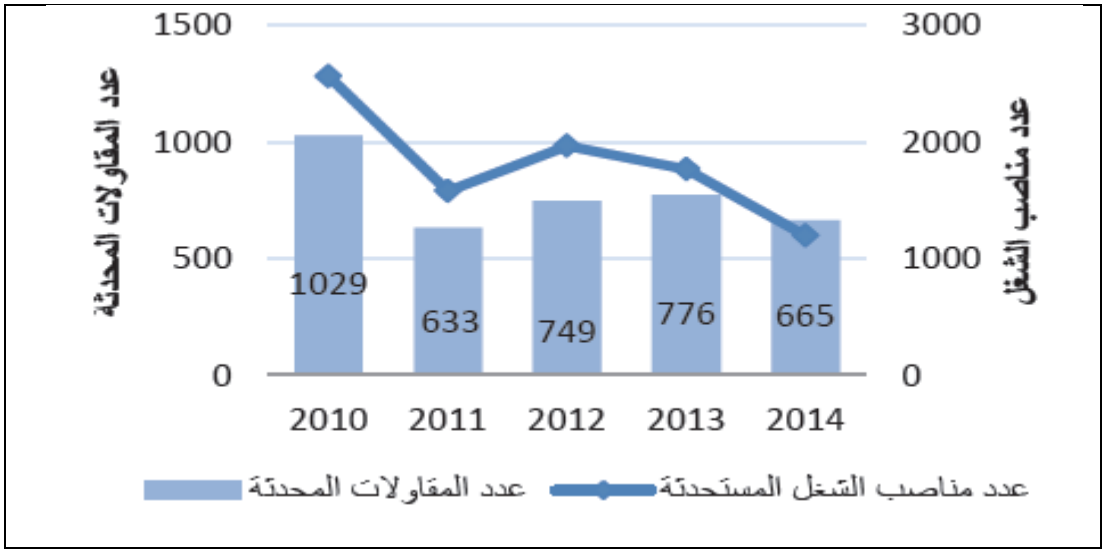

المصدر: نشريات صادره عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، على الرابط: www.emploi.gov.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/20، على الساعة:16:41، ص: 38.

بعد الارتفاع الذي عرفه عدد المقاولات المحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي خلال الفترة ما بين 2007 و2010، تراجع عددها من 1029 مقاولة سنة 2010 إلى 665 مقاولة فقط سنة 2014، كما انخفض عدد مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة 2009-2010 من 3566 إلى 1200 منصب شغل.

إستراتيجية سياسة التشغيل في المغرب:

كشفت الحكومة المغربية عن خطة جديدة تراهن من خلالها على تأهيل نحو نصف مليون شاب للخروج من البطالة التي لم تفلح في محاصرتها طيلة نحو أربع سنوات حكومة عبدإلاله بن كيران، وتندرج هذه الخطة حسب ما أوضحه رئيس الحكومة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي كانت التزمت بها الحكومة، وتراهن الحكومة المغربية عبر الخطة التي أشار إليها بن كيران على إعداد 500 ألف باحث عن فرصة عمل بهدف تحسين ظروفهم للتشغيل، هذا ما كشفت الخطة الجديدة المقرر أن تمتد إلى نهاية 2020[1].

ويعتبر هذا الهدف الرئيسي لمخطط تنمية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، التي تعود إليها الوساطة في سوق العمل بالمملكة، علما أن ذلك المخطط سيمتد بين 2016 إلى2020، ويراد من المخطط الجديد التوصل إلى إدماج 445ألف باحث عن فرص عمل، بالموازاة مع استفادة 20ألف مستفيد من برنامج التشغيل الذاتي الخاص بالشباب، وتطمح الوكالة إلى تأهيل حاملي الشهادات الذين يتعطلون عن العمل لفترات طويلة، كما تسعى لإتاحة أول فرص عمل للشباب من خريجي المعاهد والجامعات، وتخطط الوكالة من أجل الاضطلاع بما

1 – مصطفى قماس، مقالة بعنوان: **خطة لتشغيل 500ألف شاب في المغرب**، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk، تم الإطلاع يوم: 2016/04/18، على الساعة: 20:32، نشرت في: 2015/12/03، ص: 01.

التزمت به أمام الحكومة إلى التواجد في جميع أنحاء المغرب، والتشجيع على إنشاء صناديق جهوية ومحلية من أجل تحسين فرص العمل[1].

كما تم وضع إستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2020: معتمدة مقاربة تشاركية وذلك بهدف إنعاش العمل اللائق من خلال تحقيق نمو غني من حيث مناصب الشغل المنتجة والجيدة، والرفع من مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، وتعزيز المساواة في الولوج إلى مناصب الشغل وكذا تقليص التفاوتات الترابية في مجال التشغيل، حيث تم تحديد أربعة أهداف رئيسية[2]:

1- تعزيز خلق العمل اللائق والمنتج باتخاذ إجراءات على المستوى الماكرو اقتصادي والقطاعي للحفاظ على مناصب الشغل وتنميتها في القطاعات المنافسة من طرف الخارج، وذلك من أجل تعزيز تأطير المقاولات الصغيرة والمتوسطة وإنعاش إحداث مناصب الشغل في مجال الخدمات على المستوى الترابي والخدمات المقدمة للأشخاص وللمقاولات والخدمات البيئية.

2- تثمين الرأسمال البشري من خلال إجراءات لتسهيل ولوج النساء إلى مناصب الشغل وإحداث آليات لتكوين الشباب الذين غادروا الدراسة في وقت مبكر وتعزيز قابلية التشغيل لدى العاطلين عن العمل وتنمية التكوين المستمر لفائدة جميع فئات العمال وتنمية التكوين بالتناوب والتكوين بالتمرس وتحسين التوجيه على مستوى المؤسسات التعليمية.

3- تقوية البرامج النشيطة للتشغيل والوساطة في سوق الشغل عبر توسيع خدمات التشغيل لفائدة مختلف فئات الباحثين عن الشغل وأن يستفيد منها على الخصوص النساء غير النشيطات والأشخاص في وضعية إعاقة وساكنة العالم القروي، وسيتطلب ذلك تطوير شراكات في مجال الوساطة في التشغيل بين القطاعين العام والخاص ومع الفاعلين الجمعويين بتنسيق مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

4- تحسين حكامة سوق الشغل من خلال تطوير الإطار التنظيمي المنظم لعلاقة الشغل والوساطة في سوق الشغل من أجل ملاءمتها مع الهدف التنموي للتشغيل المتمثل في توفير حماية أفضل للعمال في وضعية هشة وتيسير ولوج المرأة إلى سوق الشغل وتشجيع تشغيل الشباب من قبل المقاولات، هذا بالإضافة إلى تأهيل الإطار المؤسساتي للحكامة على المستوى المركزي والترابي، من خلال إحداث لجان وطنية وجهوية ومحلية للتشغيل تضم جميع الشركاء والفاعلين وتتمتع بالقدرة على التخطيط واتخاذ القرار.

---

1 – مصطفى قماس، مقالة بعنوان: **خطة لتشغيل 500ألف شاب في المغرب**، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk، تم الإطلاع يوم: 2016/04/18، على الساعة: 20:32، نشرت في: 2015/12/03، ص: 01.

2 – مقالة بعنوان: **الحكومة وضعت إجراءات جديدة لإنعاش التشغيل**، على الرابط: http://www.akhbarona.com/economy/153708.html، تم الإطلاع يوم: 2016/05/15، على الساعة: 18:51، نشرت في: 2015/02/03، ص: 01.

المبحث الثالث: المخططات الاقتصادية التنموية في تونس

عانت تونس من ظاهرة البطالة ومشكلة التشغيل منذ حصولها على الاستقلال السياسي سنة 1956 حيث ترك الإرث الاستعماري بطالة كبيرة وإختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وللخروج من هذا الوضع عملت على وضع مجموعة الإجراءات شاملة من أجل التغيير وإصلاح هياكل الاقتصاد وإحداث نوع من التوازن بين القطاعات الاقتصادية، توجهت تونس في نهاية الثمانينات إلى الإصلاح الاقتصادي الشامل، نتيجة العديد من الظروف الاقتصادية التي أدت إلى تدهور التنمية وأداء الاقتصاد، ولجأت للإصلاحات لحل مشكلات الاقتصاد الوطني وترشيد إدارته وتحسين كفاءة استخدام موارده .

المطلب الأول: الاقتصاد التونسي ووضعية البطالة والتشغيل

يصنف الاقتصاديون المراحل التي مرّ بها الاقتصاد التونسي بعد الاستقلال، أي منذ سنة 1956إلى ثلاث مراحل رئيسية:

1- مرحلة التأميم: استمرت هذه المرحلة 6سنوات وانتهت سنة 1961، خلال هذه المرحلة تم تحرير الاقتصاد من السيطرة الفرنسية التي كانت تشجع على الصناعة الاستخراجية والزراعة وأهملت القطاعات الأخرى، وأول ما قامت به السلطات التونسية السيطرة على القطاع البنكي سنة1958، وتأميم شركات الكهرباء والغاز والماء والنقل ما بين 1959 و1960 [1].

2- مرحلة الاشتراكية: استمرت هذه المرحلة 9سنوات من سنة 1962إلى 1971، حيث اتخذ فيها الاقتصاد التونسي منحنى اشتراكيا وسميت **"تجربة التعاضد"**، وقامت هذه التّجربة على إلغاء ملكيّة واستغلال الأرض من قبل الخواص (لضعف قدرتهم على تطوير فلاحتهم)، وتعويضها بالملك ية الجماعيّة والاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحيّة، وفي ماي 1964، تمّ انتزاع أراضي المعمّرين (المزارع التي كانت لا تزال بحوزة الأجانب الفرنسيون والايطاليون) وتحويل ملكيّتها للدولة ، وتشير الإحصائيّات إلى أن الأراضي الجماعية أو ما يعرف بالتعاضديات سنة 1969بلغت نسبة 90٪ من مجمل الأراضي [2].

1- رشيد هولي، مرجع سابق، ص: 76.

2- رمضان بن إبراهيم، **الفقر والتّنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة (دراسة حالة تونس)، المؤتمر العالمي التّاسع للاقتصاد والتّمويل الإسلامي(ICIEF)**، إسطنبول تركيا، 09-11 سبتمبر 2013، ص: 07.

في هذه المرحلة اتجهت السلطات إلى توسيع نشاطها الاقتصادي في جميع القطاعات وذلك من خلال توسيع الرقابة وإنشاء وزارة التخطيط والمالية، وإتباع سياسة التخطيط أولها كان(1962-1971) وتشجيع الاستثمار المحلي لتخفيف التبعية لرؤوس الأموال الخارجية، كما اعتمدت تونس في بداية الستينيات، على نموذج اقتصادي لإحلال الواردات الزراعية والصناعية، وتحويل المادة الأولية الخام المنتجة محليا وتصديرها (الفوسفات، الحلفاء، الحديد والرصاص..)، وقد شرعت في إنجاز عدد من الوحدات الصناعية المؤجهة لصناعة المواد الاستهلاكية مثل المنسوجات والمواد الغذائية، والهادفة لخلق فرص شغل والتقليص من البطالة ، هذه المنجزات عرفت محدوديتها منذ البداية، نظرا لانخفاض الطلب الداخلي بفعل انخفاض الأجور ونقص التشغيل، وكذا انخفاض القدرة الشرائية، خاصة بالريف التونسي حيث كانت أسعار المواد الزراعية منخفضة وأسعار المواد المصنعة مرتفعة عموما ونظرا كذلك إلى اعتماد هذه المشاريع على التمويل الخارجي، حيث أدى اللجوء إلى قروض التموين إلى اختيار تكنولوجيا عالية لم تؤدي إلى خلق مناصب شغل كثيرة، فخلال الستينيات خلق مناصب الشغل لم يتعدى 13.000 منصب سنوياً، أي أن ذلك لم يحقق سوى 50 ٪ من فرص الشغل اللازمة ، وبالرغم من السياسة التي كانت معتمدة لتشجيع اليد العاملة على الهجرة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى التخفيف من مشكل البطالة الذي بقي مطروحاً بحدة[1].

3- مرحلة الرأسمالية المقيدة(1970-1981): بدأت الدولة في هذه المرحلة تشجع على إنشاء المؤسسات الخاصة، بعد صدور التقرير السلبي عن المؤسسات العمومية من طرف البنك الدولي والإقرار بعجزها عن قيادة التنمية المحلية بمفردها، وتركزت اهتمامات القطاع الخاص في هذه المرحلة حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كصناعة الأغذية والملابس وفي قطاع السياحة [2]، قد أصبح القطاع الصناعي أهم مشغل بالاقتصاد فقد وفر في السبعينات 45٪ من جملة مواطن الشغل التي وقع توفيرها بين 1977-1981، وقد أصبحت نسبة اليد العاملة في الصناعة تمثل في بداية الثمانينات 22٪ من اليد العاملة الإجمالية في الاقتصاد التونسي [3]، كما تعزز أداء الاقتصاد التونسي بإنشاء نظام الحوافز الاستثمار الأجنبي عام 1971م، الذي منح عدة حوافز ضريبية ومالية للمستثمر الأجنبي، كما شهدت هذه الفترة اضطرابات اجتماعية بشكل كبير نتيجة تخفيض أجور العمال، وباشر الإتحاد العام التونسي للشغل في تنظيم الإضرابات والاحتجاجات ضد ارتفاع معدلات البطالة حتى وصلت ذروتها

1 – أحمين شفير، مرجع سابق، ص ص: 239، 240.

2 – رشيد هولي، مرجع سابق، ص: 77.

3- حكيم بن حمودة، **الأزمة الاقتصادية ونقد السياسي في تونس**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 1997، ص: 93.

يوم الخميس 26 جانفي 1978 يوم الإضراب العام الذي نظمه الاتحاد وواجهته الحكومة حينئذ بشكل دموي، حيث قتل فيه المئات من العمال[1].

واستمر الاقتصاد التونسي في هذا النهج، وم رّ بأزمات اقتصادية أشدها التي حدثت خلال الفترة 1982-1986، كما بدأ تدهور سوق العمل في تونس أثر بروز الأزمة الاقتصادية وما ترتب عنها من مشاكل تمويلية، ففي سنة 1984 بلغت نسبة البطالة15٪ مقابل10٪ في نهاية السبعينات[2].

كما وضعت الحكومة التونسية مخططا للتنمية سنة 1982 نظراً لتأثرها بالأزمة العالمية واتبعت سياسة تقشفية من خلال تقليل النفقات وزيادة الضرائب الجمركية وغير الجمركية بهدف تقليل الواردات وحماية الإنتاج الوطني، إلا أن تونس وقعت في الأزمة المالية نتجت عنها أزمة اقتصادية واضطرابات اجتماعية، مما دفعا إلى انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وإتباع برامج وسياسات التثبيت والتكييف[3].

كما عرفت أيضا المؤشرات الاقتصادية تطورات خلال الفترة 1982-1985والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-22): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1982-1985

السنوات / البيان	1982	1983	1984	1985
العجز أو فائض في الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي	*-2,6	*-8,2	*-7,6	*-7,7
مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	3,77	4,06	4,09	4,9
خدمة الدين إلى الصادرات (٪)	15,6	19,3	22,7	24,8
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0,64	0,61	0,41	0,24
معدل النمو الاقتصادي (٪)	-	7,3	5,4	-0,4

المصدر: عبد الباقي روابح، «**المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006)، ص:262.

* عجز في الموازنة العامة.

1 – رمضان بن ابراهيم، مرجع سابق، ص: 08.

2– قويدر بوطالب، مداخلة بعنوان: **الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في الدول المغرب العربي** ، ندوة حول : متطلبات التنمية في الشرق الأسود (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 24-26 سبتمبر 1996، الإسماعيلية، مصر، ص: 225.

3 – رشيد هولي، مرجع سابق، ص: 77.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية ومخططات التنمية في تونس

شرعت تونس منذ سنة 1986 في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة آنذاك، حيث صادف ذلك المخطط السابع للتنمية واعتمدت هذه الإصلاحات من أجل تطوير ميكانيزمات سوق والتحضير للانفتاح اقتصادها والخروج بأهداف رئيسية تتمثل في تطوير روح المبادرة الخاصة وخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة للمواطنين.

1- الأهداف العامة للبرنامج الإصلاح الاقتصادي:

يمكن تصنيفا الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين[1]:

1.1- الأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها:

- إيقاف تدهور الوضع وتوفير الظروف الكفيلة بإعادة بعث الإنتاج وذلك في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة؛

- بالنسبة للمالية العامة فالعمل انصب على إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى؛

- بالنسبة للموارد الخارجية فقد تم وضع برنامج عاجل يهدف إلى تعبئة المصادر الخارجية بشرط مسيرة حيث يتضمن هذا البرنامج 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك العالمي، و 85 مليون دولار من إيطاليا.

2.1- الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى:

- فيما يتعلق بالأسعار فقد تم إقرار تحرير الأسعار بالنسبة للقطاعات التي تتميز بوجود منافسة كافية في السوق الداخلية؛

- إعادة النظر في نظام تحديد الأسعار للسلع التي تمتاز بضعف المنافسة في مرحلة أولى وذلك تمهيدا لتحريرها في مرحلة لاحقة؛

1- عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص ص:189،190.

– أما التجارة الخارجية عملت على إصلاحها وذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية وذلك من خلال تحريرها، أيضا التخفيض التدريجي من القيود المسلطة على الواردات وصولاً إلى تحريرها الكلي سنة1991، كذلك ضبط الرسوم المفروضة على الواردات؛

– تطبيق سياسة الأجور المرنة؛

– رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع والتخفيض من حجم الإعانات؛

– التحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق معدلات فائدة حقيقية؛

– تخفيض سعر صرف الدينار التونسي بـ10٪ لتشجيع الصادرات التونسية من السلع والخدمات؛

– أما بالنسبة الاستثمار تضمن البرنامج تقديم امتيازات للشركات العاملة في القطاع التصدير مع إلغاء ترخيص المسبق من طرف الإدارة التي أصبح دورها ينحصر في دراسة المشاريع المعروضة عليها ومدى مطابقتها وشروط الامتياز التي ينص عليها قانون الجديد للاستثمار على أن يطبق ذلك على القطاع الصناعي أولاً ثم القطاعات الأخرى لاحقا، وهذا فضلا على وضع برنامج خوصصة [1]، وقد تم وضع الإطار القانوني لعملية الخوصصة في تونس سنة1987، وتم تعديله في سنة 1989وأهم ما نص عليه هذا القانون مايلي[2]:

– تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن مساهمة في المؤسسات العمومية؛

– إدماج أو إنفصال المؤسسات التي تملك فيها الدولة مساهمة مباشرة؛

– التحكم في الإمتيازات التي تستند إلى العمال الذين يرغبون في المساهمة في رأس مال المؤسسة؛

2– البرامج التنموية: سعت تونس على وضع مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الرفاه للمجتمع وتمكينهم من الحصول على الحاجات الأساسية.

1.2– المخطط العاشر (2001-2006): انطلق المخطط التنموي العاشر في محيط شهد تحولات عميقة على الصعيدين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد العالمي تميزت هذه الفترة بتسارع التطورات في اتجاه العولمة، وتميزت بداية هذا المخطط بتباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001، أما على الصعيد المحلي فقد شهدت

1– نفس المرجع، ص: 190.

2– عبد القادر صافي، مرجع سابق، ص: 62.

تونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية أكسبت الاقتصاد التونسي مزيدا من التنوع والفاعلية بتكريس آليات السوق، ولقد وضعت من خلال هذه المخطط مجموعة من الأهداف في كل قطاع هي[1]:

1.1.2– قطاع الفلاحي: أخذت الإستراتيجية الظروف المناخية بعين الاعتبار بسبب التذبذب في سقوط الأمطار، ويهدف البرنامج إلى بلوغ نسبة نمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.5٪ وهو ما يستدعي مبلغ 4850 مليار دينار تونسي كاستثمارات في القطاع، وهدف المخطط إلى زيادة المناطق المسقية إلى 30ألف هكتار.

2.1.2– قطاع السياحي: تعتمد تونس على السياحة كمورد اقتصادي هام، حيث بلغت الاستثمارات في القطاع حوالي 1800 مليار دينار.

3.1.2– المحروقات: يهدف المخطط إلى تدعيم احتياطي الموارد البترولية من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال مع مواصلة مجهودات التنقيب بإنجاز حوالي 60عملية إستكشافية جديدة.

4.1.2– الكهرباء: ترتكز الجهود الاستثمارية في هذا القطاع على:

- إنجاز المولد الكهربائي برادس 2؛
- الشروع في إنجاز مشروع جديد بغنوش بإستثمارات قدرت بـ207 مليار دينار تونسي؛
- تزويد 336 ألف مشترك جديد منهم 78 ألف في المناطق الريفية.

5.1.2– النقل: بلغ الاستثمار في هذا المجال حوالي 16٪ من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط وأهمها:

- كهربة خط السكك الحديدة تونس– برج السديرة بكلفة 180 مليار دينار تونسي؛
- إقتناء طائرتين لشركة الطيران الجديد بكلفة 49 مليار دينار تونسي؛
- إنجاز مطار بمنطقة النفيضة بكلفة 500 مليار دينار تونسي.

6.1.2– الإتصالات: من أهم الأهداف هي:

1– مراد رحال، «**التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010**»، (مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص ص: 63، 64.

- بلوغ كثافة هاتفية تقدر بـ52 خطا لكل 100 ساكن؛

- بلوغ حوالي 2 مليون و200 ألف مشترك للهاتف الثابت و3 ملايين مشترك للهاتف النقال.

كذلك وضعت تونس أهم الخطط خلال هذه الفترة تشمل[1]:

* سياسة التجارة الخارجية: يهدف المخطط العاشر إلى دفع التصدير، ووضع آليات كفيلة بدخول أسواق جديدة، كما تم الإنطلاق في الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي في المجال الفلاحي بداية من 2001 والذي تحصلت تونس بموجبه على امتيازات جديدة منها الرفع من صادرات زيت الزيتون إلى 115 ألف طن سنويا.

* دعم النمو وتعزيز دور القطاع الخاص: يهدف البرنامج إلى الوصول إلى معدل النمو في جميع القطاعات يصل إلى 5٪ ، والرفع من نسبة الاستثمار إلى 26.3٪ من الناتج وتستهدف الخطط المجالات التالية[2]:

-العمل على جعل تونس مركزا ماليا دوليا إقليميا من خلال تطوير الخدمات المالية والتأمين؛

-العمل على جعل تونس قطبا للعاج والاستشفاء على صعيد منطقة المتوسط؛

-دراسة إمكانية أن تكون تونس قطبا للتعليم العالي على المستوى العربي والإفريقي.

2.2- المخطط الحادي عشر 2007-2011: تأخذ التقديرات المخطط الحادي عشر بالأساس على الإنجازات التي تحققت في البرنامج السابق، حيث أعد المخطط من أجل استكمال المشاريع التي مازالت في طور الإنجاز وبرمت مشاريع جديدة، وتتسم فترة المخطط الحادي عشر بتعميق الإصلاحات وتسريع نسقها وفقا للمحاور الأساسية التالية[3]:

- تمتين الاقتصاد وتأمين صلابته وتعزيز اندماجه الناجع في الاقتصاد العالمي بهدف رفع قدرته على تحقيق نسق أسرع للنمو.

- تثبيت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان تواصل النمو واستدامته وضمان التوازن بين الفئات والجهات والأجيال.

1- وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: **المخطط العاشر(2001-2006)**، تونس، ص: 158.

2 – نفس المرجع، ص:132.

3 – وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: **المخطط الحادي عشر(2007-2011)**، المجلد الأول، تونس، 2006، ص ص: 80، 101.

– تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبني على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو والارتقاء بطاقة الاقتصاد التشغيلية وملاءمتها مع هيكلة طلبات الشغل الجديدة؛

– دعم الاستثمار في رأس المال البشري قصد الارتقاء بمساهمته في النمو وجعله المحرك الرئيسي للتنمية؛

– اعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات تطوير هيكلة الاقتصاد أي تنويعه والارتقاء بحصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للكفاءات.

حدد هدف النمو لفترة المخطط الحادي عشر بمعدل 6.1 ٪ في السنة من المؤمل أن يساهم في إحداث 412 ألف موطن شغل جديد أي بمعدل 82.4 ألف موطن شغل في السنة، وسيسمح نسق النمو المستهدف من تجسيم الهدف الرئاسي المتمثل في بلوغ الدخل الفردي 5000 دينار سنة 2009 ليصل إلى 5753 دينار سنة 2011 بما يمكن من الارتقاء بمؤشر اللحاق من 29.9 ٪ حاليا إلى 46.7 ٪ في موفى المخطط الحادي عشر، كما سيسمح نسق إحداثات الشغل المستهدف من تحقيق نسبة تغطية للطلبات الإضافية للشغل بمعدل 93.6٪ خلال المخطط الحادي عشر مقابل 92.1 ٪ خلال فترة المخطط العاشر بما يمكن من تخفيض نسبة البطالة من 14.3 ٪ سنة 2006 إلى 13.4٪ سنة 2011.

3.2– المخطط الثاني عشر 2011-2014: يهدف هذا المخطط إلى تجسيم البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" الذي يطمح إلى الدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسيرة اللحاق بالدول المتقدمة وذلك من خلال الوصول بالدخل إلى 7000 دينار والنزول بالفقر إلى المستوى الأدنى وإحداث 425 ألف موطن شغل لتغطية كامل الطلبات الإضافية بإحداث نقلة نوعية لإستراتيجية التنمية تمكن من توفير أفضل الظروف لتيسير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو وترسيخ ثقافة التجديد وتعزيز القدرة على امتلاك المعارف والتكنولوجيات الحديثة وذلك وفقا للمحاور[1]:

–تطوير هيكلة الاقتصاد؛

–دعم القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية؛

–تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

1– وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: **المخطط الثاني عشر للتنمية (2011–2014)**، المجلد الأول، تونس، 2009، ص ص: 73، 74.

-المحافظة على التوازنات المالية؛

-الاستثمار في رأس المال البشري؛

-إرساء مقومات الاقتصاد البيئي؛

-دفع التنمية الجهوية.

4.2- مخطط التنمية 2016 -2020: جاء هذا المخطط بمبدأ إرادة قوية وفاعلة لتحقيق العدالة والرخاء بتكريس الحوكمة الرشيدة، حيث تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر تتميز بالتحول النوعي الذي طبع خياراتها التنموية استجابة لمطالب ثورة الحرية والكرامة التي ترجمت بوضوح الإرادة الشعبية الراسخة للقطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتفرقة والتهميش، ويهدف هذا المخطط إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية، ويركز أيضا على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق نمو إدماجي مستدام يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل ويعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق السلم الاجتماعي ويعزز نجاعة السياسات العمومية، وأهم محاور التي جاء بها هذا المخطط هي[1]:

1.4.2- الحوكمة الرشيدة والإصلاحات: تعيش تونس منعرجا جديدا يتمثل في تطور المشروع المجتمعي وإرساء منوال تنموي جيد، وكشرط أساسي لتكثيف حظوظ النجاح والتسريع في الانجاز حتى يرجع الأمل في المستقبل لشباب البلاد، لابد من العمل على مقاومة الفساد وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير حظوظ النجاح لكل المواطنين عبر تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة والتسريع في برنامج الإصلاحات الذي انطلق منذ سنة 2012.

2.4.2- من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري: تتمتع تونس بتموقع جغرافي استثنائي، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة المتوسطية الرابطة بين الغرب والشرق، وموارد بشرية ذات محتوى معرفي عالي، يضع البلد قادرة اليوم أن تمر من اقتصاد معبرا دوليا" **اقتصاد ذو كلفة ضعيفة** "إلى" **محور اقتصادي عالمي** " ذو قيمة مضافة عالية وإنتاجية تسمح بالتنافس الجدي الإقليمي في العديد من القطاعات.

1- الجمهورية التونسية، **مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016-2020)**، 15 سبتمبر 2016، ص ص: 41، 43.

ويتمثل المقياس بالارتقاء بنسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو تكلفة قدرة تشغيلية عالية وأيضا دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال ودعم المجهود التصديري وتعميق الإندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية من خلال [1]:

- الإرتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من 20٪ من الناتج سنة 2015 إلى بنسبة30٪ في سنة 2020؛

- الحد من كلفة اللوجستية من 20٪من الناتج سنة 2015 إلى 15٪ سنة 2020؛

- توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة من 420 كلم إلى 1200 كلم في أفق 2020؛

- التقليص من نسبة البطالة من 15 ٪ سنة 2014 إلى حدود 11٪ سنة 2020خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالمناطق الداخلية؛

- تحسن ترتيب تونس لتحتل المرتبة 40 سنة 2020 حسب تقرير ممارسة العمال الصادر عن البنك الدولي مقابل المرتبة 60 حاليا؛

- الترفيع بنسبة 50٪ بالنسبة للاستثمار العمومي (ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية)؛

- الإرتقاء بنسبة 50٪ الإستثمار الجملي إلى 25٪ من الناتج سنة 2020.

3.4.2– التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي: لقد جعلت تونس من الإنسان محور السياسة التنموية وهدفها الأسمى ووسيلتها المثلى ويرمي هذا المخطط إلى الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات رفيعة وإلى التحسين المتواصل لجودة الحياة[2].

4.4.2– تجسيم طموح الجهات: ويتمثل الهدف من إرساء وتجسيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية الدامجة والشاملة إلى الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نموا والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة30٪ في أفاق سنة2020 [3].

1 – الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، **وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016-2020)**، 9 سبتمبر 2015، ص ص: 15، 16.

2 – الجمهورية التونسية، **مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)**، مرجع سابق، ص: 56.

3– نفس المرجع، ص: 75.

5.4.2– الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية المستدامة: تتمثل أهدافه في[1]:

– تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم البيئة؛

– حماية البيئة والوسط الطبيعي؛

– ترشيد استهلاك الطاقة؛

– إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيده.

المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة

تأثرت مستويات التشغيل في تونس سلبا كما هو الشأن بالنسبة لكل البلدان التي اتبعت برامج التصحيح، فرغم فترة الإنتعاش الكبير التي عرفها الاقتصاد التونسي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية إلا أن النتائج المحققة في سوق العمل لم تكن بنفس مستوى النتائج الاقتصادية المحققة، رغم الزيادة السنوية لعدد مناصب العمل كما تؤكد بيانات المخطط الثامن للتنمية، حيث تم خلال العشرية الثامنة من القرن الماضي أي فترة المخطط السادس والسابع من إنشاء حوالي 404000 منصب عمل موزعة كالتالي[2]:

– 200 ألف منصب عمل خلال المخطط السادس؛

– 204 ألف منصب عمل خلال المخطط السابع الذي يصادف فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

ورغم الجهد المبذول إلا أن مختلف القطاعات الاقتصادية عجزت على امتصاص الطلب الإضافي للعمل الذي يزداد سنويا بـ67 ألف يتم تلبية في المتوسط 60٪ منها، أي خلق 40 ألف منصب عمل في المتوسط سنويا، هذا فضلا عن خوصصة المؤسسات في إطار تدابير البرنامج والهادفة إلى إعادة النظر في دور الدولة وفي وسائل تدخلها في النشاط الاقتصادي ومنح القطاع الخاص بإعتباره القطاع الكفء أهمية أكبر لقيادة عملية التنمية، لذا فإن معظم البلدان التي اعتمدت مثل هذه التدابير وجدت نفسها منجرفة نحو زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص بعد تصفية الجزء الأكبر للقطاع العام وما ينجز عن ذلك من آثار إجتماعية سلبية من بينها زيادة تفاقم مشكلة البطالة جراء عمليات التسريح الجماعي لعمال المؤسسات العمومية، وضمن هذا المنظور تم تسريح ما يقرب من

[1] – الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، **وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016-2020)**، مرجع سابق، ص: 20.

2 – عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص ص: 197، 198.

74900 عامل لتزداد مشكلة البطالة تعقيدا، حيث تؤكد البيانات الرقمية المتاحة أن معدل البطالة انتقل من 13,1٪ سنة 1984 إلى 15,3٪ سنة 1989 لتتجاوز سقف 15,8٪ سنة 1993لتترجع فيما بعد إلى مستويات14,9٪ و14,3٪ خلال سنتي 2002 و2003 على التوالي.

الجدول رقم (02-23): مقارنة بين هيكل الانتاج وهيكل العمالة سنة 1989و1991 (الوحدة:(%)

البيان	الزراعة		الصناعات المعملية		الصناعة غ المعملية		الخدمات		الخدمات الادارية	
السنوات	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991
هيكل الانتاج	17	20	19	19	18	15	26	27	16	15
هيكل العمالة	29	26	23	24	12	10	22	25	14	15

المصدر: فطيمة حفيظ،، «**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)** »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص: 155.

يتضح من البيانات أعلاه أن[1]:

– هيكل الإنتاج لم يتغير كثيرا حيث أن القطاع الزراعي زادت أهميته النسبية بـ 3٪، وإذا كانت الصناعات المعملية بقت ثابتة من ناحية الإنتاج فإن الصناعات غير معملية فقدت ثلاثة نقاط مئوية أما بالنسبة للقطاع الخدمي فقد بقى نسبيا ثابتا؛

– بالنسبة للقطاع الزراعي في الوقت الذي فقد فيه ثلاثة نقاط مئوية من ناحية العمالة إرتفع الإنتاج بنفس النسبة ومرد ذلك للاستغلال العقلاني للموارد وذلك من خلال إستخدام الوسائل المتطورة من جهة بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية خلال هذه السنة؛

– الصناعات غير معملية والصناعات المعملية نلاحظ أنه في الوقت الذي بقت الأولى ثابتة من ناحية الإنتاج إرتفعت بنقطة مئوية من ناحية العمالة وهو ما يفسر بالاتجاه العام لتبني أسلوب كثيف العمل بسبب إرتفاع تكاليف رأس المال في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والتحرير المزدوج للأسعار والتجارة الخارجية، في حين عرفت الصناعات غير معملية انخفاضا من ناحية الإنتاج ومن ناحية العمالة.

يعد التشغيل وتحسين ظروف العيش وترشيد عمل الإدارة العامة من أكبر إنشغالات العديد من البلدان العربية كتونس ومصر واليمن وغيرها، لذلك تعد هذه المسائل من أهم المطالب التي نادت بها شعوب هذه البلدان في الفترة الأخيرة، مما نتج عنه فتح الباب أما تحولات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها في تاريخ العربي المعاصر.

1– فطيمة حفيظ ،، «**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب**) »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص: 155.

1- معدل النشاط الاقتصادي: يقدر العدد الإجمالي للسكان بتونس في سن النشاط الاقتصادي(الفئة العمرية15 سنة فما فوق) بـ 8.1مليون تقريبا في أواخر سنة 2010 مقابل7.9 مليون سنة2009، مسجلاً بذلك زيادة تبلغ 107آلاف شخص بين السنتين، أي بنسبة زيادة تقدر بـ1.61٪ في حين لا تتجاوز نسبة النمو لمجمل السكان خلال نفس الفترة 1.06٪ والجدول التالي يبرز مدى ازدياد عدد السكان في سن النشاط حسب الجنس[1].

جدول رقم (02-24): يوضح تطور عدد السكان في سن النشاط حسب الجنس (2005-2010)

الوحدة (بالآلاف)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإناث	3652.1	3727.2	3798.4	3868.8	3923.1	3969.1
الذكور	3730.6	3798.7	3878.3	3937.3	4008.8	4069.1
المجموع	7382.7	7525.9	7676.7	7806.1	7931.9	8038.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء: المسح الوطني حول السكان والتشغيل، ديسمبر2010، ص: 10.

2- معدلات البطالة: بالرغم من تجديد المنهجية المتبعة من مؤسسات الإحصاء بتونس في إعداد مؤشرات التشغيل، أخذ في الإعتبار المسجلين فقط من العاطلين عن العمل والباحثين حقيقة عن شغل، فإن نسبة البطالة خلال سنة2010 متجاوزة 13٪ كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (02-25): عدد العاطلين ونسبة البطالة من سنة 2005 إلى 2010

الوحدة (بالآلاف)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد العاطلين	432.4	429.7	436.4	448.4	490.3	491.8
نسبة البطالة(٪)	12.9	12.5	12.4	12.4	13.3	13

المصدر: التقرير العربي الثالث حول: التشغيل والبطالة في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 2012، ص: 132.

1- التقرير العربي الثالث حول: **التشغيل والبطالة في الدول العربية**، جمهورية مصر العربية، 2012، ص: 131.

من خلال الجدول تجدر ملاحظة زيادة عدد العاطلين عن العمل من 432.4 ألف في سنة 2005 إلى 491.8 سنة 2010 منهم 300.3 ألف من الرجال و 191.5 ألف من النساء، وتكون بذلك نسبة البطالة في حدود 11٪ تقريبا للرجال و19٪ للنساء.

ولقد كشفت احتجاجات جانفي 2011 عن مدى عمق موضوع التشغيل وحدّة أزمة بطالة الشباب وحالة اليأس التي يعاني منها أكثر من 140 ألف صاحب شهادة عليا بسبب عدم حصولهم على موطن شغل، وقد زاد في تأزّم هذا الوضع فقدان الآلاف من مواطن الشغل جرّاء عمليات إتلاف وحرق لمؤسسات اقتصادية ورجوع ما لا يقلّ عن 76 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا.[1]

جدول رقم (02-26): نسبة البطالة(٪) حسب الجنس 2007-2012

البيان	ماي2007	ماي2008	ماي2009	ماي2010	ماي2011	نوفمبر2011	فيفري2012	ماي2012
الذكور	11.3	11.2	11.3	10.9	15.0	15.4	14.9	14.6
الإناث	15.3	15.9	18.8	18.9	27.4	28.2	26.6	25.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/05/10، على الساعة: 11:56، ص:01.

من خلال الجدول تقدر نسبة البطالة لدى الذكور في الثلاثية الثانية لسنة 2012 بـ14.6٪ مقابل 15.0 في الثلاثي الثاني لسنة2011 و14.9 في الثلاثي الأول لسنة2012، وبـ25.6 لدى الإناث مقابل27.4 في الثلاثي الثاني لسنة2011، و26.6 في الثلاثي الأول لسنة 2012.

وتعدّ الإناث من حاملي شهادات التعليم العالي أكثر عرضة لظاهرة البطالة من نظرائهم من الرجال حيث يشير الرسم التالي إلى أنه خلال شهر ماي 2012، بلغت نسبة البطالة لدى الإناث من حاملي الشهادات العليا 40.2٪ مقابل 15.8٪ لدى الذكور، أي بفارق يقدر ب 24.4 نقطة، وفي المقابل سجل ارتفع في نسبة البطالة لدى من كل الذكور والإناث على التوالي 23.7 ٪ و 43.4 ٪ خلال شهر ماي من سنة 2011، حيث تمثل هذا الارتفاع في معدلات البطالة لدى الذكور والإناث خلال الفترة 2012/2011 الأعلى مقارنة مع السنوات السابقة.

1 – التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج دعم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية+ 20، جوان 2013، تونس، ص: 155.

شكل رقم (02-13): تطور نسب البطالة من بين حاملي شهادات التعليم العالي حسب الجنس (٪)

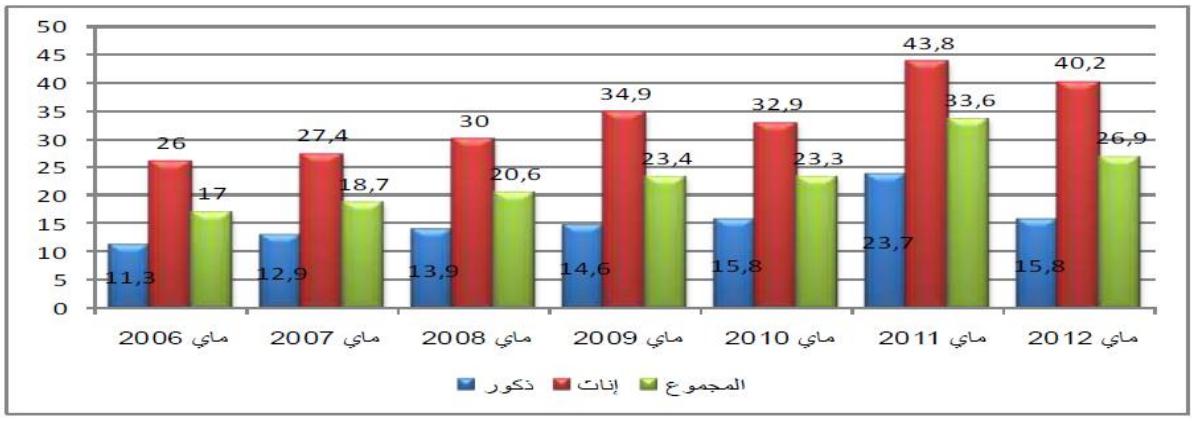

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/05/08، على الساعة: 7:30، ص:01.

جدول رقم (02-27): تطور نسبة البطالة(٪) حسب الولايات خلال شهر ماي من كل سنة

السنة	2007	2008	2009	2010	2012
تونس	11,8	13,0	11,2	14,2	20,4
أريانة	12,5	10,9	11,1	10,8	13,7
بن عروس	13,6	12,3	12,9	12,2	18,7
منوبة	15,9	15,0	16,2	15,3	25,5
نابل	8,7	7,5	10,6	14,4	13,3
زغوان	8,2	7,2	9,8	4,9	8,9
بنزرت	11,7	7,7	12,2	12,8	12,6
باجة	11,7	17,3	17,3	11,5	19,7
جندوبة	19,6	20,0	20,3	17,7	18,5
الكاف	15,3	12,1	12,4	12,4	12,1
سليانة	15,2	14,5	16,5	15,6	15,8
سوسة	11,1	15,2	15,3	13,0	15,9
المنستير	8,6	8,7	10,2	6,1	5,7
المهدية	15,3	12,3	15,0	12,2	17,7
صفاقس	9,4	10,1	10,5	7,4	11,7
القيروان	9,9	8,9	10,8	10,6	15,9
القصرين	18,0	25,6	18,6	20,7	26,2
سيدي بوزيد	8,3	6,3	11,3	14,7	29,4
قابس	14,9	15,0	15,6	18,1	23,2
مدنين	13,1	11,3	11,4	13,9	21,0
تطاوين	15,2	13,7	21,9	23,6	51,7
قفصة	17,6	23,2	21,1	28,3	26,7
توزر	24,8	28,1	19,9	17,0	28,4
قبلي	14,1	11,2	15,2	14,5	19,9
المجموع	12,4	12,4	13,3	13,0	17,6

المصدر: وزارة التكوين المهني والتشغيل، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013–2017، ص: 27.

يبرز الجدول المبين أعلاه الفوارق الشاسعة في نسب البطالة، حيث أنّ الفارق بين ولاية المنستير وتطاوين تقدر بـ43 نقطة خلال شهر ماي 2012، حيث وصلت نسبة البطالة في تطاوين 51,7٪ خلال سنة 2012، كما شهدت أيضا ولاية تونس ارتفاعاً في البطالة تقدر بـ20,4٪ في المقابل14,2٪ سنة 2011.

خلال الفترة 2011-2015 شهدت إ حداثات شغل محدودة ، حيث قدر معدل هذه الإحداثات بـ 25 ألف موطن شغل سنويا خلال الفترة 2011–2015 مقابل طلبات إضافية تقدر بحوالي 46 ألف سنويا خلال نفس الفترة مما أدى إلى ارتفاع البطالة خلال الخماسية الأخيرة مقارنة بسنة 2010ومعظم احداثات الشغل خلال الخمس السنوات الأخيرة متأتية من القطاع العام وتشير المعطيات إلى أن قطاع الخدمات مازال يستأثر بالنصيب الأكبر من العدد الإجمالي للمشتغلين وذلك بنسبة 51.7٪ خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، وقد مكن هذا القطاع من إحداث 159ألف شغل إضافي خلال الفترة 2011–2015 وشملت هذه الإحداثات بالخصوص قطاعي التجارة بما يقارب 78 ألف موطن شغل جديد و 69 ألف تم إحداثها في قطاع التربية والصحة والخدمات الإدارية.

تطور عدد السكان النشطين خلال الثلاثي الرابع من سنة 2015:

بلغ عدد السكان النشيطين 2010.8 ألفا خلال الثلاثي الرابع لسنة 2015، ويتوزع السكان النشيطون حسب الجنس إلى 2883.0 ألف رجل و1137.8 ألف إمرأة وهو ما يمثل على التوالي 71 ٪و28.3 ٪ من مجموع النشيطين[1].

جدول رقم (02-28): توزيع السكان النشطين حسب الجنس خلال الفترة 2013-2015

البيان	2013				2014				2015
	ث4	ث3	ث2	ث1	ث4	ث3	ث2	ث1	ث4
الذكور	2883.0	2873.5	2869.7	2880.1	28850.0	2885.0	2654.5	2879.9	2872.8
الإناث	1137.8	1130.7	1119.9	1129.2	1120.1	1120.1	1212.0	1118.4	1105.8
المجموع	4020.8	4004.2	3991.4	4000.0	4014.2	4002.0	3866.5	3978.6	3978.6

المصدر: نشرية إحصائية حول التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/05/08، على الساعة: 7:30،ص: 02.

1 – نشرية إحصائية حول التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/05/08، على الساعة: 7:30، ص: 02.

شكل رقم (02-14): نسبة البطالة (٪) بين الحاملين الشهادات العليا حسب الجنس 2013-2015

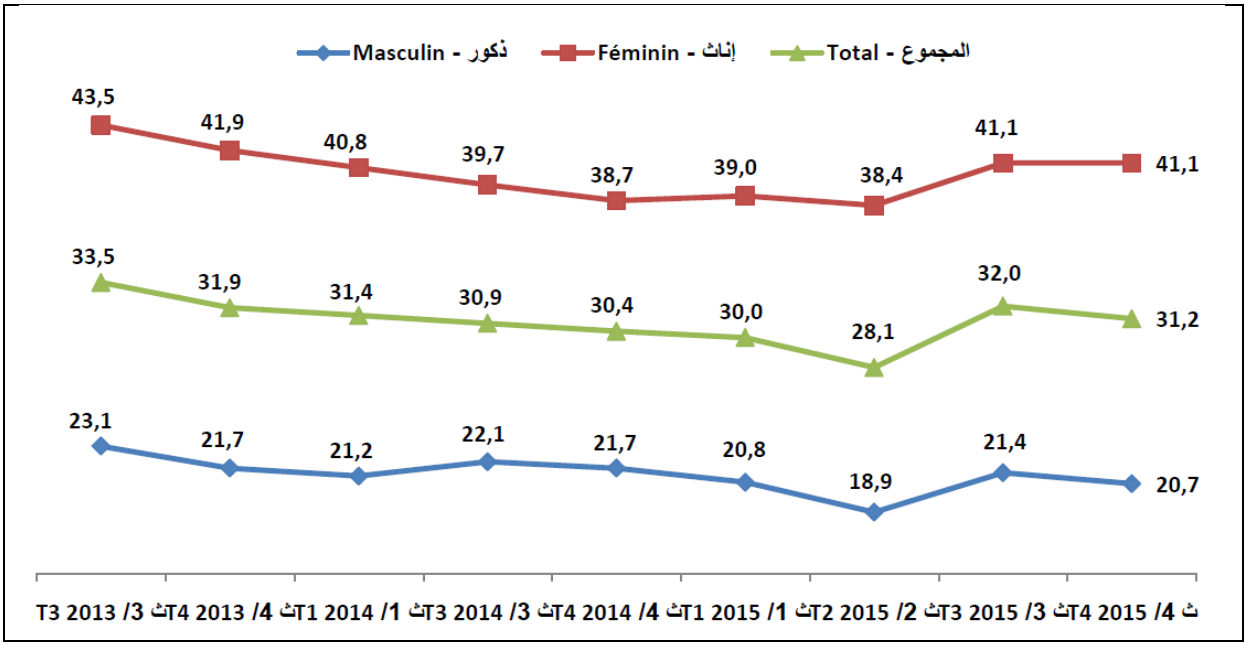

المصدر: نشرية إحصائية حول التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/05/08،على الساعة: 7:30، ص: 02.

وأما بخصوص نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا حتى هي عرفت تطور خلال سنة 2015، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 241.4 ألفا في الثلاثية الرابعة لسنة 2015 و242.0 ألفا في الثلاثية الثالثة لسنة 2015، وتقدر بذلك نسبة البطالة على التوالي بـ 31.2٪ و32.0٪،

المطلب الرابع: برامج وآليات دعم التشغيل ومكافحة البطالة في تونس

1- الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل: هي مؤسسة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1993 المؤرخ في 17 فيفري 1993المتعلق بإحداث الوكالة التونسية للتشغيل والوكالة التونسية للتكوين المهني، وهي تخضع لإشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل وتضطلع بـ[1]:

- تنشيط سوق الشغل وطنيا وجهويا ومحليا وقطاعيا خاصة عن طريق شبكة مكاتب التشغيل؛

- تطوير الإعلام حول التشغيل والكفاءات المهنية باتجاه المنشآت وطالبي الشغل؛

- تنفيذ برامج النهوض بالتشغيل وبإدماج الشباب التي تكلفها بإنجازها سلطة الإشراف؛

- تقديم المساندة الكفيلة بالنهوض بالمنشآت الصغرى وبالعمل الحر؛

1- الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn ، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24، ص: 01.

– القيام بالإعلام والتوجيه المهني لطالبي التكوين بغية إدماجهم في الحياة النشيطة؛

– تنظيم عمليات تشغيل اليد العاملة التونسية بالخارج والسهر على إنجازها؛

– تيسير إعادة إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم نهائيا.

وتستهدف خدمات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالخصوص:

– طالبي الشغل؛

– طالبي التكوين؛

– الراغبين في بعث مشاريع صغرى لحسابهم الخاص؛

– الفئات التي تلاقي صعوبات خصوصية في الاندماج في سوق الشغل، من ذلك العمال المسرحين لأسباب اقتصادية والمعوقين؛

– أصحاب المؤسسات الراغبين في توفير حاجاتهم من الموارد البشرية.

2–برنامج البحث النشيط عن شغل" أمل" [*] : هو برنامج إنطلق في سنة 2011والذي يهدف إلى تنمية القدرات الشخصية في مجال البحث النشيط والتواصل والتأقلم الاجتماعي والمهني واكتساب المهارات، إضافة لرسم مسلك مهني مشخص يسهل الإندماج في الحياة المهنية، في سنة 2012 تم تعويض هذا البرنامج ببرنامج **"التشجيع على العمل"** الذي يستهدف طالبي الشغل المتحصلين على شهادة جامعية أو على مؤهل التقني السامي والذي يهدف إلى تحسين تشغيلية المنتفعين به ومساعدتهم على تحديد وإنجاز مشروع مهني مشخص في إطار العمل المؤجر أو العمل المستقل من خلال متابعة دورات تأهيل تكميلي قصيرة الأمد وتربصات تطبيقية بالوسط المهني أو المشاركة في إنجاز مشاريع تنموية ذات صبغة اقتصادية واجتماعية ذات مصلحة عامة (أنظر الملحق01)[1].

3– برنامج فرصتي: هو مقاربة جديدة في علاقة طالب الشغل مع هياكل التشغيل بحيث لا يبقى عرض الشغل فقط هو نقطة الإطلاق لعملية الملائمة بين العرض والطلب، بل أصبح طالب الشغل أيضا عنصرا فاعلا في عملية

* جاء هذا البرنامج خلال الفترة الانتقالية التي ترأسها حمادي جبالي، وخلال فترة الحكومة المؤقتة برئاسة مهدي جمعة، والهدف من هذا البرنامج المسطر هو تخفيف الضغط على سوق الشغل وتوفير موارد رزق لطالبي الشغل والحد من الإحتقان التي تعيشها البلاد.

1– التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج دعم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية+ 20، مرجع سابق، ص: 161.

الوساطة من خلال نشأة علاقة تعاقدية بين مستشار التشغيل وطالب الشغل موضوعها الأساسي هو تدعيم القدرة التشغيلية لطالب الشغل من أجل بناء مشروع مهني، ويتمتع المنتفع ببرنامج فرصتي بمرافقة مشخصة سواء في مرحلة تحديد وبناء مشروعه المهني بحيث يتلاءم مع رغباته وإمكانياته وطاقاته من جهة، ومع حاجيات الاقتصاد ومتطلبات سوق الشغل من الكفاءات من جهة أخرى، ومن أهم أهداف هذا البرنامج هي[1]:

- توفير مرافقة مشخصة في تحديد المشروع المهني المستقبلي ومساعدته على تحقيقه؛

- توفير تكوين تكميلي في اللغات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المهارات الحياتية، أو في اختصاصات تقنية أخرى وذلك حسب المشروع المهني والحاجيات المشخصة؛

- تحسين كفاءات ومهارات طالب الشغل بصورة مستمرة؛

- التأقلم مع حاجيات سوق الشغل والمؤسسات لتسيير النفاذ إلى عمل مؤجر أو عمل مستقل؛

- أما الهدف الكمي هو 50 ألف سنة 2016 مع بلوغ هدف 120 في أخر سنة 2017.

4- برنامج صك تحسين التشغيلية (مرحلة تجريبية): تم في بداية 2013 يشمل هذا البرنامج مجموعة من الآليات تهدف إلى تمكين طالبي الشغل من مؤهلات ومهارات عبر المشاركة في عمليات مرافقة وتكوين تكميلي وتأهيل مهني قصد تيسير اندماجهم الشغل من مؤهلات ومهارات عبر المشاركة في عمليات مرافقة وتكوين تكميلي وتأهيل مهني قصد تيسير اندماجه اندماجهم في الحياة المهنية، وتتمثل آليات هذا البرنامج في[2]:

1.4- آلية التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل قصد الاستجابة إلى طلبات مشخصة مسبقا لمختلف القطاعات الاقتصادية: يتمثل البرنامج في تنظيم دورات تكوين أو تأهيل أو إعادة التأهيل مهني قصد الإستجابة لمتطلبات عرض الشغل تقدمت به مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بالقطاع الخاص وتعذرت الاستجابة له لعدم توفر الكفاءات المطلوبة في سوق الشغل، والفئات المعنية بها هي طالبو الشغل من ذوي الجنسية التونسية المسجلين بمكاتب التشغيل والعمل المستقل بصرف النظر عن المستوى التعليمي والشهادة والخبرة المكتسبة ، و مؤسسات القطاع الخاص والمهن الحرة والجمعيات.

1- الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع : http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13، ص: 01.

2 - الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع : http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13، ص: 01.

2.4– آلية التربصات التطبيقية بالوسط المهني تابع للقطاع الخاص أو الجمعيات: تمكن هذه الآلية المؤسسات التي تمت معالجة عروضها في إطار برنامج التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل قصد الاستجابة إلى طلبات مشخصة مسبقا لمختلف القطاعات الاقتصادية وعلى اثر تقييم مكتسبات المنتفعين عند نهاية الدورة من إجراء تربصات تطبيقية بالمؤسسة وذلك قصد تدعيم الجانب التطبيقي وتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم لتيسير إدماجهم بها، والفئات المعنية بها هي الشبان الذين انهوا حلقات التكوين المنجزة في إطار آلية التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل قصد الاستجابة إلى طلبات مشخصة مسبقا لمختلف القطاعات الاقتصادية ،كذلك المؤسسات التي انتفعت بآلية التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل المهني.

5– برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنية : يهدف تربص الإعداد للحياة المهنية إلى مساعدة طالب الشغل على اكتساب مهارات مهنية لتيسير إدماجه في الحياة النشيطة، وينتفع بهذا البرنامج طالبو الشغل لأول مرة من ذوي الجنسية التونسية المحرزون على شهادة تعليم عالي أو على شهادة معادلة منذ مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز مدة هذا التربص السنة الواحدة، ويمكن قضاء هذا التربص بالمؤسسات الخاصة وكذلك بالقطاع العمومي بمقتضى أمر شروط، ويتم في منتصف مدة التربص النظر في إمكانية إدماج المنتفعين بالمؤسسة المحتضنة وذلك بالتنسيق بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والمؤسسة والمنتفع، وتسند الوكالة للمتربص منحة شهرية مقدارها 150 دينار تونسي طيلة كامل فترة العقد، كما تسند المؤسسة المحتضنة وجوبا للمتربص منحة تكميلية شهرية[1] (أنظر الملحق02).

جدول رقم (02-29) : تطور عدد المنتفعين بتربّصات الإعداد للحياة المهنية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المنتفعين	13378	18492	25381	31357	36638	33629	45245	45018

المصدر : مؤشرات النشاط، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

6– برنامج عقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي: يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المنتفع به من اكتساب مؤهلات وقدرات إضافية وذلك بتأهيلهم بالتداول بين مهنية بالمؤسسات الخاصة وهياكل التكوين العمومية أو الخاصة طبقا لمتطلبات مواطن عمل تتعهد المؤسسة بانتدابهم فيها ، والفئات المعنية بهذا البرنامج طالبو الشغل من ذوي الجنسية التونسية المحرزون على شهادة تعليم عالي أو على شهادة معادلة والذين تجاوزت فترة بطالتهم سنتين

1– سندس العماري، إحصائيات حول التشغيل، المرصد الوطني للتشغيل والمهارات ، وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس، ديسمبر 2011، ص: 26.

بداية من حصولهم على الشهادة المعنية ، مع إعطاء الأولوية لمن تجاوز سنهم 30 سنة وللحالات الاجتماعية (أنظر الملحق03).

ومن صيغ الانتفاع بهذا البرنامج هي[1]:

– إبرام عقد إدماج مع المؤسسة وطالب الشغل لمدة أقصاها سنة على أساس مخطط للتأهيل طبقا لموطن العمل الذي سيشغله المنتفع؛

– تتكفل الدولة طيلة فترة التربص بـ:

*إسناد منحة شهرية للمنتفع تساوي 150 دينار تونسي؛

*مصاريف تكوين إضافي بطلب من المؤسسات في حدود 400 ساعة تكوين وبكلفة لا تتجاوز 1800 دينارا للمتربص الواحد؛

* التغطية الاجتماعية؛

*إسناد منحة شهرية إضافية لا تتجاوز مقدارها 50 دينارا بالنسبة للمتربصين الذين يقيمون خارج ولاية انتصاب المؤسسة.

– تلتزم المؤسسات بإسناد منحة تكميلية للمنتفع لا تقل عن 150 دينارا شهريا طيلة فترة التربص.

– تتعهد المؤسسة بانتداب كافة المنتفعين الذين انهوا تربصهم، ولا يمكن للمؤسسات التي تخل بهذا الشرط الانتفاع مجددا بمثل هذه العقود إلا بعد مرور 24 شهرا من تاريخ نهاية انتفاعها بآخر عقد.

وقد تحصل قطاع التعليم العالي على قرض من البنك الدولي في يوم 25فبراير2016، قدر هذا القرض بـ 70 مليون دولار، وذلك من أجل التصدي لمستويات البطالة المرتفعة بين خريجي الجامعات في تونس ، وسيدعم المشروع إصلاحات جارية لتحسين إدارة الجامعات وجودة التعليم ولضمان تسليح الخريجين بالمهارات المطلوبة في سوق

1 – الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع : http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13، ص: 01.

العمل، وسيبني"مشروع التعليم العالي من أجل التشغيل" على ما حققته مشاريع البنك السابقة من تقدم في إنشاء آليات لضمان الجودة وربط مؤسسات التعليم العالي بالقطاع الخاص[1].

6- برنامج عقود الإدماج في الحياة النشيطة: يهدف هذا البرنامج بإعادة تأهيل فاقد الشغل للاستجابة لمتطلبات مواطن عمل مشخصة بمؤسسات القطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة، والفئات المعنية بهذا البرنامج هي[2] (أنظر الملحق03).

- العمال الذين فقدوا شغلهم لأسباب اقتصادية أو فنية أو إثر الغلق النهائي والفجائي وغير القانوني للمؤسسات التي كانت تشغلهم، والذين اشتغلوا لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات بنفس المؤسسة التي تولت تسريحهم.

ومن صيغ الانتفاع بهذا البرنامج هي:

- إبرام عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة بين المؤسسة وفاقد الشغل لمدة أقصاها سنة.

- تتكفل الدولة طيلة التربص بـ:

* إسناد منحة شهرية للمنتفع تساوي 200 دينار تونسي؛

* مصاريف تكوين إضافي بطلب من المؤسسات في حدود 200 ساعة تكوين وبكلفة لا تتجاوز 900 دينار تونسي للمتربص الواحد؛

* التغطية الاجتماعية.

- تلتزم المؤسسات بإسناد منحة تكميلية للمنتفع لا تقل عن 50 دينار تونسي شهريا طيلة فترة التربص.

- تتعهد المؤسسة بانتداب كافة المنتفعين الذين انهوا تربصهم، ولا يمكن للمؤسسات التي تخل بهذا الشرط الانتفاع مجددا بمثل هذه العقود إلا بعد مرور 24 شهرا من تاريخ نهاية انتفاعها بآخر عقد.

7- برنامج عقد التأهيل والإدماج المهني: يهدف عقد التأهيل والإدماج المهني إلى تمكين طالب الشغل غير المتحصل على شهادة تعليم عالي من اكتساب مؤهلات مهنية تستجيب لمتطلبات عرض شغل تقدمت به

1 – تقرير البنك الدولي بخصوص سبعون مليون دولار لدعم إصلاح التعليم العالي وتحسين فرص عمل الخريجين بتونس، على الرابط: http://www.albankaldawli.org ، تم الإطلاع يوم: 2016/03/05، على الساعة: 11:52، ص: 01.

2 –الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع : http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13، ص: 01.

مؤسسة خاصة وتعذّرت الاستجابة له لعدم توفّر اليد العاملة المطلوبة في سوق الشغل، وينتفع بهذا البرنامج طالبو الشغل الذين لا تستجيب مؤهلاتهم الأولية لحاجيات المؤسسات والقطاعات (أنظر الملحق03)

يتم إبرام هذا العقد بين المؤسسة المحتضنة والمتربص لمدّة أقصاها سنة، تتعهد خلالها المؤسسة بانتداب المتربصين الذين أنهوا تكوينهم، وتتكفل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بكلفة التكوين في حدود 400 ساعة على أقصى تقدير، كما تسند الوكالة للمتربصين منحة شهرية مقدارها 80 دينارا طيلة كامل فترة العقد، ويمكن أن يتم هذا التكوين داخل المؤسسة المحتضنة أو بهيكل تكوين عمومي أو خاص[1].

8- برنامج الخدمة المدنية التطوعية: يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء فرصة لطالبي الشغل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي للقيام بنشاط يمكنهم من تطوير قدراتهم وكفاءاتهم واكتساب سلوكيات مهنية خاصة في مجالات التواصل والعمل الجماعي، كما يهدف أيضا إلى تمكين المتربصين من مرافقة مشخصة تيسر إدماجهم في الحياة النشيطة سواء في عمل مؤجر أو الانتصاب لحسابهم الخاص، أما الفئات المعنية بهذا البرنامج هي طالبو الشغل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي بالنسبة للذين انتفعوا بأحد برامج التشغيل الأخرى لا يمكنهم الانتفاع بهذا البرنامج إلا بعد مضي 6أشهر[2](أنظر الملحق 04).

9- برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى: يهدف البرنامج إلى مساندة الراغبين في بعث مشاريع صغرى خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم من خلال[3]:

- المساعدة على إيجاد فكرة المشروع ووضع مخطط الأعمال؛

- البحث عن التمويل وتمويل المشروع والتكوين؛

- مرافقة ومتابعة الباعثين خلال السنتين الأوليتين من التركيز الفعلي للمشروع؛

- التكفل بجزء من مقابل الخدمات الموكلة للهياكل العمومية والتي تسديها المؤسسة الصغرى لمدة لا تتعدى 3 سنوات؛

- إجراء تربصات تطبيقية بالمؤسسات الاقتصادية.

1- سندس العماري، مرجع سابق، ص: 29.

2 – الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24، ص:01.

3 – الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24، ص:01.

ويشمل برنامج الإحاطة ومرافقة الباعثين على المكونات التالية[1]:

* تنمية روح المبادرة لدى طالبي الشغل؛

* المساعدة على بلورة فكرة مشروع؛

* المساعدة على إعداد دراسة المشروع ومخطط الأعمال؛

* التأهيل التكميلي في التصرف وفي المجالات التقنية الضرورية للمشروع؛

* مرافقة الباعثين قبل وبعد تركيز المشروع؛

* تربصات تطبيقية بالمؤسسات الاقتصادية؛

* التكفل بجزء من نشاط المؤسسة الصغرى التي يتم بعثها من طرف حاملي شهادات التعليم العالي.

الحوار الوطني حول التشغيل مارس 2016:

كان الحوار لقاء ضخما حضره الأمين العام للأمم المتحدة « **بان كيمون** »، ورئيس الحكومة التونسية: الحبيب الصيد وواغي رايدر المدير التنفيذي لمكتب العمل الدّولي بجينيف ، رفقة وزير التشغيل زياد العذاري والأمين العام لاتحاد الشغل حسين العباسي ورئيسة منظمة الأعراف للتباحث حول أزمة التشغيل التي تحولت إلى معضلة عالمية كبرى، وأشار الأمين العام للأمم المتحدة « **بان كيمون**» إلى أن البطالة تجعل الشباب أكثر تفاعلا مع الخطاب المتطرف وأن هناك العديد من الشباب العاطلين عن العمل عبر العالم يعانون من المشاكل الصعبة ورقم البطالة في إفريقيا هو الأعلى في العالم، وقال إنه يسهل استقطاب العاطلين من قبل التنظيمات الإرهابية التي تستغل الحاجة للمال في ضم أكبر عدد من المقاتلين[2].

ومن أهم الإجراءات العاجلة المنبثقة عن الحوار الوطني للتشغيل هي[3]:

1 – الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24، ص:01.

2– ابتسام جمال، مقالة بعنوان: **في الحوار الوطني للتشغيل:إجراءات عاجلة... ومجانية التنقل والعلاج لأصحاب الشهائد** ، جريدة الشروق الالكترونية، على الرابط: http://www.alchourouk.com، تم الإطلاع يوم: 2016/05/07، على الساعة: 20:00، نشرت يوم: 2016/04/30، ص: 01.

3 - الإجراءات العاجلة المنبثقة عن الحوار الوطني حول التشغيل، إذاعة شمس FM، على الرابط: http:// www.shemstm.net، تم الإستماع يوم: 2016/04/16، على الساعة: 14:15.

– إحداث مجلس الأعلى للنهوض بالتشغيل تشرف عليه رئاسة الحكومة.

– تتعلق الإجراءات بسوق الشغل والبرامج النشيطة للتشغيل وتكوين وتأهيل طالبي الشغل للاستجابة للحاجيات من الكفاءات التي تحددها المؤسسات الاقتصادية مسبقا في إطار تعاقدي خصوصي تلتزم فيه المؤسسات بالانتداب مقابل تشريكها في كل المراحل بما فيها التكوين والتأهيل والتقييم؛

– تمتيع خريجي التعليم العالي والتكوين المهني الباحثين عن العمل والمنتفعين بالبرامج النشيطة للتشغيل بمجانية العلاج والتنقل،

– كما سيتم إحداث منظومة التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية حسب العقد الاجتماعي وإعداد مدونة المهن والكفاءات؛

– أما على مستوى ريادة الأعمال وبعث المشاريع الصغرى سيتم إحداث هيكل موحد يشرف على بعث المشاريع لتقديم جميع خدمات المساندة والإعلام والتمويل والمرافقة المشخصة في مجال بعث المشاريع وتتبعه شبابيك جهوية موجهة تضم جميع المتدخلين؛

– وضع آليات إحاطة ومرافقة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف تذليل الصعوبات مقابل الالتزام بالانتداب في أطر تعاقدية خصوصية والترقيع في الامتيازات المسندة لباعثي المشاريع؛

–كما تم وضع برامج تتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومكامن التشغيل والشراكة بين القطاع العام والخاص والإطار التنظيمي والمؤسساتي والتشغيل بالخارج من خلال تركيز قاعدة بيانات حول عروض التشغيل بالخارج؛

– إنشاء منطقة للتبادل الحر بين قردان؛

– إعفاء أصحاب المشاريع من الأداء على القيمة المضافة والأداء الجبائية لمدة 5 سنوات؛

– تقليص كلفة إنتاج الطاقات البديلة والمتجددة وتصنيفها قطاعاً استراتيجياً.

خـــــلاصــة:

قامت الجزائر والمغرب وتونس بعد حصولهم على الاستقلال بإصلاحات اقتصادية لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج تدعمها الهيئات المالية الدولية، ولقد تم التعرض إلى هذه البرامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم التوصل إلى أن برنامج الإصلاحات يؤثر على مستوى التشغيل، حيث زاد معدل البطالة مع تطبيق التعديل الهيكلي، كونه يعتمد سياسة تقشف تهتم بالتحكم في الطلب الكلي، مما يعني نقص مستويات الاستثمار وتراجع الدولة عن دعم المؤسسات التي تعاني من الإختلالات، مما فسح المجال أمام القطاع الخاص ونتج عنه تسريح اليد العاملة، كما سعت كل الجزائر، والمغرب، وتونس على وضع مخططات وبرامج تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع قطاعات والنهوض بالاقتصاد وتحقيق الرفاهية للمجتمع، ومن أجل تفعيل سياسة التشغيل والتصدي لظاهرة البطالة كان لزاما على الجزائر والمغرب وتونس انتهاج آليات وبرامج واضحة من أجل التخفيف من معدلات البطالة، وخاصة أن تونس شهدت ارتفاعا في معدل البطالة في 2010-2011مما أنجر عن هذا الوضع تحولات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها في تاريخ العربي المعاصر.

لقد سجلت هذه الدراسة قضية جوهرية تمثلت في سياسة التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية لدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)، وما يمكننا القول بأن البطالة هي بقاء الفرد بلا عمل وعجزه عن الكسب بغض النظر عن أسباب ذلك، كما أن البطالة تحكمت فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالنظر إلى ما ذكر من أرقام فلا مجال للشك في أن البطالة قد تجاوزت الخطوط الحمراء في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس).

من خلال دراستنا لسياسات التشغيل التي تبنتها الدول المغاربية منذ الاستقلال، نجد أن هذا التباين والتنوع في السياسات التشغيلية لم يكن وليد قناعة نحو تبني الأفضل منها، بقدر ما كانت سياسات يفرضها الواقع فهي تمثل حتمية لا غير، فهي سياسات نابعة عن استعمار حقيقي أو من تبعية إيديولوجية مفروضة أو من تبعية اقتصادية تحتّمها قوى وهيئات دولية.

وخلصت الدراسة إلى أن فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية شهدت ارتفاعا كبيرا لمعدلات البطالة، وهذا راجع إلى تنفيذ سياسات مالية ونقدية انكماشية، وما ينجز عنها من تقليص للاستثمارات الحكومية وعمليات التسريح الجماعي للعمال، وتراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل ومنه فقد أدى تنفيذ هذه البرامج إلى زيادة معدلات البطالة إضافة إلى تقليل فرص التشغيل، وجراء هذه الأوضاع أخذت الجزائر والمغرب وتونس مجموعة من التدابير لمكافحة البطالة تمثلت في مجموعة من الآليات والبرامج، والتي حققت نتائج إيجابية بعملية التشغيل لكن كانت أغلبها غير فعالة نظراً لصعوبة التحكم في تسييرها وإن الحلول والبرامج المعتمدة لاحتواء الأزمة الاجتماعية تمثلت في حلول ظرفية تهدف إلى امتصاص الغضب الاجتماعي.

وعليه فكانت إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسة التشغيل المسطرة من طرف الدول المغاربية(الجزائر والمغرب وتونس) في خلق مناصب شغل والتخفيف من نسب البطالة؟

✓ **اختبار صحة فرضيات الدراسة:**

– تتمثل الفرضية الأولى في أن البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة تتعدد أسبابها وتتنوع أشكالها من بلد لآخر، وهذا ما يثبت لنا صحة هذه الفرضية.

– أما الفرضية الثانية تبين لنا أن هناك جدلاً واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة وهذا راجع إلى التغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، وهذا ما يؤكد لنا صحة هذه الفرضية.

– أما فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن واقع البطالة اليوم في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) هو نتاج لعوامل مختلفة تراكمت لسنوات شهد فيها التشغيل معالجة ظرفية ومرتجلة لمنظومة مختل، ولئن ساهمت

بعض الحلول الجزئيّة في تسكين الآلام فإنّها عمّقت الإشكاليات دون استئصال المرض، وهذا ما تم إثبات صحته فعلا.

– أما بالنسبة للفرضية الرابعة التي تنص على أن الإصلاحات الاقتصادية التي أملتها الهيئات المالية الدولية، كان لها أثر اجتماعي كبير بفعل عمليات التسريح الجماعي لعمال المؤسسات العمومية جراء إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ، مما يعني أن للإصلاحات الاقتصادية أثر سلبي على مستوى التشغيل والبطالة، وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية.

✓ **النتائج الدراسة:**

– إن لجوء الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)، إلى المؤسسات المالية الدولية والرضوخ لمطالبهم، جاء جراء انخفاض أسعار النفط في الثمانينات وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

– بغية تحقيق برامج الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية كانت على الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)، القيام بعملية الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ولكن نتجت عن هذه العملية تسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع في معدلات البطالة.

– ومن أجل نهوض باقتصاد الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) سعت على وضع مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج من بينها زيادة الرفاه للمجتمعاتهم وتلبية حاجاتهم ورغباتهم وتحقيق التنمية الشاملة.

– وضعت الدول المغاربية(الجزائر، المغرب، تونس) برامج وآليات للحد وتخفيف من معدلات البطالة التي أصبحت عائق يهدد بأمن واستقرار البلاد.

✓ **التوصيات والاقتراحات:**

يمكن أن نجمل التوصيات والاقتراحات في النقاط التالية:

– تنويع الاقتصاد الوطني من أجل الحصول على موارد مالية من مصادر مختلفة حتى تغطي إحتياجات الدولة لتفادي في وقوع عجز في المؤشرات الاقتصادية الكلية حتى لا يمكنها للجوء إلى الاستدانة من الخارج.

–إعادة إحياء ودعم القطاع الخاص وخاصة القطاعات المستخدمة بكثافة لعنصر العمل.

–إعداد برامج تنموية تكون أكثر فاعلية في خلق مناصب شغل.

– تحسين المؤهلات المهنية من خلال التدريب والتكوين بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.

– خلق نوع من التوافق بين التخصصات الجامعية ومتطلبات سوق العمل، حتى يحدث نوع من التوازن بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات التوظيف، وبالتالي القضاء على مشكلة المهن النادرة والتخصصات غير المطلوبة في سوق العمل.

✓ **آفاق الدراسة:**

نأمل أن تكون هذه الدراسة بداية لأبحاث ودراسات أخرى أكثر تعمقا خاصة وأن سياسات التشغيل في الدول المغاربية مازال فيه ا عيوب كثيرة، تحتاج إلى التعديل والتكييف مع الواقع الاقتصادي لذلك نقترح توسع موضوع سياسات التشغيل وذلك عن طريق إجراء دراسات ميدانية أكثر تعمقا ، كما نقترح أيضا بعض إشكاليات التي قد تكون مواضيع بحوث مستقبلية والتي نوجزها فيما يلي:

– ما مدى مساهمة الاستراتيجيات المنتهجة والمتبعة في الدول الانتقالية (المتحولة) من التخفيف والحد من ظاهرة البطالة؟

– ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في دول العربية (عينة من الدول) ؟

– ماهي أهمية السياسات المنتهجة في الدول العربية لتخفيف والحد من ظاهرة البطالة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة ؟

– ما مدى مساهمة وانعكاس السياسات التشغيلية للدول النامية (أخذ مجموعة أو عينة من الدول الافريقية)؟

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

01- ضياء مجدي الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

02- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع والآفاق)** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

03- عبد الرحمان العايب، ناصر دادي عدون، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

04- عبد المجيد قدي، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

05- علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.

06- عمر صخري، **الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.

07- عمرو وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

08- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة: **أساليب المواجه لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات –العولمة–تحديات الإصلاح الاقتصادي**، مرشأة العارف، الإسكندرية، مصر، 2003.

09- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)** ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

10- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية** ، دار هومة، الجزائر، 2008.

2- مذكرات:

01- أحمين شفير، « **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)** »، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.

02- بختة سعيدي، «**أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2009)**»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

03- بقاط حنان، « **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**»، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2007/2006.

04- تركي بن ذيب العتيبي، **جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة** ، رسالة ماجستيير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2011.

05- جلال عبد القادر، « **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة (دراسة حالة الجزائر)** »، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

06- رابح قميحة، «**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية (2001-2012)**»، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات المالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014.

07- رشيد شباح، « **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر(دراسة حالة ولاية تيارت)** »، مذكرة ماجستير، مدرسة دكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

08- رشيد هولي، « **مدى فعالية سوق الأسواق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة (دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب)** »، مذكرة ماجستيير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

09- ليلي بن عاشور، «**محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة(دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة)** »، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

10- زكرياء مسعودي، « **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلا الفترة(1990– 2010)**»، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2012/2011.

11- سعاد مهماني، « **تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية** »، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، تخصص علم إجتماع وديمغرافي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.

12- سعيدة مادي، « **الخوصصة عن طريق السوق المالية (حالة الجزائر والمغرب)** »، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

13- سفيان بدراوي، « **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)**» ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

14- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر)، رسالة ماجستيير في العلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2009-2010.

15- سيدي ولد محمد، «**سياسة التشغيل ودورها في محاربة البطالة في موريتانيا (دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التشغيل)** »، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

16- عبد القادر صافي، « **سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر)** »، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

17- فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال 2001-2004(مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009)، رسالة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004- 2005.

18- فريد بختي، «**دراسة تحليلية وقياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ "VECM" (2003-1970)** » ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص طرق كمية، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جوان 2005.

19- فطيمة حفيظ، « **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)** »، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

20- فاتح جاري، مداخلة بعنوان: **عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، الملتقى الدولي الأول: حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، يومي 4-5 ديسمبر2006، الجزائر.

21- محمد ادريوش دحماني، « **إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليلية)** »، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

22- مراد رحال، « **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010**»، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

23- مريم زكري، « **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية** »، مذكرة ماجستيير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

24- مولود طابوش، « **أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

25- نوال بن فايزة، «**إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 (دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل)** »، مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

3- المجلات:

01- بشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد الأول.

02- حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا** (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

03- حكيم بن حمودة، **الأزمة الاقتصادية ونقد السياسي في تونس** ، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 1997.

04- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة(تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، مجلة علم المعرفة، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1998.

05- عبد الباقي روابح، **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، العدد 37، جوان 2012، الجزائر.

06- عبد الرحمان العايب، شريف بقة، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة (حالة الجزائر)** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

07- عبد الرزاق لخضر مولاي، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر (2000-2010)**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

08- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طحين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1970-2008)**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

09- علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

10- عمار رواب، صباح غربي، **التكوين والتشغيل في الجزائر** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2011.

11- محمد الأخصاصي، **الإصلاحات في المغرب (الحصيلة والمستقبل)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فبراير 2016.

12- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

13- نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

14- هاشمي بريقل، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، أول تشرين أكتوبر 2014.

15- مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 15، المملكة المغربية، يونيو 2011.

4– التقرير:

01- تقرير CNES، التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، ديسمبر 2004.

02- عبد الستار الميمنى، **تجربة جمهورية ايرلندا في حل أزمة البطالة** ، مركز السجينى للدراسات الاقتصادية والإدارية، المملكة العربية السعودية، ماي 2000.

03- تقرير الاقتصادي والمالي حول: مشروع قانون المالية لسنة 2016، المملكة المغربية.

04- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعي، مذكرة تركيبية حول:حكامة سياسة التشغيل ومؤسسات سوق الشغل، المملكة المغربية، 2014.

05- وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: **المخطط العاشر(2001-2006)**.

06- وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: **المخطط الحادي عشر(2007-2011)**، المجلد الأول، تونس، 2006.

07- وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: **المخطط الثاني عشر للتنمية (2011-2014)**، المجلد الأول، تونس، 2009.

08- الجمهورية التونسية، **مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016-2020)**، 15 سبتمبر 2016.

09- الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، **وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)**، 9 سبتمبر 2015.

10- التقرير العربي الثالث حول: **التشغيل والبطالة في الدول العربية**، جمهورية مصر العربية، 2012.

11- التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج دعم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية+20، جوان 2013، تونس.

12- سندس العماري، إحصائيات حول التشغيل، المرصد الوطني للتشغيل والمهارات، وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس، ديسمبر 2011.

13- المادة الأولى من الأمر رقم (95-22) المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416هـ المتعلق خوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 08، 1416هـ .

14- المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول أجهزة التشغيل، جوان 2008.

5- الملتقيات:

01- أحمد خليلي، هاشمي بريقل، مداخلة بعنوان: **واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع** ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي يومي15-16 نوفمبر2011، الجزائر.

02- أمنية بودراع، هاجر غانم، مداخلة بعنوان: **تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر ومحاربة البطالة** ، الملتقى الدولي حول: إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي15-16 نوفمبر2011، الجزائر.

03- بسام العمري وآخرون، مداخلة بعنوان: **تجربة سلطنة عمان في الحد من ظاهرة الباحثين عن عمل** ، فعاليات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إستراتيجية للحد من آثارها، الدوحة، 21-23 أكتوبر 2008.

04- تسعديت بوسبعين، مداخلة بعنوان: **سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة (دراسة سياسات تشغيل الشباب)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامـعة آكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي02- 03 ديسمبر 2014، الجزائر.

05- حميد قرومي، مداخلة بعنوان: **سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في محاربة البطالة** ، الملتقى الدولي حول: الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة يحي فارس، يومي 4-5 ديسمبر 2013، الجزائر.

06- رمضان بن إبراهيم، **الفقر والتّنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة (دراسة حالة تونس)، المؤتمر العالمي التّاسع للاقتصاد والتّمويل الإسلامي (ICIEF)**، إسطنبول تركيا، 09-11 سبتمبر 2013.

07- عبد الحميد برحومة، صوريـــة بوطـرفة، **دور سياسة الإدماج المهني في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2008-2011(دراسة حالة وكالة التشغيل بولاية تبسة)** ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي15-16نوفمبر2011، الجزائر.

08- عبد الرحمان تومي، سعيدة تلخوخ، مداخلة بعنوان: **أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)**، ملتقى الوطني الثالث حول : سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، يومي 02-03 ديسمبر2014، الجزائر.

09- عبد الله غالم، حمزة فيشوش، مداخلة بعنوان: **إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)** ، الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي15-16 نوفمبر2011، الجزائر.

10- عثمان علام، مداخلة بعنوان: **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2010)**، الملتقى العربي الأول حول : العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 25-28 يناير2015.

11- عائشة بن عطاالله، مداخلة بعنوان: **وضعية البطالة وإستراتيجية التشغيل في الصين** ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر2011، الجزائر.

12- غانم هاجر، بودراع أمنية، مداخلة بعنوان: تجربة الجزائر في ميدان تشغيل الجزائر ومحاربة البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بجامعة المسيلة ، 15-16نوفمبر 2011.

13- فاتح غلاب، الطاهر ميمون، مداخلة بعنوان: **سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر2011، الجزائر.

14- فطيمة حاجى، لخضر مرغاد ، مداخلة بعنوان: **تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية للفترة 2000-2014**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامـعة آكلي محند اولحاج البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي02- 03 ديسمبر2014، الجزائر.

15- قويدر بوطالب، مداخلة بعنوان: **الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في الدول المغرب العربي** ، ندوة حول: متطلبات التنمية في الشرق الأسود (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 24-26 سبتمبر 1996، الإسماعيلية، مصر.

16- كمال ضلوش، كياس عبد الرشيد، مداخلة بعنوان: **قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة** ، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي15–16 نوفمبر2011، الجزائر.

17- محمد بوديسة، نور الدين عسلي م داخلة بعنوان: **نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لتجربة تركيا)**، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر2011، الجزائر.

18- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، مداخلة بعنوان: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي15–16 نوفمبر2011، الجزائر.

19- مصطفى طويطي، نسيمة لعرج مجاهد، مداخلة بعنوان : **آليات إنعاش سياسة تشغيل الشباب في الجزائر (دراسة وضعية الراهنة)** ، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، يومي 2-3 ديسمبر 2014، الجزائر.

20- مراد علة، تاني توفيق بن سهلة، مداخلة بعنوان: **قراءة في ثلاثية البيئة المؤسساتية في الجزائر(إصلاح اقتصادي، بيئة سياسية وتنمية إنسانية)** ، الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، يومي24-25 نوفمبر2014، الجزائر.

21- نصيرة أبو بختي، عائشة بوشيخي، مداخلة بعنوان: **تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر** ، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامـعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي02-03ديسمبر2014، الجزائر.

6- الحصص الإذاعية:

01- الإجراءات العاجلة المنبثقة عن الحوار الوطني حول التشغيل، إذاعة شمس FM، على الرابط: http:// www.shemstm.net، تم الإستماع يوم: 2016/04/16، على الساعة: 14:15.

7- المواقع الإلكترونية:

01- ابتسام جمال، مقالة بعنوان: **في الحوار الوطني للتشغيل:إجراءات عاجلة... ومجانية التنقل والعلاج لأصحاب الشهائد** ، جريدة الشروق الالكترونية، على الرابط: http://www.alchourouk.com، تم الإطلاع يوم: 2016/05/07، على الساعة: 20:00، نشرت يوم: 2016/04/30.

02- عبد الجليل أكرام، عزيز بلال، مقالة بعنوان: **اقتصاد المغرب منذ الاستقلال حتى نهاية الستينيات**، على الرابط:http://www.almounadil-a.info ، تم الاطلاع يوم: 2016/04/10، على الساعة: 11:45، نشرت في 01 فبراير 2013.

03- كريمة يوسفي، مقالة بعنوان: سياسة التشغيل في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، على الرابط: *https://www.* iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: 2016/02/28، على الساعة 13:27.

04- محمد بوكطب، مقالة بعنوان: **السياسة العمومية في ميدان التشغيل بالمغرب (من حكومة السيد عبد اللطيف الفيلالي إلى حكومة السيد عباس الفاسي)**، على الرابط: http://www.marocdroit.com، تم الإطلاع يوم: 2016/05/15، على الساعة: 23:09، نشرت في: 2013/04/06.

05- مصطفى قماس، مقالة بعنوان: **خطة لتشغيل** 500**ألف شاب في المغرب** ، على الرابط : http://www.alaraby.co.uk، تم الإطلاع يوم: 2016/04/18، على الساعة: 20:32، نشرت في: 2015/12/03.

06- مازن رشيد، مقال بعنوان : الأوروغواي.. وطوق النجاة، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 22:12.

07- المملكة المغربية وزارة الاقتصاد والمالية، على الرابط: http://www.finances.gov.ma ، تم الإطلاع يوم: 2016/05/05، على الساعة: 11:20.

08- مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2015، على الرابط: www.hcp.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/21، على الساعة: 10:20.

09- نشرية إحصائية حول التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/05/08، على الساعة: 7:30.

10- نشريات صادره عن وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، على الرابط: www.emploi.gov.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/03/20، على الساعة: 16:41.

11- الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع: http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13.

12- الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24.

13- نشريات الديوان الوطني للإحصاء لشهر سبتمبر 2015، على الرابط: www.ons.dz، تم الاطلاع يوم: 2016/02/08، على الساعة: 09:00.

14- تقرير البنك الدولي بخصوص سبعون مليون دولار لدعم إصلاح التعليم العالي وتحسين فرص عمل الخريجين بتونس، على الرابط: http://www.albankaldawli.org ، تم الإطلاع يوم: 2016/03/05، على الساعة: 11:52.

15- البوابة الوطنية، على الرابط: http://www.maroc.ma، تم الإطلاع يوم: 2016/05/05، على الساعة:12:30.

16- المبادرة الوطنية لتنمية البشرية، على الرابط: http://www.indh.gov.ma/index.php/ar/?option=com_content&view=article&id=9، تم الإطلاع يوم: 2015/05/15، على الساعة: 21:50.

17- منتديات نوبة تايمز، مقالة بعنوان: مفارقة أفريقية... نقص العمالة وارتفاع البطالة، على الرابط: http://www.nubatimes.com/news-2491.html، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 18:45.

18- مقال بعنوان: **8.2 ٪ معدل البطالة في البرازيل**، على الرابط: http://www.raya.com/Mob/GetP، تم الإطلاع يوم: 2016/05/12، على الساعة: 20:15.

19- مقالة بعنوان: **إطلاق مشاريع تنموية بكلفة 17 مليار دولار في الصحراء المغربية،** جريدة العرب على الرابط:http://www.alarab.co.uk،العدد10270، النشر9ماي2016، تم الإطلاع يوم: 2016/05/09، على الساعة: 19:21.

20- مقالة بعنوان: **سياسات التشغيل بالمغرب: إفلاس متواصل رغم مساحيق الاحصاءات الرسمية**، على الرابط:http://www.almounadil-a.info ، تم الإطلاع يوم: 2016/04/18، على الساعة: 10:09، نشرت في: 2012/10/24.

21- مقالة بعنوان: **الحكومة وضعت إجراءات جديدة لإنعاش التشغيل**، على الرابط: http://www.akhbarona.com/economy/153708.html، تم الإطلاع يوم: 2016/05/15، على الساعة: 18:51، نشرت في: 2015/02/03.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1-Ahmed Benbitour, L'Algerie au troisiéme millénaire défis et potentialités, édition Marinour, Alger 1988, p: 95,96.
2-fathallah oualalou-l'etat de l'economie marocaine au debut de la decenie 90-bilan a la veuille de reechelonnement de la dette- annales de l'institut d' economie dou aniere et fiscale, 1995.
3-l'Office national des statistiques, L'emploi et le chómage (données statistiques, nr 226 éditions ONS), ALGERIE, 1995.

تم بحمد الله

الفصل الأول

الخلفية النظرية لظاهرة البطالـــــة والتشغيل

الفصل الثاني

الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة في الدول المغاربية

(الجزائر، المغرب، تونس)

المقـدمة العـامــة

الخاتمة العامــة

قائمـة المراجع

الملاحق

فهـرس المـحتويات

قائمـــة الجـداول والأشكـال

قائمـــة الملاحـــق

الملحــق 01

الملحــق 02

الملحــق 03

الملحــق 04